

بحاشية شيخ الإسلام

ترتيب الأصول

(٨٢٤ - ٩٢٦ م / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جميع البواهر

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصر طفي محمد الحن

مفتي وعلامة ودراسة

مرضى على المحمد بن عبد الغساني

الجزء الثالث

مكتبة الرشيد

ناشر

حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٢٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

لتقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد الخن

تعميق وتعليق ودراسة

مرتضى علي الداغستاني

الجزء الثالث

مكتبة دار الشريعة

ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



مكتبة الرشد - ناسروند

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٥٥٩٢٤٥١ - فاكس: ٥٥٧٢٢٨١

E-mail: strushd@strushdyh.com

Website: www.rushd.com

فروع المنشأة داخل المملكة

الرياض: فروع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٢٣٠١
 فروع محطة الحرملة - شارع المطائف - هاتف: ٥٥٨٤٠٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٩٠٦
 فروع للمدينة المنورة - شارع أبي تراب الغدافي - هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧
 فروع جدة - مقابل ميدان قطيف - هاتف: ٦٧٧٦٢٣٣ - فاكس: ٦٧٧٦٢٥٥
 فروع القصيم بجدة - طريق المدينة - هاتف: ٢٢٤٦٢٦٤ - فاكس: ٢٢٤٦٢٥٨
 فروع أبها - شارع الملك فيصل - هاتف: ٢٢٢٢٢٢٢ - فاكس: ٢٢٢٢٢٢٧
 فروع القصيم - شارع القرآن - هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٤٨١٨٤٧٢
 فروع حائل - هاتف: ٥١٢٢٢٦٦ - فاكس: ٥١٢٢٢٦٦
 فروع الأحساء - هاتف: ٥٨١٢٠٧٨ - فاكس: ٥٨١٢٠١٥

مطابعها بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - مجادل: ١٧٢٢٢٥٢
 بيروت - هاتف: ١/٨٥٨٥٠١ - مجادل: ٢/٥٥٤٢٥٢ - فاكس: ١/٨٥٨٥٠٢

الجزء الثالث

الكتاب الثاني

في

السنة الشريفة

وهي أقوال حميد عليه السلام وأفعاله .

(وهي أقوال حميد عليه السلام وأفعاله) ومنها تقريره لأنه كُفَّ عن الإنكار ، والكفُّ فعلٌ كما تقدّم وقد تقدّم مباحث الأقوال التي تشرك السنة فيها الكتاب من الأمور والنهي ، وغيرهما ، والكلام هنا في غير ذلك .

قوله : (وهي أقوال حميد عليه السلام وأفعاله) المراد منها ما لم يكن على وجه الإعجاز . (١٥٨/ب)

قال الزركشي : «كان ينبغي أن يزيد «وهمته» فقد احتج الشافعي في الجديد^(١) على استحباب التنكيس الرداء في الاستسقاء بجعل أعلاه أسفله^(٢) ، بأنه عليه الصلاة والسلام ، هم بذلك ، وتركه لثقل الحميص^(٣) عليه^(٤) ،^(٥) .

(١) لقد اشتهر عن الإمام الشافعي عليه السلام ، قولان : أحدهما القديم وهو ما كان قبل قدومه مصر ، وأشهر روايته : أحمد بن حنبل ، والزعفراني والكرايسي وأبو ثور ، وثانيها : ما كان بعده ، وأشهر روايته : الحزني ، والربيع ، واليويني ، والمرادي ، والخرملة ، ويونس بن عبد الأعلى . «مغني المحتاج» : (٢٣/١) .

(٢) وهو المختص . «شفقة المحتاج» : (٣/٥٦٠) .

(٣) الحميص : كساء أشود منظم الطرفين ، ويكون من جزأ أو صوب ، فإن لم يكن مُعْتَمِلًا فَلَيْسَ بِخَمِيصٍ . «المصباح» : (١٨٢/١) .

(٤) عن عبد الله بن زيد ، رضي الله عنهما ، قال : «سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيمصة لئلا سؤداء ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ بأشملها فيتمتع أعلاها ، فلم تفلت قلبها عن عاتيقه . رواه أبو داود في الصلاة ، باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها (١١٦١) ، وابن حبان في الصلاة ، باب صلاة الاستسقاء (٢٨٦٧) ، (١١٨/٧) ، «الحاكم في الاستسقاء» (١٢٢١ ، ٢٧٥/١) ، وقال : «صحيح عن شرط مسلم» ، وقال الذهبي في «التلخيص» (٢٧٥/١) : «على شرط مسلم ، وأخرجه بلفظ آخر» .

(٥) «تشيف المسامع بجمع الجوامع» ، ليد الدين الزركشي : (١٤٤٦/١) .

وَلْتَوْفُّ حُجَّةُ الشَّيْءِ عَلَى عَصَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِدَأْيِهَا ذَاكِرًا جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ لِرِيزَادَةِ الْفَائِدَةِ

لِلْمَنَافَةِ وَيُحَاجَّبُ : بَانَ الْهَمُّ دَاخِلٌ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا يَدْخُلُ فِيهَا تَفْرِيرُهُ وَصِفَاتُهُ بِجَامِعٍ تَعَلُّقُهَا بِهِ .

وَأَجَابَ الْعِرَاقِيُّ : «بَانَ الْهَمُّ خَفِيَ فَلَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَوْلِي ، أَوْ فِعْلِي فَيَكُونُ الْاِسْتِدْلَالُ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ» (١) .

قَوْلُهُ (كَمَا تَقَدَّمَ) أَيِ فِي مَسْأَلَةٍ : «لَا تَكْلِيفُ إِلَّا بِفِعْلِي» .

[عصمة الأنبياء]

الأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام ، معصومون لا يصدر عنهم ذنب ولو صغيرة سهواً وفقاً للأستاذ والشَّهْرَسْتَانِي وَعِيَاضُ الشَّيْخِ الْإِمَامُ . . .

القول : (الأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام ، معصومون لا يصدر عنهم ذنب ولو صغيرة سهواً) (١) أي لا يصدر عنهم ذنب أصلاً لا كبيرة ولا صغيرة . .

لِلْمَنَافَةِ قَوْلُهُ (مَعْصُومُونَ) أَيِ مَحْفُوظُونَ عَنْ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ ، قَوْلُهُ «لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ... الخ»

تفسير لقوله «معصومون» ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : إِنَّ التَّوْبَةَ فِي خَيْرٍ : إِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ «وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً» (٢) تَوْبَةٌ لَغَوِيَّةٌ ، وَهِيَ مُجَرَّدُ الرَّجُوعِ لِرُجُوعِهِ مِنْ كَامِلٍ إِلَى أَكْمَلٍ بِسَبَبِ تَزَايُدِ قَوَائِلِهِ وَفَضَائِلِهِ / وَأُطْلِعَهُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ قَبْلُ ، وَهُوَ ﷺ مَا زَالَ يَتَرَقَّى فِي الْفَوَائِلِ وَالْفَضَائِلِ ، مَعَ مَا اشتهر مِنْ أَنَّ «حَسَنَاتِ الْأُمَرَاءِ سَيِّئَاتِ الْمُقَرَّبِينَ» . وَبِهَا تَقَرَّرُ عِلْمُهُ أَنَّهُ الْعَصْمَةُ بِالْحِفْظِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي ذَنْبٍ ، وَيُقَالُ : «الْمَنْعُ مِنْهُ» ، وَيُقَالُ : «عَدَمُ قُدْرَةِ الْمَعْصِيَةِ» (٣) .

(١) الْكَلَامُ فِي عَصَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَرْجِعُ إِلَى خَمْسَةِ أُمُورٍ ، أَرْبَعَةٌ مُنْفَعَةٌ عَلَيْهِا ، وَهِيَ عَصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا فِي الْإِعْقَادِ ، وَالتَّلْيِغِ ، وَ«الْأَحْكَامِ» ، وَالْأَعْمَالِ . وَخَامِسُهَا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ : عَصْمَتُهُمْ عَنِ الضَّلَالَةِ ، وَلِلْعَلْمَاءِ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ ، الْأَوَّلُ : عَصْمَتُهُمْ مِنْهَا مُطْلَقاً ، قَالَ الْحَرَاوِيرِيُّ : الثَّانِي : عَدَمُ عَصْمَتِهِمْ مِنْهَا مُطْلَقاً ، قَالَ الْمُعْتَزَلَةُ ، الثَّالِثُ : عَصْمَتُهُمْ مِنْهَا عَدَمًا لَا سَهْوًا ، قَالَ الْجَبَائِي وَالنَّطَّاقُ . «الْفَوَائِدُ» (١٧٦/٢) ، «الْبَرْهَانُ» (١٨٢/١) . «الْحَصُولُ» (٢٢٨/٣) ، «الْأَحْكَامُ» (١٤٦/١) ، «الْبَحْرُ» (١٦٩/٤) ، «شرح الكوكب» (١٧٧/٢) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ ، بَابِ اسْتِغْفَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» ، (٦٣٧) ، وَمُسْلِمٌ فِي الذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ ، بَابِ اسْتِجَابِ الْاسْتِغْفَارِ وَالْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ (١٧٩٨) بِاللُّغَطِ : «إِنَّهُ لَيَقَانُ عَنْ قَلْبِي» ، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً .

(٣) قَالَ الْخُتَابِيُّ : «شرح الكواكب» (١٦٧/٢) .

الشيء لا عمدًا ولا سهواً (وفقاً للأستاذ) أبي إسحاق الإسفراييني (و) أبي الفتح^(١) (الشهرستاني، و) القاضي^(٢) (عياض^(٣)، والشيخ الإمام) والد المصنف لكرامتهم على الله تعالى عن أن يصدر عنهم ذنب.

والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم سهواً، إلا الدالة على الحصة كسرقه لُقمه، والتطيق شجرة، وينهون عليها.

للشيء ويقال: «خلق ما يمنع منها»^(٤)، وهي متقاربة، وأحسن ما قيل: إنها ملكة نفسانية تمنع صاحبها عن الفجور.

قوله (وفقاً للأستاذ... الخ) اقتضاه على من ذكرهم لا ينافي عزو الروضة وغيرها ذلك إلى المحققين، ولعل اقتضاه على من ذكرهم لتصديهم ولما بهم في ذلك.

قوله (عن أن يصدر) «عن» بمعنى «من» متعلقة بـ «كرامتهم» لتضمينهم منعمهم، أي لكرامتهم على الله مانعاً لهم من أن يصدر عنهم ذنب. قوله (والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم) أي جوازه عقلاً.

(١) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني الشافعي، كان إماماً معروفاً فيها متكلماً أصولياً، برع في الفقه وتفرّد في علم الكلام، وله مصنفات كثيرة منها: هبة الأقدام في علم الكلام، والمثل والنحل، والتلخيص، وغيرها، توفي سنة ٥٤٨هـ. طبقات الشافعية للسبكي: (١٢٨/٦).

(٢) هو عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل البجلي السني المالكي، القاضي، عالمٌ بالمغرب، الحافظ، وهو من أهل التنفّذ في العلم والذكاء والفضيلة والنهضة، نقفه، وصفه التصانيف التي سارت بها الركبان منها الشفا، وشرح مسلم، وكان أعلم الناس بعلوم الحديث، والنحو، والأصول، واللغة، وكلام العرب، وأيامهم وأنسابهم، ولي قضاء سبعة ثم غرناطة، توفي سنة ٥٤٤هـ بمراكش. «اللباب للذهب» لابن فرحون: (٢٤/٢).

(٣) «الشفا» بتعريف حقوق الصفتين للقاضي عياض (١٠٩/٢-١١٠/١).

(٤) قاله الحنفية: «الفتاوى» (١٧٣/٢).

الشيء فإذا لا يقرُّ محمدٌ ﷺ أحداً على باطل. وسكوته بلا سبب ولو غير مستبشر على الفعل مطلقاً-وقيل: «إلا فعل من يُعَيِّرُه الإنكار»، وقيل: «إلا الكافر ولو منافقاً»، وقيل: «إلا الكافر غير المنافق»-دليل الجواز للفاعل وكذا لغيره خلافاً للقاضي.

الشيء وتفرّع عن عصمة نبيّ ﷺ منهم ما ذكره بقوله: (فإذا لا يقرُّ محمدٌ ﷺ أحداً على الباطل، وسكوته ولو غير مستبشر على الفعل) بأن علم به (مطلقاً-وقيل: «إلا فعل من يغيره الإنكار») بناءً على سقوط الإنكار عليه^(١)، (وقيل: «إلا الكافر») بناءً على أنه غير مكلف بالفروع (ولو) كان (منافقاً)، لأنه كافر في الباطل، (وقيل: «إلا الكافر غير المنافق») لأن المنافق تجري عليه أحكام المسلمين في الظاهر - (دليل الجواز للفاعل) أي رفع الحرج عنه، لأن سكوته ﷺ على الفعل تقرير له، (وكذا لغيره) أي غير الفاعل، (خلافاً للقاضي) أبي بكر الباقلاني قال: «لأن السكوت ليس بخطاب حتى يعم»^(٢). وأجيب بأنه كالمخاطب فيعم.

للشيء قوله كغيره^(٣) (لا يقرُّ محمد ﷺ أحداً على باطل) يشمل غير المكلف، ووجهه أن يمنع وليه من تمكينه من فعل ذلك. فتعبير البرماوي بـ «مكلفاً» بدل «أحداً» نظر فيه إلى أن الكلام في حكم فعل المكلف، والأول أقرب إلى مقامه ﷺ.

قوله (أي رفع الحرج عنه) يعني اللزوم، لا الإنتم، وإلا تصدق بقول المكروه، وليس مراداً.

(١) أي انتقالاً كما في «الأحكام» (١٦١/١) واختصر ابن الحاجب (٢٥/٢)، وشرح الكوكب (١٩٦/٢).

(٢) انظر: «التقريب والإرشاد» للباقلاني: (٩/٣-١٠).

(٣) كابن الحاجب في «المختصر» (٢٥/٢).

لِللَّحْمِ وَفَعْلُهُ غَيْرُ عَزْمٍ لِلْعَصَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهٍ لِلثُّدْرَةِ. وَمَا كَانَ جَبَلِيًّا أَوْ بَيَانًا
أَوْ مَخْتَصًّا بِهِ فَوَاضِحٌ،

لِللَّحْمِ (وَفَعْلُهُ) (غَيْرُ عَزْمٍ لِلْعَصَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهٍ لِلثُّدْرَةِ) بِضَمِّ النُّونِ بِضِطِّ
الْمُصَنَّفِ، أَي لثُدْرَةٍ وَقَوْعِ الْمَكْرُوهِ مِنَ التَّغْيِ مِنْ أُمْتِهِ، فَكَيْفَ مِنْهُ؟ وَخِلَافُ
الْأَوَّلِ مِثْلُ الْمَكْرُوهِ، أَوْ مُتَدَرِّجٌ فِيهِ، (وَمَا كَانَ) مِنْ أَعْقَالِهِ (جَبَلِيًّا)^(١) كَالْقِيَامِ
وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، (أَوْ بَيَانًا)^(٢) كَقَطْعَةِ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ بَيَانًا لِحُلِّ
الْقَطْعِ فِي آيَةِ السَّرْقَةِ، قَالَ الْمُصَنَّفُ^(٣): «رُوي بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا
مِنَ الْفَصْلِ^(٤)» (أَوْ مَخْتَصًّا بِهِ).

لِللَّحْمِ قَوْلُهُ (فَكَيْفَ مِنْهُ) لِأَن كِبَالَ شَرْفِهِ يَأْبَى أَنْ يَقَعَ مِنْهُ مَا تُبَيِّ عِنْدَهُ، وَلِأَن النَّاسِي بِهِ
مَطْلُوبٌ، فَلَوْ وَقَعَ مِنْهُ لَطَلَبَ فِيهِ النَّاسُ، وَاللَّزَامُ بَاطِلٌ /

(١) قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمِينِي: وَجَّهَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْأَحْكَامِ» (١٤٨/١): «أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَبَلِيَّةِ
كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَلِجَمْعِهِ فَلَا نَزَاعَ فِي كَوْنِهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى أُمْتِهِ»
(٢) قَالَ الْأَمِينِي فِي «الْأَحْكَامِ» (١٤٨/١): «أَمَّا مَا عُرِفَ كَوْنُ فَعْلِهِ بَيَانًا لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ»
(٣) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ «مَعْرِضِ بْنِ الْحَاجِبِ» (١٠٦/٢).

(٤) رَوَى الدَّارَقُطَنِيُّ فِي «الْحُدُودِ وَالنِّبَاتِ» (٣٤٣/٣، ١٢٧/٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
جَدِّهِ، قَالَ: «وَكَانَ صُفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خُلْفٍ نَاقِثًا فِي الْمَسْجِدِ، شِبَابُهُ تَحْتَ رَأْسِهِ، فَجَاءَ سَارِقٌ
فَأَخَذَهُ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقْرَأَ السَّارِقَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقَطَعَ، فَقَالَ صُفْوَانُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَيْقِمْ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ فِي ثَوْبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَعْمِيَ بِهِ،
ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ لِي الرُّوْثُ فَإِذَا أُوصِلَ لِي الرُّوْثُ فَعَفَا عَنَّا اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ
أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ الْفَصْلِ»، وَفِيهِ عَمْدٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعَرُزِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ كَمَا قَالَ الدَّهْلِيُّ فِي
«الْمَتْنِ» (٣٤٤/٢)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ (٧٩٠/٥)، وَالْحَافِظُ فِي «التَّغْرِيبِ» (٦١٠/٨)، وَلَهُ شَوَاهِدٌ:

الْأَوَّلُ: مَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٣٨/٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالَ: «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ
سَارِقًا مِنَ الْفَصْلِ»، وَفِيهِ عَمْدٌ مِنَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَةَ، فَهُوَ لَا يُحَرَفُ. (نَصَبُ الرَّايَةِ: ٥٦٨/٣).

الثَّانِي: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَعْرِضِهِ» (٢٨٥٩٠) عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَبِيبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ
رَجُلًا مِنَ الْفَصْلِ» أَسْتَبْنَاهُ، وَهُوَ مُرْسَلٌ.

الثَّالِثُ: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقَطَعُ مِنَ الْفَصْلِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ كَمَا قَالَ
الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الصَّغِيرَةِ» (٢٥٣/٢).

لِللَّحْمِ
.....

لِللَّحْمِ كَرِيَابَتِهِ فِي النِّكَاحِ عَلَى أَرْبَعِ تَسَوُّعٍ، (فَوَاضِحٌ) أَنَّ الْبَيَانَ دَلِيلٌ فِي حَقِّهَا، وَغَيْرُهُ لِمَا
مُسْتَعْبَدٌ بِهِ.

لِللَّحْمِ قَوْلُهُ «كَقَطْعَةِ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ بَيَانًا لِحُلِّ الْقَطْعِ» التَّمَثِيلُ بِهِ كَمَا يَصْعَقُ عَلَى
الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ مِنْ أَنَّ آيَةَ السَّرْقَةِ جَمْلَةٌ، يَصْحَحُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ مُقَابِلِهِ، إِذْ
الْمُرَادُ هُنَا بِالْبَيَانِ بَيَانُ مَعْنَى النَّصِّ الشَّامِلِ لِمَا أُورِدَ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ، وَلِنَقْطِ «الْيَدِ»
ظَاهِرًا فِي الْعَضْوِ إِلَى مَنْكِبِهِ.

قَوْلُهُ (وَغَيْرُهُ) أَي غَيْرُ الْبَيَانِ، وَهُوَ الْجَبَلِيُّ، وَالْمَخْتَصُّ بِهِ ﷺ لِمَا مُتَعَبَّدٌ
بِهِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: «إِنَّ الْجَبَلِيَّ دَالٌّ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ الْقَدَرُ الْمُحَقَّقُ،
وَالْحَرَامُ وَالْمَكْرُوهُ مُسْتَفَانَّ»^(١)، وَقَالَ الْأَمِينِيُّ وَغَيْرُهُ: «إِنَّهُ لَا نَزَاعَ فِيهِ»^(٢)، لَكِنْ
حَكَّنَ الْقُرَافِيُّ فِي تَنْقِيحِهِ قَوْلًا: «إِنَّهُ لِلدَّبِّ»^(٣)، وَبِهِ جَزَمَ الزُّرْكَشِيُّ، فَقَالَ: «أَمَّا
الْجَبَلِيُّ فَلِلدَّبِّ لِاسْتِحْيَابِ التَّامِّي بِهِ»^(٤)، وَحَكَّنَ الْأَسَدَاؤُ أَبُو إِسْحَاقَ فِيهِ
وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِبَاحَةُ، وَثَانِيهَا: التَّنْبِثُ، وَعَزَاهُ لِأَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ.

= الرَّابِعُ: فَعَلَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ: «السَّنَنِ الصَّغِيرَةِ» لِتَبَيُّنِ: ٢٥٣/٢، (نَصَبُ الرَّايَةِ: ٥٦٨/٣).
وَأَصْلُ حَدِيثِ صُفْوَانَ رَوَاهُ أَبُو فَاوُدٍ فِي «الْحُدُودِ»، بِأَبٍ مِنْ سَرَقٍ مِنْ حَرِّ (٤٢٩٤)، وَالسَّانِي فِي
قَطْعِ السَّارِقِ، بِأَبٍ مَا يَكُونُ حَرًّا وَمَا لَا يَكُونُ (٤٨٩٦)، وَفِيهِ مَاجِيهِ مِنَ الْخُدُودِ، بِأَبٍ مِنْ سَرَقٍ
مِنْ الْحَرِّ (٢٥٩٥) عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُفْوَانَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ تَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ وَدَامَهُ،
فَأَخَذَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ، فَجَاءَ بِسَارِقَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، أَنْ يَقَطَعَ، فَقَالَ صُفْوَانُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَرِدْ هَذَا، وَدَعَانِي عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلْ أَقْبَلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ، وَصَدَّقَهُ
الْحَاكِمِيُّ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٢٧/٤)، وَوَقَّعَهُ النَّهْضِيُّ.
نَعْلَمُ أَنَّ صَدْرَ الْخُدُودِ صَحِيحٌ، وَغَيْرُهُ أَي قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ الْفَصْلِ» حَسَنٌ لِعَمْرِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فَوَاطِئُ الْأَفْعَالِ فِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّمْعَانِيِّ: (٣٠٣/١).

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمِينِيِّ: (١٤٨/١).

(٣) «تَطْحِينُ الْقُصُورِ» لِلْقُرَافِيِّ (ص: ٢٨٨).

(٤) «تَشْتِيفُ الْمَسَامِعِ»: (٤٥٠/١).

للثاني وفيما تردّد بين الجبلي والشرعي كالخج راكباً تردّد.

الثاني (وفيما تردّد) من فعله (بين الجبلي، والشرعي كالخج راكباً) تردّد^(١) ناشئ من القولين في تعارض الأصل والظاهر، يحتمل أن يلحق بالجبلي لأن الأصل عدم التشريع، فلا يستحب لنا، ويحتمل أن يلحق بالشرعي لأن النبي ﷺ بعث لبيان الشرعيات فيستحب لنا.

الثالثة وأما المخصص به فالمراد يكوننا لسا متعبدين به : أنا لسا متعبدين به عن الوجه الذي تعبد هو به، وإلا فقد تعبد نحن به عن وجه آخر كالضحي والمشاورة، فإنه تعبد بها على وجه الوجوب وتعبّدنا بها على وجه التنبه.

قوله (ناشئ من القولين في تعارض الأصل والظاهر) فقضيه - كما قال العراقي - ترجيح الأول، فيكون كالجبلي، قال : «لكن كلام أصحابنا في الخج راكباً، وجلسة الاستراحة»^(٢)، وغيرها يدلّ لترجيح الثاني، فيكون للثاني. - قال - وقد حكى العراقي^(٣) وجهين في ذهابه إلى العيد في طريق، ورجوعه في آخر^(٤)، / وقال - إن الأكثرين على الثاني فيه انتهى^(٥).

(١) عن جابر بن عبد الله، رضي الله تعالى عنهما، قال : «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على راحته باليت والصفا والمروة، ليراه الناس ويشرف، وليسألوه، فإن الناس غشوه، وراه مسلم في الحج، باب جواز الطواف على غير وغيره... (٣٠٦٥)، وأبو داود (٢٩٢٨)، والسنائي (١٨٨٠).

(٢) قال بدر الدين الزركشي رحمه الله في التلخيص (١/ ٤٥٠) : «والأكثر على الثاني فيه».

(٣) والمشتهور منها بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها بأن لا يعقبها تشهد. «كنز الرافعي» (١/ ١٨٤).

(٤) هو عيد الكرمين بن محمد بن عبد الكريم القزويني، الرافعي، أبو القاسم، الشافعي، كان متضلعا من علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وأصولاً، وورعاً تقياً زاهداً طاهر الذهل مراقباً لله، ويعتبر مع النووي مهزري المذهب الشافعي وعقبة في القرن السابع، له مصنفات منها : الشرحان على الوجيز : الكبير والصغير، والمحرر، توفي سنة (٦٢٣هـ). «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ٢٨١).

(٥) أظهرهما استحباب الثاني فيه كما في «الروضة» (١/ ٥٨٤).

(٦) «الغيث المانع» : (٢/ ٤٦٠).

الثاني وما سواه إن علمت صفته فأتمته مثله في الأصح، وتعلم بنص، وتسوية بمعلوم الجهة، ووقوعه بياناً، أو امتثالاً ليدال على وجوب أو ندي أو إباحة.

الثاني (وما سواه) أي سوى ما ذكر في فعله (إن علمت صفته) من وجوب، أو ندي، أو إباحة. «فأتمته مثله» في ذلك (في الأصح)^(١) عبادة كان أو لا. وقيل : «مثله في العبادة فقط»، وقيل : «لا، مطلقاً، بل يكون كمجهول الصفة». وسيأتي.

(وتعلم) صفة فعله (بنص)^(٢) عليها كقوله : «هذا واجب» مثلاً (وتسوية بمعلوم الجهة) كقوله : «هذا الفعل مساوٍ لكذا» في حكمه المعلوم (ووقوعه بياناً، أو امتثالاً ليدال على وجوب، أو ندي، أو إباحة) فيكون حكمه حكم المبين، أو التمثل.

الثانية قوله (من وجوب، أو ندي، أو إباحة) سكنت عن التحريم والكراهة، لأنها لم يصدور عنه ﷺ كما مرّ، والكلام إنما هو في الصادر عنه، لا في الفعل المطلق الذي يتعلق به الأحكام الخمسة.

(١) قاله الجاهل من النشأة والمعتبر. «البحر» (٤/ ١٨٦).

(٢) الطرق التي بها تُعرف جهة الفعل من كونه واجباً، ومندوباً، ومباحاً، فسيان : عام، وخاص، فبدأ بالأول، وهو أربعة، الأول : أن ينص على حكمه، الثاني : أن يساوي بها علم حكمه، الثالث : أن يكون امتثالاً للأية، الرابع : أن يقع بياناً للأية. «البحر» (٤/ ١٨٧).

ولا إشكال في ذكر «البيان» هنا مع ذكره قبل لأن الكلام هنا فيما يُعلم به صفة الفعل من حيث هو، لا بقيد كونه سوئ ما تقدم.

(ويخص الوجوب) ^(١١) عن غيره «أماراته كالصلاة بالأذان» لأنه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف ما لا يؤذن لها كصلاة العيد ^(١٢)، والاستسقاء ^(١٣)

للإشارة قوله (ولا إشكال الخ) جواب عما يُقال: إن كلامه هنا فيما سوى البيان بقريئة قوله: «وما سواه» أي وما سوى ما مر، والبيان عما مر فيصير المعنى: «وما سوى البيان تُعلم صفته بوقوعه بيانا» وذلك تهاوت، وتكرار؟

وحاصل الجواب: منع هذا، لأن «البيان» ذكر أولاً لمعرفة حكم الفعل الواقع بيانا، وثانياً لمعرفة أن وقوع الفعل مطلقاً، لا بقيد كونه سوئ ما تقدم بيانا بما تُعلم به صفته.

(١١) لما فرغ المصنف، رحمه الله تعالى، من بيان طرق العام شرع في بيان الخاص، وهو قسمان: خاص بالوجوب، وخاص بالتدب، وذكر للأول طريقين، وبقي أربعة:

(١٢) وهي سنة عند الجمهور، واجبة عند الحنفية. «الهداية» (٢١٦/٢)، «شرح مسلم» (٤١١/٦).

(١٣) قال النووي في «شرح مسلم» (٤٢٦/٦): «أجمع العلماء على أن الاستسقاء سنة، واختلقوا هل تسن له صلاة أم لا؟ فقال أبو حنيفة: «لا تسن له صلاة، بل يُستسقى بالدعاء بلا صلاة»، وقال سائر العلماء من السلف والخلف، والصحاب والتابعين، فمن بعدهم: «تسن الصلاة»، ولم يختلف فيه إلا أبو حنيفة. «الهداية» (٢٤٥/٢).

لأن كونه ممنوعاً لو لم يجب كالحلتان والحد، والتدب مجرد قصد القرية، وهو كثير. وإن جهلت فلو وجب،

(وكونه ممنوعاً) منه (لو لم يجب كالحلتان ^(١١)، والحد) لأن كلا منها عقوبة. وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمانة لدليل كما في سجود السهو ^(١٢)، وسجود التلاوة ^(١٣) في الصلاة.

(و) يخص (التدب) عن غيره (مجرد قصد القرية) ^(١٤) عن قيد الوجوب (وهو) أي الفعل لمجرد قصد القرية (كثير) من صلاة، وصوم، وقراءة، وذكر، ونحو ذلك من التطوعات.

(وإن جهلت) صفته (فلو وجب) في حقّه وحقيقتاً، لأنه الأحوط ^(١٥).

للإشارة قوله (مجرد قصد القرية) مجرد قصدها، لا اطلاع عليه، فالمراد أن تدل قرينة على قصدها لذلك الفعل مجرداً عن قيد الوجوب بأن لم يكن دليل الوجوب. قول المصنف (وهو كثير) أي كثير بالنسبة ببقية الأمارات.

(١١) والحلتان قطع جميع الخلد التي تُغطي حشفة ذكر الرجل. وفي المرأة قطع أذن جرة من الخلد التي في أعلى الفرج. وهو واجب للرجالي والنساء عند الشافعية والحنابلة، وسنة للرجال ومكرمة للنساء عند الحنفية والمالكية، «فتح القدير» (٩٩/٨)، «شرح الرسالة للقيرواني» (٣٩٣/١)، «التحفة» (٥٧١/١)، «المنها» (٨٥/١).

(١٤) لما فرغ المصنف من بيان ما يُعرف به الوجوب شرع في بيان ما يُعرف به التدب، وذكر له أمراً واحداً، وبقي ثلاثة، الأول: بيان كونه عبزاً بينه وبين ما علم عدم وجوبه الثاني: أدائه في جماعة الثالث: التوقيت. «البحر» (١٨٨/٤).

القول: وقيل: «الطلب»، وقيل: «الإباحة»، وقيل: «بالوقف في الكل»،
و: «في الأولين مطلقاً»، و: «فيها إن ظهر قصد القرية».

القول: وقيل: «الطلب»^(١) لأنه المُحقق بعد الطلب، (وقيل: «الإباحة»^(٢)) لأن
الأصل عدم الطلب، (وقيل: «بالوقف في الكل»^(٣)) لتعارض أوجهه، (و)
قيل: «بالوقف (في الأولين) فقط (مطلقاً) لأنها الغالب من فعل النبي ﷺ»،
(و) قيل: «بالوقف (فيها) فقط (إن ظهر قصد القرية)، وإلا فللإباحة».
وعلى غير هذا القول سواء ظهر قصد القرية، أو لا. وجماعة القرية للإباحة
بأن يقصد بفعل المباح بيان الجواز للأمة، فيثبت على هذا القصد، كما قاله
المصنف.

وقوله «إن ظهر» عدل إليه عن قوله: «إن لم يظهر» الذي هو سهر كما رأيتها
مشطوباً عن الثاني منها ملحقاً بذكر الأول.

للمصنف قوله (كما رأيتها في خطه مشطوباً عن الثاني منها) به على أن الثاني مرجع
عنه، وأنه الذي رآه الزركشي^(٤)، فاعترضه.

(١) قاله المعتزلة وجماعة من الخفية، واعتاره إمام الحرمين. «الرهان» (١٨٤/١)، «البحر»
(١٨٤/٢).

(٢) قاله الخليفة والخطابة «كشف الأستار» للبهارى (٢٧٧/٣)، «شرح الكوكب» (١٨٩/٢).

(٣) قاله العراقي في المستصفى (٢٥٠/٢)، والإمام في المصنوع (٢٣٠/٣)، والبيضاوي في المنهاج،
وقال المصنف في شرحه (٢٦٥/٢) «وعلية جمهور للمحققين من كاصير في... وصحته القاضي
أبو الطيب في الكتابة عن أكثر الأصحاب، وأبي بكر الدقاق، وأبي القاسم ابن كعب».

(٤) «تنبيه السامع» للزركشي (٢٥١/١).

القول

[تعارض القول والفعل]

وإذا تعارض القول والفعل ودل دليل على تكرار مقتضى القول فإن كان
خاصاً به فالمتأخر ناسخ،

القول: وإذا تعارض القول والفعل^(١) أي تخالفاً (ودل دليل على تكرار مقتضى
القول فإن كان)^(٢) القول (خاصاً به) ﷺ كأن قال: «يحب علي صوم عشرة
في كل سنة»^(٣) وأفطر فيه في سنة بعد القول أو قبله، (فالمتأخر) من القول
والفعل بأن علم (ناسخ) للقديم منها في حقه وذلك ظاهر في تأخير الفعل
وكذا في تقديمه لبدالة الفعل على الجواز المستمر.

للمصنف قوله (أي تخالفاً) أي تخالف مقتضاهما.

(١) التعارض إما أن يكون بين القولين، وإما أن يكون بين القول والفعل، وإما أن يكون بين القول والفعل، أما الأول فلا يتصور، وأما الثاني فيذكره المصنف كعادة الأصوليين في «التعامل
والترجيح»، وأما الثالث فعلى أربعة أقطاب، لأن الفعل إما أن يدل دليل على وجوب تكرار
مقتضى القول ووجوب تأسي الأمة به ﷺ في الفعل، وإما أن لا يدل دليل على واحد منهما،
وإما أن يدل على التكرار دون التأسي، وإما أن يدل على التأسي دون التكرار. وكل من هذه
الأربعة على ثلاثة أقسام لأن القول إما أن يكون خاصاً به ﷺ، أو عاماً وإياه ﷺ،
«الأحكام» (١٦٣/١)، «البحر» (١٩٢/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦/٢)، «شرح
الكوكب» (٢٠٠/٢).

(٢) هذا هو القسم الأول (وهو ما إذا كان القول خاصاً به ﷺ) من القطب الأول (وهو ما إذا دل
دليل على تكرار مقتضى القول وتأسي الأمة به ﷺ في الفعل)، «الأحكام» (١٦٣/١).

(٣) اتفق العلماء على أن صوم يوم عشرة اليوم سنة، واختلفوا في حكمه في أول الإسلام قبل
رمضان فالشهور عند الشافعية كان سنة، وعند غيرهم كان واجباً. «شرح مسلم»
(٢٤٥/٨).

للمثل فإن جهل فثالثها الأصح الوقف

البرق (فإن جهل) لمأخوذ من القول والفعل (فثالثها) أي الأقول (الأصح الوقف) " عن أن شرح أحدهم عن الآخر في حقه إلى أن ينزل إلى ربح لاستوئهم في حساب بعده كل منهم على الآخر وقيل " أن خرج عوف لأنه أفوق من الفعل موضعها والفعل به يدل بقرينه " وقيل " يخرج الفعل لأنه أقوى في أنه مدلول به بقرينه به الفعول " "

ولا بعد ص في حقه حيث دل على أن في فعل بعده مدلول لفعل

ب

لما تشبه

البرق واحترز بقوله " أو دل " أي آخره عما يدل " فلا يبح حسنه " لكن في آخر الفعل دون تعديه ما بعده من دلالة الفعل على حو " ينسب

للمثبه قوله (واحتزرت بقوله : وإن دل " إلى آخره عما لم يدل " أي في هذا القسم وقسميه الأيتنين

قوله (لما تقدم (الح) بفعل مسح المد بقوله " دون تعديه

قوله (والفعل إنما يدل بقرينه) أي لأن له عامل .

قوله (مدلول أنه يثبت به القول) أي " شكك " وذلك كإثباته وبسبب

الأشكال المنطوقية

(١) أنه قد عطف بالاء على ما دل على أن " لا سمي في الفعل " فوف قال يقول خاص به " لأن كان فعل مقيد فلا بد من سمي " و قد قيل " سمي " لأن سمي به " على ما عطف عليه " فوف جهل دل على " ولا يفتقر في حقه لعدم شمول الفعل له " و حذف فلا بد من سمي لعدم احتياجها في حق " و عطف " و " لأن كان فعل مقيد فلا بد من " و قد قيل " سمي " لأن " وإن جهل المتقدم منها " فأنقض في حقه " على ما عطف في حقه " (الحكمه ١٠١٦٣)

(٢) " شكك " هو عطف على " لا بد " فسمي على مراد به " بل لا بد من قرينة خارجية تبيّن مرادهم كأن يكون تعدياً كان به فعل فذكر كونه " (٢) الاختلاف يذكر احسن (ص ٧٢)

- (١) قاله المحقق والمالكية وجميع من الشافعية " نسخة " (١٢٨٣) ، مختصر من صاحب (٢٧/٢) ، نهاية السؤل (٢٨٥/٢)
- (٢) قاله الشافعية وأصحابه " المعقول " (٢٨٨٣) ، لأحكام (١٦٥١) ، البحر (١٩٨٤) ، شرح الكوكب (٢٠٤٢)
- (٣) قاله القاضي سالف من شافعية " نسخة " (١٩٨٤)

بدل وإن كان خاصاً بنا فلا معارضة فيه وفي الأمانة المتأخر ناسخ إن دل
دليل على التأني، فإن جهل مثالها الأصح أنه يعمل بالقول؛

الشيخ (وإن كان القول خاصاً بنا) كان قد عطف عليه صورة عشره بن حبر
ما بعده «فلا معارضة فيه» أي في حقها بين القول والفعل لعدم تناول
القول له. (وفي الأمانة المتأخر) من غير (نسخ) يستفاد (إن دل دليل على
التأني) من في فعل (وإن جهل التاريخ مثالها) الأصح أنه يعمل بالقول^(١).
وقيل: «يعمل» وقيل: «يعمل» عن عمل هو حكمه لئلا يفتقر

وإن حلت فصيح في نفس في محض^(٢) لأن مقتضاه في
يعمل ما ينبغي العمل به بخلاف ما يعمل بالنسي^(٣) لا صورة في
الترجيح فيه وإن رجع الأمدي^(٤) تقدم القول فيه أيضاً.

والمستدل^(٥) يدل على نسي في فعل فلا يفتقر في حكمه عدم نسي
حكم الفعل في حقنا.

لغاية قوله (وإن رجع الأمدي تقدم القول فيه أيضاً) هو مقتضى على جميعه

- (١) هذا هو القسم الثاني من أقسام الفقه الأول: الأحكام (١٦٦/١)، «الحبر» (١٩٨/١)،
«شرح الكوكبة» (٢٠٥/٢)
- (٢) «في حبر» «الأحكام» (١٦٦/١)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧/٢)، «التلخيص»
(١٥١)، «شرح الكوكبة» (٢٠٥/٢)
- (٣) «مختصر ابن حزم» (٢٨٦/٢)
- (٤) «الأحكام» (١٦٥/١)

(٥) هذا هو مقتضى ما ذهبوا إليه من أن مقتضى القول نسي لأنه لا يفتقر في
الفعل. لأن كان يفتقر فلا يفتقر في حق الأمانة، ولا في حق الأمانة لعدم حسمها
في غير ذلك، وإن كان ذلك في غير الأمانة فلا يفتقر في حقها، والمتأخر
نسخ في حقها بن حبر، فإن جهل نسي في الأصح يفتقر (١٦٦/١)

من وإن كان عاماً لنا وله تقدم الفعل أو القول له وللأمانة كما مر، إلا أن
يكون العام طاهر فيه ولم يعمل تخصيص

الشيخ (وإن كان العام عاماً لنا وله) كان قد عطف عليه صورة عشره بن حبر
ما بعده «تقدم الفعل» أو القول له وللأمانة، كما مر من أن المتأخر من
لعمل. «يعمل» بن حبر مقدم على الآخر، بأن يسجد في حقه يفتقر، وكذا في
حكمه يدل على نسي في العمل، ولا فلا يفتقر في حق

وإن جهل المتأخر فلا يفتقر في حقه يفتقر، وفي حقه مقدم نقول: «إلا أن
يكون العام طاهر فيه» لا يفتقر في حق من كل واحد صور
عاشرة إلى آخر ما تقدمه (فالمعنى تخصيص) نقول لعدم في حقه عدمه عليه، أو
تأخره، أنه جهل ذلك، ولا يفتقر في حقه لا يفتقر هو عليه^(١)

لغاية قوله (تقدم على الآخر) أي في العمل، لا في الوجود.

قوله (لأن التخصيص أهون منه) أي من النسخ لما فيه من إعيان للنفس، لأنه
في التخصيص، والنسخ في التخصيص، فمثل ذلك في تأخر الفعل أنه يعمل بتلك منه
بمقتضى القول، والأفهم نسخ في حقه عدمه من في حقه تخصيص

تنبيه: لو لم يكن نقول طاهر في خصوص، ولا في عموم كان قد «صور»
عاشرة، وإن في كل سببه الطاهر أنه كعاد لأن الأصل عدمه خصوص

(١) هذا هو القسم الثالث من القطب الأول.

وإن عطف على وجهه، «نسخ» عن نسي لأنه لا يفتقر في العمل وهو يدل على نسي
مقتضى ما ذهبوا إليه من أن مقتضى القول نسي لأنه لا يفتقر في حق الأمانة، ولا في حق الأمانة لعدم حسمها
في غير ذلك، وإن كان ذلك في غير الأمانة فلا يفتقر في حقها، والمتأخر
نسخ في حقها بن حبر، فإن جهل نسي في الأصح يفتقر (١٦٦/١)

(٢) «شرح الكوكبة» (٢٠٥/٢)

الكلام في الأخبار

المرتبب إنما مهمل وهو موجود خلافًا للإمام وليس موضوعًا، وإنما مستعمل والمحتار أنه موضوع. والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته.

(الكلام في الأخبار)

أي يقع خبره، وصحة بعضه فربما قصدوا واحدًا من كلامه
ربادة للندبة بعد (المرتبب) أي من بعض (إثنا مهمل) لأن لا يكون له
معنى (وهو مؤخوذ) كمدلول بعد هذا (خلافًا للإمام) ترى في نفسه
وجوده فلا: أنه كتب اسم نصه أنه لا يوجد بحث سبب سبب
مخرج خلافه أي مثل ما ذكر (نسب) (وليس موضوعًا) بقا
(وإنما مستعمل) بأن يكون له معنى. والمحتار أنه موضوع في
وقيل: لا، والموضوع مفرداته.

الكلام في الأخبار

قوله (كذلك لعل اهتديان) أي فيه بعض مركب موجود، لا معنى له
قوله (قائلًا التركيب) (الخ) إشارة إلى ما مره عنه بقوله "مخرج خلافه
بأن أن مثل ما ذكر" أي من مدلول بعد هذا بأنه لا ينسب مركب من أن
ما قوله الإمام مبني على تفسير تركيب بأنه ضم بعض إلى بعض للإضافة، والاول
مبني على تفسيره بأنه ضم بعض إلى بعض آخر. ومنه، وإلا فالإمام لا يتركز
وجود بعض ضم بعضه إلى بعض بلا اضافة

(١) المحصول ج ١ ص ٢٣٥

(٢) منه في "الشفاعة" ١٠٢٥٥ وفتح لك في (١١٥)

الشيخ. ويتبعه عنه بكلامه في (والكلام ما تضمن من الكلم) أي ضمن فصاعدا
ضممت (سواء مفيدًا مقصودًا لذاته) مخرج غير مفيد نحو (رحل يركب)،
بخلاف الكلم (رحل) لأن فيه بيان بعد هام وغير المقصود كلفه من
لأنه، والمقصود به كصفة الوصول نحو (جاء بني فله يومه فأنها معينة
بأنه، المقصود لا يصح مفاد، وإطلاق بكلام على محلي
كالبالي، والاختلاف في أنه دقيقة في ماذا قال حاكمًا له:

حاشية قوله (وللتصريح) أي عن مرتبب بعض مفاد

قوله (قال والكلام ما تضمن) (الخ) أي ما كتب ضمن مفاد، لأنه غير
من كلامه ويعبر عنه كتب بمقتضى خبره، لا محلي كلفه

قوله (كذلك فصاعدا) (الخ) نفسه، أي ضممت

قوله (مخرج غير المفيد نحو (رحل يركب) (الخ) فيه غير لأن معينة
التي ذكره منه أن من مدلول المدكورس كى نصه بضمها، فربما يكون
كل مهمل مفاد، عن (إمرادي) صحح بأن الثاني لفهمه منه لأن لا يرى غير
مفاد، وهو الأوجه

قوله (فإنها مفيدة بالضم إليه) أي إلى الوصول، لا محلي أنه ضم
بالضم إليه مع غيره كـ (جاءه) في مثاليه.

الشيخ (والراغب) قال - «الصدق المطابقة الخارجة مع الاعتقاد» ما كي قال الحافظ - (عزى فقد) في المصنفه الخارجة . وعندها . في مجموعتي من فقد كل مذهب . أو أحدهم (هذه كذب) وهو ما فقد في كل مذهب سواء صدق فقد اعتاد لمصنفه باعتقاد مذهب . م عدم اعتقاد شيء . (و) انه (موصوفه) بهما) أي بالصدق والكذب (بجهتين) . وهو ما فقد في واحد من مذهبته من خارج واعتقاده . توصف بالصدق من حيث مذهبته بالاعتقاد . من خارج . والكذب من حيث يعتقده مذهبته من خارج . اعتقاده . فهو واسطة بين الصدق والكذب .

لأنه قوله (أم عدم اعتقاد شيء) ادخله في كذب بخلاف جعله - ع - من واسطة بينه وبين الصدق .

[مدلول الخبر]

ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لا ثبوتها وفاقاً للإمام وخلافاً للقرافي،
والألم يكن شيء من الخير كذا

الشيخ (ومدلول الخبر) في لسان (الحكم بالنسبة) شيء يصحبه كإفاده ربه في عدمه مثلاً . (لا ثبوتها) في خارج (وفاقاً للإمام) . في في أنه حكمه بـ (وخلافاً للقرافي) أي في نه ثبوتها . (والألم يكن مدلول خبر الحكم بالنسبة) بل كان سبباً (لم يكن شيء من الخير كذا) أي أنه ثابت بسببه في خارج . وقد علم بخلافه على ما من خبر كذا

وأجيب بأن كذب الخبر بأن لم تثبت بسببه في خارج ليس مدلولاً له في ينافي ما جعل مدلوله من ثبوت بسببه لأمر أن حكمه بالكذب يفتقر فيه المدلول عن الدليل لأن دلالة وصحة لا حتمية . ونفسه خبر أي صدق والكذب باعتبار وجود مدلوله معه وتخلّفه عنه .

للثانية قوله (ومدلول الخبر) أي مدلول ما صدقه .

قوله (لا عقلية) أي ليس دلالة لملاقاة عقلي يقتضي استبعاد مدلول بمدلول استلزاقاً عقلياً يستحيل معه تخلف المدلول عن الدليل عم في دلالة لآخر عن المؤثر

قوله (وتقسيم الخبر إلى الصدق والكذب) أي عن خبر بأن مدلوله ثبوت لشيء في الخارج بقربة مقابلة بقوله بعد ونفسه خبر صحيح . وقوله باعتبار وجود مدلوله معه وتخلّفه عنه يقتضي مع ما قدمه من خبر أن مدلول الخبر أي ما صدقه هو الصدق ، لا الكذب

(١) محصوراً في ٢٣٣ (٢٢٤)

(٢) (الحكم) بعد في (١١٤)

(١) أنه في كتابه - بعد - كما نقل عن الشيخ في (١٢٦٣)

والسنة هو جنس عقل. وهو ما صرح به حجة. منهم سعد بن عبد الله
 نعم. لأن ما هو في اللغة من شيء من هذا الجنس وتقسيم الخبر عنه
 إلى تصديق والكذب غير من خصصه من نفسه. كما صلي
 ويقاس على خبر في إثبات خبر في شيء. فيقال: قد صدق حجة ما صدق
 السنة. وقال: «سنة»

وقوله 'اولا' يمكن ان يفسر بـ 'من غير قصد' او بـ 'من غير قصد' من عند المحققين : فلم يكن الكتاب خبراً^(٣) ، ومن عبارة 'التحصيل' وغيره : 'من غير قصد'.

الخاتمة وما حجة من أن مدية حكمة الله لانه في خارج لأخف ما حجة
في الكتاب لأن من أن الله موضوع لبعض خبري. لا معنى لأن
الكلام ثم في اسم الجنس النكرة، والكلام هنا في الخبر

قوله (نعم، الأول، الموافق للإمام الرازي) سأل من هذا التحلف) منع
من حرج الأول، لكنه قد يعرض في مقوله. وهو أن يقطع بأن مقصده
يقول: يريد قائمه، ويعني به هم هذه المحاصير بثوب اسمه الخدم يريد، لا
حكما بذلك، وهو الذي نصه بعد تعار

قوله (أوضح كما قال. الح) وجهُ أوضحته سلامته من إيهام العبارة الأولى وجود الكذب لا بحصف حذرية، والغصه استعارة، ومن إيهام الثانية أن كل حذ كذب، وليس كذب

(۱) حاشیہ الف: ی علی اشرع عقیدہ (۲: ۵۱)

(۲) اُی کہ حال لُصَب فی سَم مَوْنَه (ج ۳۰۶)

[illegible]

المثل: ومورِدُ الصديق والكذبُ الـةُ التي تصنعها، ليس عينُكَ «قائم» في «زيد» بن عمرو قائم، لا بؤءُ زيد، ومن ثمَّ قل مالك ويعص أصحابنا: «الشهادة» -توكيـي فلاي ابن فلاي فلان- شهادة مالوكاة فقط، والمذهبُ بالسببِ ضميتِ والوكاة أصلًا.

أريد أن أعرف قائمته (أي سورة زيد) حمد... وقوله "لأنه صمد" يريد
مستند عن سنده أي "قائم زيد"، وهي سورة الصديق والكنع في الخبر
لذلك لا بد من معرفة ما إذا كان بعضه الآخر...

(وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ هَذَا وَهَذَا مَوْذُوعُهُ، أَي مِنْ أَحَدِ ذَلِكَ (أَقْلَامُ) (إِلَهُمَّ) (مَالِكُ) وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا (أَشْهَادُهُ) تَرْكِبُ فَلَانِ أَي فَلَانِ شَهِادَةُ (يَاوَكَاةُ) أَي يَأْكُلُ (فَقَطُّ)، أَي دُونَ سَبِّ مُوَكَّلٍ، وَوَجْهُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ
فَسَمِعُوا الشَّهَادَةَ كَيْ سَمِعُوا

الشيخ قوله (ليس غير) هو صريح بـ... وصحة ما ذهبوا اليه وتركه فيها

قوله (كفائتم) أي كسبه نفسه، وهي لغة بدو، والله أعلم بالإسديّة. لا
استدبته كسبه بدو، وفي الختام كما أفادته تقريره.

(۱) من هذا على ما حكى الأمام بن عمر حقه عدد نكاح عدد شيعة من عبد الله
برده، رب عدي، كس هي الدنيا شهدته فيه - هم وصلين من عرفه كتب
شهدانه وجدته أرواح بعد تفاصيل خلال أمه إني من كتب شهدت وقا -
عرفت له علي حي شهدت به فقام شيعة أدلت حاصل من كتب في دور
مجلسه بمرور (١٦٥)

(٢) "شعب باسم ا. ر. ١٦٥٠، شعب بوحسب ا. ر. ١٦٥٠ (٩٢)

الشيخ (ومن المقطوع بكذبه عن الصحيح خبر مذهب الرسالة) في قوله «أما رسول الله بن الناس» (بلا مفعلة، أو) بلا (تصديق الصادق) له لأن رسالته عن الله على خلاف العادة، ولعادة تقضي بكذب من يدعي ما يخالفها بلا دليل. وقيل: «لا ينفع بكذبه تحوير العقل صدقه»

أما مذهب لئونة أي الإبقاء إليه فقط ولا ينفع بكذبه كي قال مام الحارثي^(٢).

لأنه قوله (أو تصديق) نوه أنه لا يُدعى معجزة عن تصديق سنده، وليس كذلك فلو قال: «وتصديق» ليلم من ذلك.

قوله (أما مذهب السوء، أي الإبقاء إليه فقط فلا ينفع بكذبه) عنه من رسول قوله تعالى: «وَحَاشَ آلَيْهِمْ»^(٣). أما بعده فننفع بكذبه وقوله (فقط) أي دون دعوى الرسالة

بُذِنَ: وما يُقْبَع عنه ولم يوجد عند أهله؛ وبعض المنسوب إلى النبي ﷺ، والمنقول أحاداً فيها تنوُّفُ الدواعي على نقله خلافاً للرافضة

الشيخ (وما يُقْبَع) أي فُس (عنه) من الحديث (ولم يوجد عند أهله) من الرواة من لم يسمي بكذبه نفعاً العادة بكذب قائله^(١). وقيل: «لا ينفع بكذبه لتجوز العقل صدق ناقله»^(٢).

وهذا مفروض بعد استقرار الأخبار، أما قبل استقرارها - كما في عصر تصدقه - فيجوز أن يدعي أحدهم ما ليس عند غيره كي قال الإمام البصري^(٣)

لأنه قوله (أو بعض المنسوب إلى النبي ﷺ من المقطوع بكذبه) نفعاً كلامه نصفه. وقوله بأنه لا ينفع بكذبه، ولم يذكره الشارع ولا غيره من عمم. فالظاهر أنه من المقطوع بكذبه قطعاً استدلالاً، ثم إن رأيت لإسري صرح بذلك^(٤).

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام المقطوع بكذبه لئونة. انظر (٢٩٩/٢) شرح (٤٦٩/١).

(٢) قال به جماعة من الأصول والمحدثين انظر (٢٥٤/٢).

(٣) انظر البصري (٣٠٠).

(٤) نهاية النور للإسري (٢/٣٠٤).

(١) هذا هو القسم الثاني من الأقسام الست للمقطوع بكذبه. انظر (٢٥٥/٤)، شرح الكوكب (٣١٩).

(٢) انظر هذا في إمام أحمد (١/٢٢٧).

(٣) سورة الاحزاب الآية (٢٠).

البرق قدما - هذه كانت موارفة، واستمعى عن موثرها إلى أن تنوّر بفرآن،
بحلاف ما يذكر في إمامة عليّ، فوه لا يعرف قدر كان ما حكي عن أهل بيته
السبعة، أي الصحابة ليس يدور تأكيدي في سبعة سي ساعدة من الخرج،
وهي صفة مضمّنة لميريه لأدركه، ثم ما يبعث عليّ وعبد - رضي الله عنهم^(١)

لأنه قوله (هل كان ما حكي) في ورو كان تعرفه، تحب عن أهل بيته السبعة
... الحج.

بدن وإما بصدقه كحبر الصادق، وبعضه المنسوب إلى محمد عليه السلام، والتواتر
معنى أو لفظاً وهو خبر مجمع يمتنع نواطوهم على الكذب عن محسوس.

الصدق (وإنما مفعول) (بصدقه كحبر الصادق) أي أنه معاني شرهه عن الكذب،
وبسبب بعضه عن كذب، (وبعضه المنسوب إلى محمد عليه السلام) "وإن كنا
لا نعلم عنه

لأنه قوله (أي الله الحج) - ردّ مع خبره، وسببه خبر لأمه، وهو (حج)
لأنه يختلف في قطعته.

(١) قال أحمد بن حنبل في مسنده والنهاية (٢٢٢/٦): "وقد اتفق الصحابة، رضي الله
عنهم، علىبيعة الصديق في ذلك الوقت حتى هي بين أبي طالب، والبربر بين العوام، رضي
الله عنهم، والقبائل ذلك ما رواه البيهقي... وفي تأمل ما ذكرناه ظهر له إجماع الصحابة
محدثين منهم، لأحد عن بعضه، في كذب، وهو أنه قال: "والله عليه السلام، بعض عن
خلاف عن أحد من الناس - لا لا يكره، عنه طائفة من أهل بيته ولا يعني كذب
بقوله طائفة من نفسه، ولكن شدة قربة بعضهم إلى أبي لباب، وعين بن بصديق"
وقال الشيخ عبد بن علي بن عيسى في شرح معتدلة: "بهاه (١٣٦) "وقد ثبت
خلافه بصدوقه بالإجماع بعد توفيق الأول لا مجموع، في سبعة سي ساعدة، فاستمر برأي
بعد المشاورة، وخرجوا على خلافه، وبمعونه ما عدا عنّا، ثم ما يبعثه عن رؤوس لأشهاد
فصدروا خلافه محمد عنهما من غير مدعى"

(١) هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر، وهو ما يطلق بصدقه، وهو يقع من أمهات الناس
المرحلة (٢٢٢/١)، والقصص (٤٦٠/١)، المحسن (٣٧٢)، البحر (٢٣٠)،
(٢) هذا هو القسم الأول، وهو عند الله تعالى، فالقصص (٤٦٠/١)، البحر (٢٣٠)،
والبحر (٢٣٠)،
(٣) هذا هو القسم الثاني، وهو عند الرسول عليه السلام، القصص (٤٦٠/١)، المحسن (٣٧٢)،
والبحر (٢٣٠).

الذي (والتواتر) معنى أو لفظاً وهو خبرٌ جمع يُمتنع عادةً (تواطؤهم على الكذب عن تخشوس) لا معقول حور يعطيه كبحر علاله يقدم بعد

فإن سبق جمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظي، وإن جلت أفعلي مع وجود معنى كثر فهو المعنوي كما إذا جحد وحده عن جسيم أنه أعطى دس . وآخر أنه أعطى فوس، وآخر: أنه أعطى نعم . وهكذا، فقد سبق على معنى كثر، وهو الإحصاء.

نافية قوله (يتمتع عادةً تواطؤهم عن الكذب) هو دس جمع به جمع من محققين . فالقول بأنه يتمتع عقلاً وهم، أو مؤوّل.

قوله (في اللفظ والمعنى) أي المعنى حزين أو الكثر . وفهمه دلالة نيران طيبة محمود على دلالة على المعنى حزين المحقق فيه في لألفاظ صاهرة المعنى . وهي مع ذلك موروثة لفظ

(١) قد هو غيبه شرب . وهو الخبر التواتر .

وربع حرك كل الألف لخصتها من الخطأ الخامس : ما كان موافقاً لخبر الله تعالى . أو رساله ٥٥٥ . أو كل الألف السادس : ما كان موافقاً للضرورة كقولنا : «الواحد نصف الثاني» المنصبي ١١ (٤٣٠) ، «المحصل» (٢٨٧/٤) ، «الأحكام» (٢٥٦/٢) ، «بجر» (٢٣٠/٤)

بين وحصول العلم عنده أية احتياج شرائطه ، ولا تكفي أربعة وفقاً للقاصي والشافعية ، وما زاد عليها صالح من غير ضبط ، وتوقف القاصي في الخمسة ، وقال الأصطخري : «أقله عشرة» .

«وَحْصُولُ الْعِلْمِ» من حرك بمضمونه (آية) في علامة (احتياج شرائطه) أي منه . في ذلك حد . في لامة محققه به . وهي كما يوجد منه كونه جمع . كونه حسب جمع . هو حده عن الكذب . كونه عن محققين . أولاً تكفي الأربعة في عدد جمع لذكور (وفقاً للقاصي) في بكر . فالألف (الشافعية) لأصحابه في سركيه فس هو شهدوا بآراء . فلا يقبل دس منه (ومراد عنها) في لامة (صالح) لأن يكفي في عدد جمع في دس (من غير ضبط) «بمدد معين» (وتوقف لقاصي في الخمسة) «هل يكفي» (وقال الأصطخري : «أقله») أي في عدد جمع الذي يُشكّل خبره (العلم عشرة) لأن مادونه آحاده .

نافية قوله (وَحْصُولُ الْعِلْمِ من حرك) في ربع مع لاش لا يبره . فخرج خبر هو حد الذي أفاد العلم بالقرائن المنفصلة كما سيأتي . قوله (في ذلك) متعلق بـ «اجتماع» .

- (١) يذهب لأسماء . بعد جمع معناه . على ما حد منه بآراء مدانعه خلاف بعض الناس . بل يقع عند بعض النحاة على الأحكام (٢٦٦/٢) شرح بكاشفة (٣٢٨/٢)
- (٢) لامة خبره . كيف لامة (٢٦٠/٢) . الشرح بسبع (١٣٥١) . المحصول (٢٦٥/٢) . شرح بكاشفة (٣٣٥/٢)
- (٣) «الدهاء» (٢٦٧/٢)
- (٤) هو حسن من حد من سركيه به بعد لأصطخري . قاصي قد . شبح شافعية باعراق . وقد أصبحت به . في يذهب . في حركه بانداد . وفي نقل عنه . يستعاضه . فذلك بأنه عن محققين . وصفت ك حصة . منها . دس نقصاء . وكانت الفرائض اكبر . بولي به ٣٢٩ . «طعاب شافعية» بسبكي (٢٣٠/٣)

والشعر وهي نطشة الكرى التي أعز الله بها الإسلام، ولدت في مكة نغم في رداء
الشعر «وما يُدريك لعل الله أطلع عن أهل بدر، فقال: اعملوا ما تشتم
فقد غفرت لكم»^(١) وهذا لافتقاره زيادة احترامهم سدعي تنفس عه
ليُعرفوا، وبما يعرفون بحجازهم فكانهم عن هذا العدد المذكور من الآية
أقل عدو يُفيد العلم المطلوب في مثل ذلك.

وأجيب بمنع نسبة في جميع

للشعر قوله (وأجيب بمنع النسبة في الجميع) أي جميع لأقول، لكنه لا يسأل في
لاصطحري، وليس فيه كلمة «الشيء» إلا أن يقال: هي مقدرة به

بذل والأصح لا يشترط فيه إسلام، ولا عدم احتواء عليه، وأن العلم معه
ضروري، وقال الكعبي والإمامان: «نظري»، وفسره إمام الحرمين
بتوقيفه على مقدمات حاصلة، لا الاحتجاج إلى النظر

البيد (والأصح) أنه لا يشترط فيه، أي في تنويه (إسلام) في ربه، (ولا عدم
احتواء عليه) عليهم، فيعوز أن يكونوا كفار، وإن عوهم بعد كان بغير حق
مقصده من ممكنه، لأن أكثره مانعة من أن يصح عن تكذب

وقيل: «لا يجوز ذلك» هو على الكمال وهو السد عن تكذب فلا يُجد
حتمه العدم

(و) لأصح (أن العلم فيه) أي في لمه (ضروري) أي غرض عند
سبغه من غير حاسح إلى نظر حصوله من لا يأتي منه انظر كشده فصلا

طائفة ويجب نص عن بوجه اشتراط الأربعين: بأنه لا معنى لإخباره شيء
ذكر بعد إخبار الله تعالى إياه به فيصول الاطمئنان به.

(١) قاله الشاعر الفقيه (٢١٤) «بجمع من أحسن» (٢١٥) «أحكام» (٢١٦) «أحكام»
«شرح نكبة» (٢١٧) «أحكام» (٢١٨) «أحكام» (٢١٩) «أحكام» (٢٢٠) «أحكام»
(٢٢١) «أحكام» (٢٢٢) «أحكام» (٢٢٣) «أحكام» (٢٢٤) «أحكام» (٢٢٥) «أحكام»
(٢٢٦) «أحكام» (٢٢٧) «أحكام» (٢٢٨) «أحكام» (٢٢٩) «أحكام» (٢٣٠) «أحكام»

(١) رواه البخاري في «الجهاد» ١٠٠، باب «حاشي» (٣٠٠٧)، وسمي في فضائل أصحابه،
باب من فضائل من يد (٦٣٥١)

للمثالي عقيده ، وتوقف الأمل .

البرق وقوله 'عقيدته' رده، معه منه حريت عن 'لغة'، 'لغة' - 'ك' و'يد'، 'كم' تقدم (١).

(وتترقب الأيدي^(١)) عن القول بواحد من الضروري والظرفي، أي
لنفسه من دليلي السابق من حصصه من لا يبنى به سطر، وبوجه على
تلك المقدمات المحققة له من غير نظر إلى عدم التناقض بينها.

للأمية قوله (أو نظرًا إلى أن المراء واحدًا) أي المأخوذ من قوله «الله لا خلاف في المعنى»، وفي اعتباره بهذا بعد لا يحسن.

قوله (من غير نظر إلى عدم التناهي بينهما) إذ لو نظر لم يتوقف. - قال واحد القولين.

الشيخ (وقال الكوفي) من معتزله (والإمامان) أي إمام حرمين والإمام الزاري :
(بظري، وفسره إمام الحرمين) أي من كونه بصرياً كما أصبح به العربي :
التابع له أحداً من كلام الكوفي (توفيّه على مقدماتٍ حاصلية) عند سماع
وهي لمحققة بكون أحمر متواتر من كونه حرمي، وكوهم بحيث يُسمّى
تواتره عن الكتب، وكوهم عن محسوس (لا الاحتياج إلى الظن عقيدة)
أي عقيدة مساهم التواتر.

فلا خلاف في معنى في انه حُروري، لأن توقعه على تلك المقدمات لا ساق
كونه حُروراً^{١١}، وبعبارة أخرى غير الإمام الراري، خلاف ما عتبه المصنف
شهواً، أو نظر إلى أن المراد واحد.

اللائحية

(١) المصحح: لا بد من جمع جمهور كـ في مصنف عنه في (إيجاج: ٢١/٢٨٦)،
والمراد كني في البحرة (١/٢٢٩)، وحياته وحده الله في المحصول (٤/٢٣٠)، لعنه
خاصة غلب خبر التواتر ضروري.

(٢) تبع الشارح في قوله «كما أصبح به الغزالي التابع» له الإمام الرازي في المحصول، (١: ٢٣) «... كما أصبح به في شرح السمع» (ص ٣٥١)، و«ليصحب في المهاج» (ص ١٦٦)، والصواب أن الغزالي ليس معه، بل هو مع الجمهور كما قال الاستاذ في «هبة السؤل» (٣: ٣٢٢)، والمصنف في «الإهراج» (٢: ٢٨٦)، ونص عليه الغزالي في «المستصفى» (٣٩٧/١) فقال: «إن تحقيق القول فيه أنه ضروري».

(٣) : من كان له (إمام الحرمين) : (١/٢٢٠-٢٢١).

١٤١٠ هـ. نصدت ملك عبد الله بن عبد العزيز بن سعود في مكة المكرمة، كرمه من المصنف
 له "الاصحاح" (٢: ١٢٦٠) - "مكتبي في الفجر" (٢: ١٢٦٠) - وس "نجد في الفجر"
 مكتوب (٢: ١٢٦٠)

۱۹۱۱ء کی شرح معربہٴ "اندلیس"

(۲) الاحکام و الاموری (۲/ ۱۹۶)

للمرء ثم إن أخبروا عن غيابي فذاك، وإلا فيشترط ذلك في كل الطبقات.

الشيخ (ثم إن أخبروا) أي هل موثّر (عن غيابي) بأن كسر طمعة فقط (هناك) وصح (وإلا) أي وبما عدا عن غيابي بأن كسر صدق فله خبر عن غيابي لا يطمع لأولى منه (فيشترط ذلك) أي كونه جمع نصح به صوابهم عن الكذب (في كل الطبقات) أي في كل صفة صفة يفتقد خبره عنه بخلاف ما إذا لم يكون كذب في غير الصفة الأولى. فلا يفتقد خبرهم لعدم ومن هذا يستدل أن موثّر في صفة لأولى قد يكون حاد في بعده. وهذا محل القراءة الشاذة كما تقدم (٢٧).

نقطة قوله (عن غيابي) أصح على الصفة، وليس ما ذكره الأولى عن تحسنه (٢٨)

قوله في المتن (وإلا فيشترط ذلك) لا حتى لا يشترط ذلك عنه من حد التواتر الذي قد يفتقر إلى ما لا يتحقق إلا من خبر عن محسوس هو هذا. والأصح ذلك؛ أي وإن أخبروا عنهم عن محسوس فيه حال خبر عن صفة الأولى فقط كفى في حصول التواتر إخبارها عن محسوس فهم ما عليم من كون كليلهم بخفا يؤمن تواطؤهم على الكذب.

(١) قاله حماد. «كشف الأسرار» (٢/٦٥٧)، «المصنف» (١/٣٩٩)، «الأحكام» (٢/٢٦٧)، «سبحه» (٢٣٦)، «أي في حد الخبر» (٢٢).

بذل والصحيح ثالثها أن علمه لكثرة العدد متفق وللقرائن قد يختلف فيحصل لزيد دون عمرو، وأن الإجماع على وفق خبر لا يدل على صدقه، وثالثها: «يدل أن تلقوه بالقبول».

الشيخ (والصحيح) من هو - (ثالثها أن علمه) أي موثّر. أي عنه حصل منه (لكثرة العدد) أي به (متفق) سامعين فيحصل لكل منهم (وللقرائن) به عنه عن كل عدد صدق بأن يكون لا به من أخوه يعني به. وصدق عنه. وصدق به. (قد يختلف فيحصل لزيد دون عمرو) مثلاً من السامعين، لأن القرائن قد تقوم عند شخصي دون آخر.

أما الخبر المعتبر للعالم بالقرائن المتصلة عنه فليس بموثّر.

والقول الأول «لحق حصوله عنه من كل من سامعين صدق» لأن من في مثل ذلك صدقة لا يخفى عن حدسهم. والثاني «لا يجب ذلك» لأن قد حصل العلم نصفاً كبير منهم. وبعضهم فقط يجوز أن لا يحصل العلم بعض بكثرة العدد كالقرائن».

قوله (الصالح له) للخبر التواتر قوله (بأن تكون لازمة له) أي بحسب، احتذر به عن القرائن غير اللازمة، وهي المنفصلة كما بينا الترخ بعد، فمدفع إطلاق ما في «أخبار الذي لا يحصل العلم به إلا بالنصاء بقرائن ليس بموثّر».

(١) «رواه قال حماد» «الأحكام» (٢/٢٦٧)، «كشف» (١/٢٧٦)، «فتح الكفا» (٢/٣٣٣)، «رواه القاضي سبلا» «الأحكام» (٢/٢٧١)، «قاله الصفي أبي من الشافعية» «كشف» (١/٢٧٦).

الشيخ (و) الصحيح من قول (أن الإجماع على وفق حيز لا يدل على صدقه) في نفس الأمر مصلاً

(و) انتهى يدل أن نقول: (و) الجواب عن (بالقول) أن صدق حيز لا يصدق به، فإن لم يثبت في نفسه صدقاً لا يصدق به ولا يدل على استناده إلى غيره مستند من غيره

وثانها: يدل مطلقاً (٢٣) لأن الظاهر استنادهم إليه حيث لم يصحوا بذلك عدم ظهور قسده غير ذلك لأنه لا يصدق به من صدقه به ولا يمكن حيزه صدقاً بأن كان كذباً لكان استنادهم إليه خطأ وهم معصومون منه.

فما لا نسلم خصاً حيزه لأجل صدقه، وهم من غير الاستدلال ما صدر صدقه واستندهم إليه في يدل على صدقه، ولا يصدق من صدقه صدقه في نفس الأمر.

وقيل: (إن ظنهم معصوم من الخطأ).

لشئ قوله (ولا يبرم من ظنهم صدقه صدقه في نفس الأمر) لا يدل ولا يجماع حيزه حق، وقد قيل: أنه قصي (٢٤) لأن نقول: لا يبرم ما به قصي، بل أحكاماً، ويستدير (٢٥) قصي (٢٦) هو قصي في التصديق كان في طريقه طي، لأن ظن الإجماع معصية هم قصي، وذلك لا يباقي في قطعها (إجماع) في الظاهر

(١) قاله جبريل عليه السلام (٢٣١/٢)، الأحكام (٢٨٧/٢)، المعبر (٢٤٦/٤).
(٢) قاله الشيخ رحمه الله (٢٤٩/٢).
(٣) قاله رحمه الله عليه الصري وهو ما من المعثرة (الأحكام: ٢٨١/٢).

المثل وكذلك بقاء خير تتوفر الدواعي على إبطاله خلافاً للزيدية، واقتراق العلماء بين مؤول ومحتج خلافاً لقوم.

الشيخ (و) كذلك بقاء خير تتوفر الدواعي على إبطاله خلافاً للزيدية، واقتراق العلماء بين مؤول ومحتج خلافاً لقوم.

فما لا نسلم خصاً حيزه لأجل صدقه، وهم من غير الاستدلال ما صدر صدقه واستندهم إليه في يدل على صدقه، ولا يصدق من صدقه صدقه في نفس الأمر.

وقيل: (إن ظنهم معصوم من الخطأ).

لشئ قوله (كما قيل) أي قاله الشيعة.

قوله (وإن كانت قسمة أي ما بها) لا يدل موسى عليه السلام

له (والم يطلوه) أي سألته خبر
الشيخ (٢٣٠) (٢٤٧)
(٢) قاله جبريل عليه السلام (٢٣١/٢)، الأحكام (٢٨٧/٢)، المعبر (٢٤٦/٤).
(٣) قاله الشيخ رحمه الله (٢٤٩/٢).
(٤) قاله الشيخ رحمه الله عليه الصري وهو ما من المعثرة (الأحكام: ٢٨١/٢).

للسُّبْحِ وَأَنَّ الْمُخْبِرَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ لَمْ يَكْذِبُوهُ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى سُكُوتِهِمْ صَادِقٌ،
وَكَذَا الْمُخْبِرُ بِمَسْمُوعٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى التَّفْهِيمِ وَالْكَذِبِ
خِلَافًا لِلْمُتَأَخِّرِينَ، وَقِيلَ: «يَدُلُّ أَنْ كَانَ عَنْ دَنِيَوِي».

السُّبْحِ (و) نَصَحْتُ (أَنَّ الْمُخْبِرَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ لَمْ يَكْذِبُوهُ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى سُكُوتِهِمْ) عَنْ
بُكَدَسٍ مِنْ حَوْبٍ، وَصَبَّحَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ (صَادِقٌ) فِيهِ أَخْبَرَهُ، لِأَنَّهُ سَكَبَهُمْ
تَصْدِيقًا لَهُ عَادَةً^(١). فَقَدْ اتَّفَقُوا أَنَّهُمْ عَدَدُ التَّوَاتُرِ - عَلَى خَيْرٍ عَنْ مَحْسُوسٍ، إِذْ
فَرَضَ مَسَامَةً كَثَرَتْ. كَمَا صَبَّحَ بِهِ لَامِدِي^(٢)، فَكَوْنُ صَدَقَ تَعْدَدٌ وَهِيَ
«لَا يَدْرُءُ مِنْ سُكُوتِهِ بِصَدِيقِهِ حَوَابٍ أَنْ يَسْكُتَ عَنْ بُكَدَسٍ لَا شَيْءَ»^(٣).

(وَكَذَا الْمُخْبِرُ بِمَسْمُوعٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) أَيْ يَسْكُتُ بِمَعْنَى مِنْهُ سَبِي ﷺ (وَلَا
حَامِلٌ عَلَى التَّفْهِيمِ) سَبِي ﷺ (و) عَلَى (الْكَذِبِ) بِسُكُوتِ صَادِقٍ^(٤).

لَمَّا تَبَيَّنَ قَوِيَّةُ (بِسْ حَوْبٍ، أَوْ طَمَعٍ فِي شَيْءٍ مِنْهُ) أَيْ وَهْمٍ لَا عَلَمَ لَهُ لِحُجُوبِ الْخَبَرِ لِكُونِهِ
عَرِيبًا

قوله (إِذْ فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ كَذَلِكَ) أَيْ أَنَّ الذِّبْنَ أَخْبَرَ بِحَضْرَتِهِمْ عَدَدُ تَوَاتُرِهِ،
وَأَنَّ خَبَرَ عَنْ مَحْسُوسٍ، وَهُوَ غَنِمَ أَنَّ الْأَوَّلَ بِالْمَصْصِ أَنْ يَصِفَ الْقَوْمَ يَقُولُ:
«يُؤْمِنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَنْ مَحْسُوسٍ».

(١) دَارُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ. «الْبَيْهَقِيُّ» (٨٠/٣)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٥٧/٢)،
«الْمَحْصُورُ» (٤٢٢/٢)

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِأَمْدِي (٢١/٢١)

(٣) وَهُوَ أَهْلِيَّةٌ، وَحَارَهُ بَرِّي، لِأَمْدِي مَا «الْمَحْصُورُ» (٢٨٢/٢)، «الْأَحْكَامُ»
(٢٨١/٢) «شَرْحُ بَيْهَقِي» (٣٥٤/٣)

(٤) «قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَنَانٍ فِي (الْمَسْمُوعِ) ص ١٥٣، وَحَارَهُ الْمَصْبُوحُ وَشَرَحَ لِإِسْلَامٍ

السُّبْحِ فِيهِ أَخْبَرَ بِهِ دَبَّ كَانَ أَوْ ذُبُونٍ لِأَنَّهُ سَبِي ﷺ لَا يَدُلُّ حَدٌّ عَنْ كَذِبِ (خِلَافًا
لِلْمُتَأَخِّرِينَ)^(١) مِنْهُمْ الْأَمْدِيُّ^(٢)، وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٣)، فِي قَوْصِهِ: لَا يَدُلُّ
سَكَبُ سَبِي ﷺ عَلَى صَدَقِ الْمُخْبِرِ، مَا فِي لَدُنِي مَحْجُوزٌ - بِكَوْنِ سَبِي ﷺ
بِهِ. وَحَدَّثَنَا بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ الْمُخْبِرُ، وَأَمَّا فِي الدَّنِيَوِيِّ فَلِحُجُوبِ أَنْ لَا يَكُونُ
لِسَبِي ﷺ بَعْلَمَةٌ حَالَهُ كَمَا فِي شَرَحِ حَبِشٍ، رَوَى مَسْمُوعٌ عَنْ سَبِي ﷺ أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ
يُلْقَعُونَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَعْمَلُوا لَصَلَحَ، قَالَ: فَحَرَّجَ شَيْعَةً فَمَرُّهُمْ بِهِمْ، فَقَالَ مَا
لِخِلْعَتِكُمْ؟ قَالُوا: قُلْتُ: كَذَا، وَكَذَا، قَالَ: أَتُمُّ أَعْمَمُ بَأْسَرِ ذُنْيَاكُمْ^(٤)!

(وَقِيلَ: «يَدُلُّ» عَنْ صَدَقِهِ (إِنْ كَانَ) مَحْجُوزًا (عَنْ) أَسَرِ الدَّنِيَوِيِّ) خِلَافًا
الدَّنِيَوِيِّ^(٥).

«فِي شَرْحِ الْمُحْتَضَرِ»^(٦) عَكْسَ هَذَا لِنَقْلِ بَعْدَهُ. وَهِيَ جِهَةٌ يَزِيدُهَا تَعْدَمُ
وَأُجِبَ فِي الدَّنِيَوِيِّ أَنَّ مَقْلُ نَسَائِدٍ أَوْ رَحَلَةٍ لَا يَسْبُغُ لِسُكُوتِ عَدَدٍ وَقَوِيَ مُسْكُوتًا
فِيهِ مِنْ إِبْهَامِ تَعْبِيرِ الْحِكْمَةِ فِي الْأَوَّلِ. وَتَأَخَّرَ سَائِلٌ عَنْ وَقْفِ حَاجَةٍ فِي الثَّانِي.

لَمَّا تَبَيَّنَ قَوِيَّةُ (بِعِلَافٍ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ الْمُخْبِرُ) بِإِسْرَاعِهِ بِهِ وَبِهِ

(١) قَالَ الْخَطِيبُ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ «الْبَيْهَقِيُّ» (٢٢٩/١)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٥٧/٢)،
«شَرْحُ الْكَوَكِبَةِ» (٣٥٣/٢).

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِأَمْدِي (٢٨٠/٢)

(٣) «مُخْتَصَرُ الْمُتَهَنِّ» لِأَبِي الْحَاجِبِ (٥٧/٢)

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمُسَالِكِ، بِإِثْبَاتِ وَجُوبِ اسْتِثْنَاءِ مَا دَخَلَ فِيهِ مِنْ مَرَدِّهِ ٣٨٥ مِنْ مَعَارِشِ
نَدَا... (٦٠٨١).

(٥) «قَالَ (إِبْرَاهِيمُ) فِي (الْمَحْصُورِ) (٢٢٢/٢)

(٦) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ الْمُحْتَضَرِ ابْنَ حَاجَةٍ (٣٠٤/٢)

وفي الحديثي منه إذا كان كذباً لم يعلم به شيء بغيره الله به عصمة من أن يفر أحداً عن كذب في اعتماده كذب المنافقين في قولهم أنه «شهدوا بذلك رسول الله» من حيث تصدقوا به وهو ما وافقت كتبهم في ذلك وإن كان ديباً

أما إذا وُجد حاملٌ على الكذب والتقريب كما إذا كان المخبر عن يعابد النبي ولا يسمع له لا كذب ولا يدرك كذباً عن صديق فولا، هذا

لأنه قوله (وإن كان ديباً) معناه كاذب وهو قوله «في غيبة كذب المنافقين».

قوله (أما إذا وُجد حاملٌ على الكذب والتقريب) في ردهم، لأن حكمه إذا قد يقدس يعني باستدلالهم وبسند حدهم، حامل على كذب منه أنه أن يكون كذباً مدحاً هذا وصداً يعني حامل على كذب يعني عن نبي الحامل على الكذب وعكسه لا يُلزم كل منها الآخر.

(١١) شاركه في هذا القول من بعدهم (أولاً) (١) «إن جاءك المُستفيضون فألزمهم بذلك رسول الله وأقله يعلم ذلك برسوله وأقله يشهد إن المُستفيضين لكذبون»

المسألة وأما مظنونُ الصديق محبرُ الواحد، وهو ما لم يثبت له حدٌّ التواتر ومنه المستفيض وهو الشائع عن أصل، وقد يُسمَّى مشهوراً، وأقله اثنان، وقيل: «ثلاثة».

الشيخ (وأما مظنونُ الصديق محبرُ الواحد، وهو ما لم يثبت له حدٌّ التواتر، إذا كان راوياً، أو أكثر، قد عد عنه ما يفرس منه. أولاً (ومنه) حينئذ المُستفيض^(٢) وهو الشائع عن أصل، فخرج الشائع لا عن أصل (وقد يُسمَّى) في المُستفيض (مشهوراً. وأقله) من حيث عدد راويه، أي من عدد روى المُستفيض اثنان^(٣)، وقيل: «ثلاثة»^(٤)).

منه

(١) قد عد عنه ما يفرس منه من جاء به من الراويين لا بعد صفة لا كذب، وهو بعد عن ثلاثة من الراويين بعد ما يفرس منه من الراويين، ولا يفرس منه من الراويين إلا بعد ثلاثة من الراويين. (٢٥٥/٤).

(٢) في حديثه «وإن خفيته غير الواحد: كلُّ شيء يرويه واحد، إذا عد به بعد من لا بعد» (كتاب الأسرار/٢/٦٧٨)، «التقريب» (٣/٢) «المعنى» (٢/٢٣٣)، «الأحكام» (٢/٢٧٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/١٥٥)، «شرح بعد» (٢/٢٣٣)، «شرح الكوكب» (٢/٣٤٥)، «شرح الشيخ» (ص: ٣٥٦).

(٣) التقسيم عند المفاهيم ثلثي: التواتر، والأحاد، ومنه مشهور «بعد خمسة من الراويين» التواتر، وهو ما تواتر بعد القرن الثاني والحاد واحد بعد (ص: ٣٥٠)، «الأحكام» (٢/٢٧٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/١٥٥)، «شرح» (٢/٣٣٣)، «شرح النجدة» (ص: ٤٣)، «شرح الكوكب» (٢/٣٤٥)، «كشف» (٢/٣٧٣).

(٤) قاله الشيخ أبو إسحاق، وأبو حامد الأسفراييني، «أبو حامد بن موسى، وحده» (ص: ٤٧٩).

(٥) قاله محدثون «شرح النجدة» (ص: ٤٣)، «مدرسة» (ص: ٣٥٠)، «شرح الأحكام» (ص: ٦٧).

للتق
مسألة [في وجوب العمل بمخير الواحد]

يحبُّ العملُ به في الفتوى الشهادة إجماعاً وكذا سائر الأمور الدينية،
 قيل: «سمعاً».

السبع (مسألة: بحث لعنتموه) أي محرم واحد (في الفتوى والشهادة) أي يجب لعنتموه يعني به مني. وبه شهد به تشهدته به (إحاطة) وكذا منائي (الأمر للدين) أي ما به حيث لعنتموه فيه محرم الواحد كالأمر بدخول الوقت^(١) أو تجزئ الماء^(٢) وغير ذلك^(٣).

(قيل : استمعوا) لا عقلا^(١١)، لأن ﴿كُلَّ يَوْمٍ تَجِدَ لِحَادٍ إِلَىٰ عَدُوِّكَ﴾
وإبراهيمي سمع الأحكام كي هو معروف. فم لا أنه لا يحب لبعض حريمه لم
يكن لبعضهم قائدة.

مسألة : يجب العمل به

المشأ

قوله (في الفتوى) في معناها الحكم، لأنه فتوى وزادة قوله الرماني
قوله (بشرطه) أي من عدمه، وسمع، وبصر، وغيره مما معروف في علمه
قوله (وكذا سائر الأمور الدينية) أي كذا الأمور الدسوية، كما حصره
المصنف، وغيره كجوار حسب وغيره من غير ما ذكره أو يسمعه

(١) المادة المحتاجة: (٢ / ٣٧)

(٢) - تخييم المحتاجين (١٨٩/١)

(٢٤) كذا في نسخة أخرى: «يُمكنُ أنْ يَحْدِثَ»

(٤) بعد ان اتفق العلماء على حواله التعديل بحسب الواحد او مجموعي، اختلفوا في مجموعي هو بالسهم و

المقل على مقتضى الأول: أي وجوب العمل به سمعا لا عملا، فإنه ينبغي له التمسك به

(١٦٧/٤)، الأحكام، (٢٩٧/٢)، المجلد، (٢٥٩/٤)، المجلد - المجلد، (١٦٦/٣)

(٥) قال: رحمه الله - النجاشي (ص: ١١٨): «والنفساء من النساء، والنساء من النساء»

(٦) كى خطب الجهادى، ج. ١، المكتبة (ص ٤٣٢)، و عراقى فى شرح تفسيره العنكبوت (ص ٣٥٦)

المتنصر: «إن ما عليه الأكثر هو الحق» (١٤).

(و) قال (الأستاذ) أبو إسحاق الاسفرايني (وابن قوزك: رئيس
المتقيين) الذي هو من عدد (علمي نظرياً) ، جعلاً واسعاً من المنور
المفيد للعلم الصوري ، ولا حد لعبد بعض وقد منه لأستاذ ينق عنه
أئمة الحديث .

ولأنها لم يقيد الواحد به العنق كما قيد به ابن الحاجب^(١) وغيره لأنه لا حاجة إليه على ذلك حيث يقيد النعم، لأن التعويل به على نفسه، ولا على الثاني كما هو صواب حيث يه على الثالث كما تقدم، وكذا على رابع وهي بظهر، كما يحتاج إليه حيث يه: ويقيد نصراً

الطائفة قوله (وعبره) أي الأمدني^(١)، وفيه إشارة إلى أن قول المصنف في شرح المختصر^(٢): «لم أزل من صرخ بذلك»، يعني غير من صاحب «ق» لا عن اتساع نظر.

(۱) مختصر ایسے الحاحیہ (۶/۵۵)۔

(۲) کاپری و انجیر: (۱۹۸۹) در استان تهران ۱۱۱۹

انتهاء المجلد (٢٩٨/٢).

(٣) أي في شرح المنهاج (٢/ ٢٨٢)، ثم هنا.

(2) تاريخ بحسب (٢/٢٠٩)، ألفه المصنف بعد نشره في المجلد ١٥٠٩، وهو المجلد ١٥٠٩

(٥) قال رحمه الله تعالى في تلخيصه (٢/٥٥): «فإن قيل: قد قيل: لا يجوز أن يكون المولى مملوكاً، لأن المولى هو الذي يملك غيره، فكيف يمكن أن يكون مملوكاً؟»

(٦٣) ...

(۷) دفع صاحب عن نفسه، صاحب (۲۰۹)

للذل وقوم: «فيما عمل الأكثر بخلافه»، والمالكية: «فيما عمل أهل المدينة»، والحنفية: «فيما نعم به اللوثي، أو خالفه راويه، ...»

الشيخ (و) قل (قوم) «لا تحت العنا» به (فيما عمل الأكثر) به (خلافه) لأن عملهم بخلافه حجة مقدمة عنه كعمل كل قد لا نسبه أنه حجة (و) قل (المالكية) «لا تحت عمل» به (فيما عمل أهل المدينة) به بخلافه لأن عملهم حجة مقدمة عليه. قلنا: لا نسلم حجية ذلك.

وقد نفت المالكية خيار^(٢١) المجلس الثامن بحديث الصحيحين: «إذا تابع الرجل كل واحد مني سخط ما استقر»، عمل من مدسه بخلافه

لأخيه قوله (وقد نفت المالكية خيار المجلس). الخ. قال لمذهبهم لمدن.

للخ

الشيخ (أو خالفه راويه) فلا تحت عمل به لأنه أبي حنيفة مدس قد في حقه. ومن بعده اباعه لأن لمحمد لا بعد محمد كسبوا^(٢٢)

ومثله حديث أبي هريرة في الصحيحين: «إذا ضرب الكلب في إماء أحدكم فليقتله سبع مرات»^(٢٣). وقد روى اندرقي عنه: «أنه أمر بالعسل من ولوجيه ثلاث مرات»^(٢٤). قال «والصحيح عنه سبع مرات»^(٢٥).

بأنه في «أمر بالعسل» مبي مدس. أي من غير أنه. ولم يثبت مدس مبي على لصحت نعو به مدس: «والصحيح عنه سبع مرات» أي أنه أخرجه.

(١) «كشف الأستار» لمباري (١٣٩/٣).

(٢) أي في كتاب صحيح كتاب الأحكام.

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأيمان. يعني بعضه شعر (١١٧٢). ومثله في الطحاوي، كتاب حنكته، مرجع الكتب (٦٤٨).

(٤) في الدررطني في صحاره، كتاب وجع الكلب في الإماء (١٩٣، ١٩٤، ١٩٥). عن عطاء عن أبي هريرة قال: «إذا ولع الكلب في الإماء فأمره، ثم أهينه ثلاث مرات». وقال «هذا موقوف» ورواه محمد بن عبد الله عن عطاء. وأما عنه.

(٥) ابن اندرقي (١٦٦).

(١) «أنه بعض الأصحاب المصنوع» (٢٣٧/٤).

(٢) قال الشيخ محمد بن عبد الله في التلخيص (٩١/٣) «أبي حنيفة لا يباحس فإنه يصرح بمدسه لأن عمل من مدسه عن خلافه وإن ورنه حديث «صحيح» احتشبه المدسوق» (٩١/٣).

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المنهر، عن علي بن الركن (٢١٦٥). ومسلم في الصحيح، كتاب نبوت جد المجلس للمشايخ (٤٣٣).

وقال مالك في الموطأ (٢٨/٣). شرح البرهان: «وليس لنا عندنا حجة معروفة، ولا أمر معمول به».

للثبوت أو عارض القياس، وثالثها في معارضي القياس: «إن عرفت العلة
بنهي راجح على الخير

الشيء ويؤخذ من قوله «أو حاله» ما صرح به من أن خلافه فيه رد منصوص
الرواية، فإن تأخرت، أو لم يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقاً^(١).

(أو عارض القياس)^(٢) يعني ولم يكن روجه فيها حد من فونه بعد «ونفس
من ليس فيها خلاف محقق فيه خلاف القياس» لأن محلهما راجح حين المكسب
قلنا: لا نسلم ذلك.

(وثالثها) أي الأقوال (في معارضي القياس) أنه (إن عرفت العلة في لأصل
(بنهي راجح) في بدالة (على الخير) لمعارض بنهي، ووحدت قطعاً في
الفرع لم يقبل) أي الخير المعارض لرجحان القياس عليه حيث (أو ظناً
فالوقف) عن يقول يقول حد وعده فونه نسبي في حد «معارض حسن
(والإ) أي وإن لم نعرف نية بنهي راجح بأن عرفت باستناط أو نصي مساو،
أو مرجوح (قبل)^(٣) أي الخير.

لنقطة فونه (لم يقبل) في خير معارض لرجحان بنهي حسن. في لا لأصول
العمومية مقطوع بها من شرع، وحينئذ هو حد مضمون، ونفس لا يعارض
المقطوع، فلا تحت العمل بخير الواحد، كذا استدلل به الحنفية، كما استدللوا بما
ذكره لشارح من محجة خير للقياس فيه بضمين به التلطف من مثله أو قيمته

حدث

الشيخ

نقشه واجب عن الاستدلال الأول بأن تناول الأصل محل حد هو حد غير مقطوع
به فيه امتثاله من ذلك لأصل، وعن الثاني سمع أن جميع لأصول تنفصي
بهي ما قبل أو بعده، فإن أخذ تضمن بنده «وحيث ما عرفت»^(١)
وليس واحد منهما بمثل ولا قيمة للمكلف.

(١) نسخة مصححة: (١٣٣ ١١) حد به (٥ ٧٤)

(٢) أي روي حد به (٥ ١٥٨)، أي به المنهية (٣ ٣١١)، ذكره الشيخ (٤ ١٦٠)

(١) كشف الأسرار المحي (٣ ١٣٠)

(٢) كشف الأسرار (٢ ١٦٩)، الأصل به حتى (١ ٣٣٨)

(٣) الأحكام والمبادئ (٢ ٣٤٥)

بين وإن شئت أو طعن والفرع جرم فأول بالقبول، وعليه الأكثر.

الشيخ (وإن شئت لأصل في ... من (أو طعن) ... والفرع) ...
(جرم) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...
أي على القبول (الأكثر) (١) من العلماء لما تقدم من احتمال نيل الأصل.

ووجه عدم القبول: القياس على نظيره في شهادة الفرع على شهادة
الأصل (٢).

وأجيب بالفرق بأن باب الشهادة أصح إذا اعتز فيه الحرية والدكورة
وغيرهما (٣).

وبما صرح به من وجوب الأصل بينهما، والله، فإن في محصله أي
الأول: تعين الرد، وفي الثاني: عدمه، ولأصل عدمه (أو ذهب إلى سائر
الأقسام) (٤) قالاشه قوله (٥).

نحوه

(١) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...
(٢) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...
(٣) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...
(٤) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...
(٥) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

(٢) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

(٣) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

(٤) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

(٥) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

الشيخ (ومن ثم) أي من هنا وهو أن تكذيب الأصل الفرع لا ينسقط مروي، أي من
أجل ذلك يقول: (لو اختلفنا في شهادة لم نرد) ووجه الإسقاط الذي ليس لأمدني
إعلافي فيه ... أن جرمه كذا ولأنه ... ويحتمل ... هو فرع فلا شئ
مروي.

ولا يتأني هذا قبول شهادتهما في قضية لأن كلاً منهما يعطى ثمة صدق،
والكذب على أصلي ... في ذلك على تقدير ...
العدالة إذا كان محمد ... هو أصح المصنف على الأول ...
دهوى الثاني بين المثنى والثاني التي أفهمتها ساؤه.

نحوه (ولا يتأني هذا) أي يقول بمصدق المروي من شهادتهما ...
أفهمتها ... المصنف المذكور (وصرح به المصنف في شرح (١) المختصر [٢]، بين
أن نفي رد الشهادة إنما يكون على القول بعدم الإسقاط.

فوجه (ولو استوضحه المصنف على الأول) أي من مذهب ... وهو ما أحذره
... عليه أي عدم رد الشهادة كان قال قد بوجه ...
أهم هو جمعي [١] ... شهادة ... كلامه من دعوى لتأني بين المثنى
(وهي نفي رد الشهادة) ... (وهو إسقاط المزوي)

قوله (أفهمتها) أي دعوى التأني.

(١) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

(٢) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

(٣) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

(٤) ... (أو طعن) ... (أو طعن) ...

لن والمختار وفاقاً للسماعي المصحح إن كان غيره لا يفعل ، أو كانت تتوفر
الدواعي على نقلها .

فإن كان الساكت عنها أصبغ أو صرح بسفي الزيادة على وجو يقبل
تعارضاً .

الشيخ (والمختار وفاقاً للسماعي المصحح) في منع القول (إن كان غيره) في غير من رد
(لا يفعل) أي منتهى عن منهج عدة (أو كانت تتوفر لدواعي على نقلها)
وبهذا يزيد هذا القول على الرابع وإن لم يكن الأمر كذلك قلت

(فإن كان الساكت عنها) أي غير الذكر لها (أضبط) من دعه (أو صرح
بسفي الزيادة على وجو يقبل) كأن قال : (فما سبقها) (تعارضاً) في خبر
مها خلاف ما يرد بعده على وجه لا نقل ، بل محض نسخ . فقلت : (ما سبقها
النهي) فإنه لا أثر لذلك .

للشبهة قوله (لا يفعل ، بصم الغاء) أي عن شيوخه ، لا فسخها خبر عن بعضهم

قوله (فإن كان الساكت عنها أضبط) (الح) بقصد محو لمخبر السابق ،
ولا يقال أضبطه ساكت أقوى من عدم غنمه عن باده ، ومن يوفر
يدعو عي عن نسخ فيكون وفي منه نسخ لمحو . لأن يقول : لا نسخ ذلك ،
بل الأمر بالعكس كي لا نحى على التأمل ، على أن العلامة الأنياري (٣) حكى
قولا في الساكت الأضبط أن الزيادة تقبل ، واستظهره .

(١) (فتح الباع) ص ١٠٩

(٢) (فتح الباع) ص ١٠٩ (المحصول) (٤ / ٤٧٣) ، (فتح بكوك) (٢ / ٥٤٤)

(٣) هو علي بن إسماعيل بن علي الأنياري ، شمس الدين ، أبو الحسن ، المصري ، فقيه مالكي ،
أصوب ، محدث ، رحل إلى الناس ، وكان غلب الدعوة ، واثب في القضاء عن عدد من من
سلانه ، وأحد من جماعة منهم ابن الحاجب ، وله مصنفات كثيرة منها : شرح (البرهان) ،
وشرح (مسند) ، في سنة ٦١٨ هـ . (الفتح المبين) (٢ / ٥٣) .

من ولو رواها مرة وترك أخرى فكاراويين . ولو غيرت إعراب السفي
تعارضاً ، خلافاً للبصري .

الشيخ (ولو رواها) لم أوجي (مرة) ، وترك أخرى فكاراويين . (هـ) حذف دون
لاح ، (من سنده) أي إن كان محسن ، أو سكت عنه . (أ) (إن محسن نفس
نفسه) (هـ) (سفي في سنة) ، (و) : (لا) ، (ح) : (ح) في باده ، (و) :
" ما يوقف عليه "

(ولو عبرت إعراب السفي تعارضاً) أي خبر باده ، (حـ) (حذف) (اختلاف
معنى حسن ، (كـ) : (في حديث صحيح) (أ) (رسول الله صلى الله عليه وسلم)
عند صاحب من (هـ) : (صف صبح) (حـ) (خلاف بصر) (بـ) (عده في
هـ) (سفي باده) (كـ) (عده) (لا) (عـ)

قوله (على وجو يقبل) ، (بـ) (سكو) (سفي) (محسن) (خلاف) (محسن) (كـ) (ذكره
تاريخ)

قوله (كأن قال : (فما سبقها)) (بـ) (و) (يصفه صبح) (من سبأها) (كـ) (قد
أو حسن لصري)

قوله (فكاراويين) (حـ) (تاريخ كـ) (حـ) (ما يمكن عنه) (عـ) (مـ) (في
باده العبد) ، (فلا يعمم مع الراجح) (فـ) (إن غنم عده محسن) ، (لأن الراجح
منه ثم لا بأس هنا ، فظاهر أن الراجح فيه هو الراجح فيه بأن من قوله (أو
انفرد واحد) . الخ .

(١) (المحصول) (٢ / ٥٧٤) (الأحكام) (٢ / ٣٣٨) ، (محسن) (حـ) (٢ / ٦١) (فتح
الكويت) (٢ / ٣٤٦)

(٢) (فتح الباع) (٢ / ٦١) (سفي باده) (عـ) (حـ) (١ / ١٥٦) ، (مسند في تركه) (٢ / ٢٢٧)
كان العبد على مسند (٢ / ٢٢٧)

(٣) (المعتمد لأبي الحسن) (٢ / ٦١٠)

[رواية المبتدع]

ويُقبلُ مُتدَعٌ يُجْزَمُ الكذب، وثالثُها: قال مالك: «إلا الداعية».

ويُقبلُ مُتدَعٌ لا يكذبُ بدعاه (يُجْزَمُ الكذب) لأنه مع ما يَدْعُو به لا يَدْعُو
سواء دَعَا الناس إليه أم لا^(١)، وفيه لا يَنْصَرِفُ لِدَعَاه نفسُه^(٢).

وثالثُها: لا يَدْعُو (قال: لأنه ما مالِك) أي إلا الداعية، أي يَدْعُو
يَدْعُو الناس إلى بدعته لأنه لا يُؤْمِنُ قِيَه أَنْ يَنْصَرِفَ الخُذْبُ عَنِ وَقْفِهَا^(٣).

ومع ذلك لا يَنْصَرِفُ كَذْبُهُ دَعَاه^(٤)، وكذا من غَرَفَهُ، وكُنْفَر
دَعَاه كَنَفَهُ عَدَا كَذْبَهُ، فعنه دَعَاه والإمامُ الرَّازِي وأتباعُه عَنِ قِيَوِهِ
لأن كَذْبَهُ

الثانية قوله (لأنه) أي أن الكذب فيه أي في المبتدع.

قوله (وثالثها قال مالك: «إلا الداعية»)، هو ما حُفِّظَهُ مِنَ الصَّلَاحِ^(٥).
أي^(٦)، وغيرهما^(٧)، فإدخاله عن أكثر أو لأكثر.

أي أنه حُفِّظَ وَجْهٌ مِنْ مَجْدِهِ وَجْهٌ مُصَدِّقٌ لِمَا جَاءَ بِهِ^(٨)، أي^(٩)، أي^(١٠).

(٢) قاله القاضي، والأستاذ أبو منصور، والشيخ أبو إسحاق، «دَعَا» (ص: ١٦٦)، «لأنه»
(٣١٢/٢).

(٣) قاله المالكية والشافعية والحنابلة «البحر» (٢٧١/٤)، «شرح» (ص: ١٠٠)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٤) لا تُقْبَلُ رَوَايَةُ وَثَاقٍ «الأحكام» (٣١٤/٢).

(٥) أي من المالكية والشافعية والحنابلة، «المصنع» (١٠٦٢)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«البحر» (٢٦٩/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٦٦/٢)، «شرح الكوكب» (١٠٢/٢).

(٦) وبه قال أيضا الحنفية، «التيسير» (٤١/٣)، «المحضور» (٣٩٦/٢).

(٧) علوم الحديث لأبي الصلاح (ص: ١١٤).

(٨) «التيسير» (ص: ٢٦٥)، عن هاشم القرطبي.

(٩) كإسناد السجسي في حديث أبي (ص: ٢١٥).

البرق (من تَحْمَلُ) «نَصِي» (فَلَمَّحَ) «فَاضِي» مَنَعَهُ^(١) (قُبِلَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ)^(٢)
لأنه، المحذور نَسَقٌ وَقِيلَ لَا نَفْسَ لَأَنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِمَعْنَى عَدَمِ الضَّبِطِ
والتحرُّزِ، ويستمر المحفوظُ إِذْ ذَاكَ.

ويؤخَّلُ لِكُفْرِهِ بِمَعْنَى قُبِلَ^(٣)، قال المصنف في شرح المنهاج: «عن
الصحيح»^(٤)، وكذا القاسقُ يَتَحَمَّلُ فَيُؤْذِي يَقْبَلُ^(٥).

الثانية قوله (قال المصنف في شرح المنهاج: «عن الصحيح»)، فيه شعر باستعارة وهو
كذلك على رَدِّه عَنِ مَعْنَى هَذَا صَبْرًا لَا خِلَافَ فِيهِ وَبِهِ خِلَافٌ فِي
التَّحْمَلِ صَبْرًا^(٦).

(١) «دَعَا» في «البحر» (٢٧١/٤)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٦٦/٢)، «شرح الكوكب» (١٠٢/٢).

(٢) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٣) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٤) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٥) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٦) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٧) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٨) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

(٩) «الأحكام» (٣١٤/٢)، «شرح» (ص: ١٠٠)، «الأحكام» (٣٥٥)،
«شرح الكوكب» (٤٠٢/٢).

لأنه يُعْتَلَّ مَنْ لَيْسَ فِيهَا حَلَالًا لِلْحَقِيقَةِ فِيمَا يُجَالِيفُ الْقِيَاسَ ، وَالْمُسَاهِلُ
فِي عَمْرِ الْحَدِيثِ ، وَقِيلَ : «يُرَدُّ مُطْلَقًا» ، وَالكَثِيرُ وَإِنْ نَذَرْتَ مَخَالَطَتَهُ
لِلْمُحَدِّثِينَ إِذَا امْكُنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْقَدَرِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ .

الشيخ (و) يُعْتَلَّ (مَنْ لَيْسَ فِيهَا حَلَالًا لِلْحَقِيقَةِ) فِيمَا يُجَالِيفُ الْقِيَاسَ (مَا يَنْهَى عَنْ
جَوَابِهِ .

(و) يُعْتَلَّ (الْمُسَاهِلُ فِي عَمْرِ الْحَدِيثِ) بَارٍ سَحَرٌ فِي حَدِيثٍ عَنْ سَيِّدٍ
لَا مَيَّ احْتَرَفَ فِيهِ خِلَافَ مَا فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ (وَقِيلَ «يُرَدُّ» مُطْلَقًا)
أَيُّ فِي حَدِيثٍ وَحْدَهُ ، لَا يَسْتَلِيزُ فِيهِ حَدِيثٌ عَنِ سَيِّدٍ وَهُوَ

(و) يُعْتَلَّ (الْكَثِيرُ) مَنْ يَرَى فِيهِ أَوَّلَ مَذْهَبٍ لِلْمُحَدِّثِينَ (ي) وَحَالُ
كَذَلِكَ (إِذَا امْكُنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْقَدَرِ) كَيْفَ تَدْرِي (مَنْ حَدَّثَ فِي ذَلِكَ
الرَّمَاوِي) بَدِي حَاضِرٍ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ مُسْتَكِلٌ فَلَا يَمْلِكُ فِيهِ شَيْءٌ وَهُوَ لَطِيفٌ
كَذِبُهُ فِي بَعْضِ مَا تُعَلِّمُ عَلَيْهِ (١٢)

لَطِيفُهُ هُوَ (الْمُقَدِّمُ) فِي تَرْجُمَتِهِ رَحِمَهُ حَسْبُ الْكَذِبِ هُوَ (مَعَ جَوَابِهِ) أَيُّ
مَنْ أَتَى لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ (كَالْمُحْتَمِ) نَصْبُهُ تَكْمِلَةُ الْمُحْتَمِ . وَهُوَ مَا حَرَّمَ فِي مَجْمُوعٍ (١٣) فِي
صَمِّهِ لِأَنَّهُ . وَهُوَ مَقْدَمٌ عَلَى فِي تَرْوِصَةٍ كَأَصْنَعِهَا (١٤) عَنْ جَمْعٍ اتَّعَمَّهَا أَنَّهُمْ
لَا يَكْفُرُونَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ (١٥) .

(١١) كَيْفَ (لَا) يَسْتَلِيزُ (٢١) ١٢٩٧

(١٢) (بَدِي حَاضِرٍ) ٢١٩٩ . (الْحَاكِمُ) بَدِي (١) ٢٩٩ (الْمَحْصُولُ) ٤١ (١٢٥) «الْبَحْرُ»
٣١٦ ٤١

(١٣) (مَجْمُوعٌ) ٤ ٢٥٣

(١٤) هُوَ (سَرِّحَ) بِكَ لَا يَسْتَلِيزُ (مَعَ) مَعَ فِي تَرْجُمَتِهِ (وَهُوَ) مَطْبُوعٌ

(١٥) (تَرْوِصَةُ) لَدِي (١١) ٢٣٩

أَيْضًا وَشَرَطُ الرَّاويِ الْعَدَالَةَ ، وَهِيَ مُلْكَةٌ تَمُتُّ عَنْ اقْتِرَافِ الْكَثَائِرِ وَالصِّغَاثِرِ
الْحَسَنَةِ كَسَرَقَةٍ لَقَمَةٍ ، وَالرَّدَاثِ الْمُبَاحَةِ كَالْوَلِيِّ فِي لَطَرِيْقٍ .

الشيخ (وَشَرَطُ الرَّاويِ الْعَدَالَةَ) وَهِيَ مُلْكَةٌ (ي) مِنْهُ رَسَخَةٌ فِي عَيْنِ (تَمُتُّ عَنْ
اقْتِرَافِ الْكَثَائِرِ وَالصِّغَاثِرِ) حَسَنَةِ كَسَرَقَةٍ لَقَمَةٍ (وَصَغِيبَتِ نَمْرَةً) (وَلَرْدَاثِ)
الْمُبَاحَةِ (ي) حَادٍ (كَالْوَلِيِّ فِي لَطَرِيْقٍ) مَنْ هُوَ مُكَرَّمٌ (وَلَا) فِي سَرَقٍ
لِغَيْرِ السُّوْقِيِّ (١٦) .

«الْعَيْنُ» عَنْ أَقْدَامِ كُلِّ قَدَمٍ أَفْرَادًا مَذْكُورًا . فَاقْدَامُ أَقْدَامٍ مِنْ ذَلِكَ تَسْمَى
لِلْعَدَالَةِ .

«مَنْ هُوَ مُكَرَّمٌ» حَسَنَةُ كَسَرَقَةٍ لَقَمَةٍ (ب) صَرُّهُ (وَنَظَرُهُ) لِكُنْ أَجْنَبِيَّةً فَلَا يُشْتَرَطُ
الْمَعْرِفَةُ عَنْ اقْتِرَافِ كُلِّ قَرْدٍ مِنْهَا ، فَبِاقْتِرَافِ الْقَرْدِ مِنْهَا لَا تَنْتَفِي الْعَدَالَةُ (١٧) .

«فِي سَخَةِ» (ب) دَلِيلٌ (وَهُوَ) يَسْتَلِيزُ (أَيُّ) سَخَةٍ . وَهُوَ مَا حُدِّثَ مِنْ وَلَدٍ
لِصَفِّهِ فَصَالٌ (لَا) لَدِي (ب) بَدِي مُكَرَّمٌ (وَصَغِيرٌ) حَسَنَةً (مَعَ) لَرْدَاثِ
الْمُبَاحَةِ .

لِلْأَمْنَةِ قَوْلُهُ (وَأَمْنَةُ) قَدْ يَرَى فِي تَسْمِيَةِ الْهَيْئَةِ مُلْكَةً ، إِذِ الْهَيْئَةُ أَسْمَاءُ تُسَمَّى قُلُوبُ
رَسْمِيَّيْهَا حَالًا وَبَعْدَهُ مُلْكَةٌ .

قَوْلُهُ (أَيُّ الْجَائِزَةِ) أَيُّ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى ، وَهُوَ الْمَأْذُونُ فِي مَعْنَى لَا يَمْنَعُ مَسْئُورِي
الطَّرِيقِ بِمَعْنَى كَلَامِهِ عَمَلُهُ هُوَ (مِنْ) أَفْرَادًا مَذْكُورًا (أَيُّ) مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ فِي

كَلَامِ الْمَصْفِ

(١) (مَعَ) مَصْحُوحٌ (٢٧) ٢٧٧

(٢) (مَصْحُوحٌ) بَدِي (٤) ٣٢٢ (ب) مَعَ شَرْحِ لَحْنِ

(٣) (نَظَرُ) (الْمَصْحُوحُ) لَصَفِّهِ (٦) ٣١٥

للتقى وعليه إمام الحرمين ، خلافاً للصيرفي والخطيب .

الشيخ وكنت مائلت فعلا، (فالوجه قوله، وعليه إمام الحرمين) لأن وصف من
أمة أحدث لا يصفه بالثقة إلا وهو كذلك، (خلافاً للذين في الخطيب^(١٢))
العدادي في قولها: ولا يُقبل لجواز أن يكون فيه جارح لم يطلع عليه
نصف^(١٣)، وحسب بعد ذلك حد مع كون الوصف مشرفي، أو
مائلت فحتماً به على حكم من دين الله تعالى

الخامسة قوله (وكذلك للملك قليلاً) قال ابن عبد البر: «إذا قال مالك: «الثقة عن بكير بن عبد الله» (١) الأشجع، فهو مخزومة» (٢) من بكير (٣) ...

(١) «الرواه» الإمام أحمد بن حنبل (٢٣٧ / ١)

(٢) هو أحمد بن علي، الخطيب المعتمد الإمام الحافظ الشافعي، كان في الرواية بصيراً واعزاً، وفي المعجم والمدرسة، ووضاً رائعاً، وبصيراً نافعاً، تصفقه على المعاصي والقاصي أبي الطيب، واستفاد من الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وأبى الصالح، وبرع في الحديث حتى صار حافظة مائة، بلغت مصطلحاته أربعين مصفاً، كان ورعاً وإماماً متعبداً، يظل كل يوم خمسة، وأثنى عليه الأئمة، توفي سنة ٤٣٣ هـ. «طبقات النحاة للإسوي: (١٩٠)».

(٣) وبه قال جمهور الفقهاء والمحدثين من الشافعية والحنابلة، واختاروا بين الصلاح والبر والحقير (ص: ٢٠٠) تحت "الكفاية" (ص: ٣٧٣)، علوم الحديث (ص: ١١٠)، التكملة (ص: ٢٠٠) شرح الحديث (ص: ٩٨)، البحر (١/٢٩١)، فشرح التكملة (٢/٢٣٧).

[illegible][illegible][illegible]

المَلِيَّةُ أو عَنْ الْأَوْزَعِي^(٧١) فهو عمرو بن أبي سلمة^(٧٢)، أو ابن
خُزَيْم^(٧٣)، فهو مسلمة بن خالد بن ربحي^(٧٤)، أو عليّ بن صالح بن سفيان^(٧٥)،
فهو إبراهيم بن أبي يحيى^(٧٦).

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي - تولى ميروك في آخر عمره - هيات بها مرامطاً ،
روى عنه مالك ، والشمعة ، وابن المبارك ، والثوري ، وعمرو بن أبي سلمة ، وحقق آخرون ،
كان إليه تروى لأهل الشام ، وكان إمام أهل زمانه «التهذيب» (٢/٣١)

(٢) ما بين معكوفتين ساخط من السُّع الثلاثة، أتت من التوسيع، (مر: ٢٠٦)، والتعجيل
المنعة، (مر: ٢٢٦)

(٣) هو عمرو بن أبي سلمة التبيي، أبو حمص، الدمشقي، مولد في هاشم، وروى عن الأوزاعي، ومالك، واليث، وروى الشافعي، وروى وأحمد بن صالح المصري، وأحمد بن قنبل، وأحمد بن صالح، كان حسي الخلق، وقال الساجي وأبو معين: ضعيف وقال في "التعريب: صدوق له أرواح" "التهذيب" (٤٩٠/٤)

(٤) هو عبد الملك بن العزيز بن جريح الأموي مولاهم أبو الوليد، روى عنه الأوراعي، واليث
أبو سعد ومسلم بن خالد الزجاني، وأخوه، وقال ابن حجر في التقریب: (٣٨٥/٢)
ثقة فقيه داهل، وكان يبدل في ربيع، مات سنة ١٥٠ هـ. التهذيب: (٥٣/٣)

(٥) هو مسلم بن خالد بن فروة، الطرمي، مولاهم أبو خالد، الرضحي، الكوفي، الفقيه، وروى عنه الثنائي وابن الجاشي، وغيرهما. قال ابن النعمي: ليس بشي. وروى في مك حبيب بكتبه حديثه، وابن معين: ثقة صالح الحديث، وذكره ابن حبان في كتابه أنه يروي عنه. وابن حجر في «التزيين»: «فقيه، صدوق، كثير الأرواح». (حبيب: ٥١، ٤٢٨)

[illegible]

(٧) التدریس (ص ٢٠٦)، تعجیل المنعم (ص: ٦٢٦)، البحر (٢/ ٢٩٢)، الآداب الشافعی (لاب بن حاد) (ص: ٩٦).

الثاني وإن قال : « لا أثبتُهُ » فكذلك ، وقال الذهبي : « ليس توثيقًا » .

وإن قل (رحم الله من) يعني في «صعد (لا أثبتُهُ)» خبر شاذ في «أحيى من لا أثبتُهُ» (فكذلك) نفس «رحم الله من» خبر «أحيى من لا أثبتُهُ» فيكون هذا اللفظ توثيقًا .

طائفة وإدراك . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(وقال الذهبي : «ليس توثيقًا» ، وإنما هو نفى للإتمام .

وأحب من ذلك : «ع من مثل شاذي» محذوف عن حكم في دين الله كان المراد به ما يؤاخذ بالصعب بالثقة وإن كان دونه في الوثنية .

«من» ٢٢٦ . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

«أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(١) هو عمرو بن شعيب . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

قوله (وأجيب) المجيب هو المصنف في «منع الموانع» .

(٢) هو عمرو بن شعيب . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(٣) هو عمرو بن شعيب . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(٤) انختلف العلماء في مراد الإمام مالك إذا قال : «من الثقة من عمرو بن شعيب» ، على أربعة أقوال . أحدها : أنه عبد الله بن وهب ، كما قال شيخنا . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(٥) «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(١) «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(٢) «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(٣) «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

(٤) «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) . «أثبتُهُ» عن عمرو بن شعيب . «فيكون عند الله من ذهب» . من الزهري (٤٧٣) ، (٥) .

وَيُقْبَلُ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلًا عَلَى مُفْشِقٍ مَظْنُونٍ أَوْ مَقْطُوعٍ فِي الْأَصَحِّ .

وَيُقْبَلُ مَنْ أَقَامَ جَاهِلًا عَلًا) فَمَنْ (مُتَّقِي مَقُولِي) كَثُرَ نَدُّ (أَوْ مَقْطُوعِ) كَثُرَ الْخَبَرُ (فِي الْأَصْح) سَوَاءٌ عَقِدَ (بِحُجَّةٍ أَوْ يَمْسُدُ نَدُّهُ بِعَدْوٍ أَوْ بِجَهْلِ

وقيل: «لا يغفل» لا تكلم لنفسك ويرى عتيد لآله» «هـ» يغفل يغفل في
الطوبى دور المقصود»

أما المقدم على المنسوب عما هو حقيقه ولا ينبغي قصده *

الخامسة قوله (من أقدم جاهلاً) كتاب سمي به يعرب (من قدمه) لأن إسناده
مضمورة بحيث قد في (من) سراج في قد سوره (من) عقد (لا) حقه
أصح، ولا يجب (من) قدمه معده (من) سحره (لا) حقه
أو إكراه، أو غيرها.

قوله (أو مقطوع في الأصح) سنن أبي سعيد - الحديث - ولا يفتن قصصه² ١١

(١) احتج المصنف في قوله "وإنما يصدق ذلك في قوله" على منسب بعد "حيث" بأن
 عمره على "تلك" مذهب "لأن" قد "تصدق" في "مكان" "عمره" من "مذهب"
 "سبحانه" و"الطاهر" "فإن" "عمره" قد "تصدق" "بعد" "بعض" "أشياء"
 "مفسر" "بعض" "بعض" "مفسر" "إلى" "كل" "الصدق" "موقوفاً" "قوله" "القاضي" "أبو" "بكر"
 "القاتلي" "وإجمالي" "أشهر" "التفتيح" (ص: ٢٩٩/٤)، "الأحكام" (٢٩١/٤)، "الكفاية" (ص: ١٧٠)
 "لاب" (٢٩٩/٢)، "فهرست التفتيح" (ص: ٢٣٦)، "المحرر" (٤/٢٨٠)

(٢) فمجلسه (٢٩٩) ١، لأحكام (٢١٤) ٢، سيد بسبه (عصر) ١٢١٥، المجلد (٢٧٩)

(۳) کدای ۱۱۰، وی اس، اقیانوس، وهر تحریف.

(۱) کار مصنف بدين لکمندي، حقه الله، في (الحکمه، ۳۱۴۳) هجری قمری ۱۴۰۳ هجری قمری
 انکسره و یدبک به فلا و حقه جلالی فی مستطاع لیس شهادت کاحضرت میر ابراهیم لاهی
 بیرون شهادت داری و لکمنده فی لکمنده

وَيَسْمَعُهَا تَعْرِيفًا لَأَكْثَرِ أَكْبَادِهِ شَوْغُهُ عِنْدَ مَحْضُورِهِ قَبْلَ سَجْدَةِ الْمَأْعُورِ
بِإِمْزَانٍ يَقُومُ لَهُمْ أَطْفَالٌ مِنْ مُحَاسِنِ يَحْمُشُونَ وَجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ، قُلْتُ: مَنْ
هَؤُلَاءِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُونُ لِحُومِ النَّاسِ، وَيَقْعُونَ فِي أَعْرَاصِهِمْ،
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

وَبِالشَّرِّسِ * وَلَا يَقْنَبُ نَعْصُوكُمْ نَعْصًا * أَنَحْبُ أَحَدُكُمْ زُنْ بِأَكْثَلِ لَعْنٍ
أَجِبْ مِمَّا (٢).

وَبَيَّانُ الْغِيَةِ فِي مَوَاضِعَ مَذْكُورَةٍ فِي مَحَلِّهَا.

لِلثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (وَبَيَّانُ الْغِيَةِ فِي مَوَاضِعَ مَذْكُورَةٍ فِي مَحَلِّهَا) هِيَ مَعْنَى صِدْقِهِ عِنْدَ مَنْ يَه
وَلَا يَه، أَوْ فِدَةٍ عَنْ حَقِّهِ مُنْصَبِهِ مِنْ صِدْقِهِ، لَا سَمْعَهُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْمُنْكَرِ عَنْ
بِهِ قَبْرَةً عَلَى أَرْبَعِهِ، وَلَا سَمْعَهُ * وَحَدَّثَ سَمْعُهُ مِنْ شَيْءٍ وَيُصْبِحُ لَهُمْ،
وَالْمَحْضُورُ نَائِقٌ أَوْ الْبَدْعُ، وَبِإِعْرَافِهِ، وَفَدِ سَمْعِهِ سَوَاقِي كَلَامِهِ عَلَيْهِ فِي
أَذْكَارِهِ، وَغَيْرِهِ * وَمَرِيدُ عَيْبِهِ يَرْجِعُ فِي حَقِّهِ بِهَا

- (١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ، بِإِسْنَادٍ فِي الْغِيَةِ (١٨٦٨)، قَالَ الرِّبِيدِيُّ فِي تَوْضِيحِ الْإِحْيَاءِ (٢٨٦/٩)
- وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرَّةً وَسِتًّا، وَلِلْمَدَائِنِ، وَرَوَاهُ أَحَدٌ فِي صُنْدُوقِ (٢٢٤/٣)
- (٢) سَوَاءُ الْخَبَرَاتِ الْآيَةِ (١٢)
- (٣) كَذَلِكَ فِي الْأَدَبِ، وَفِي: ١٥: الِاسْتِعَارَةُ وَهُوَ تَحْرِيفُ
- (٤) كَذَلِكَ فِي كِتَابِ حِفْظِ النَّسَبِ، بِإِسْنَادٍ بِإِيجَابِ مَوَاضِعَ فِي الْغِيَةِ (ص: ٤٢٣-٤٢٥).
- (٥) مِمَّنْ تَعَالَى فِي إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ (كُتُبُ آفَاتِ الدِّينِ، بَيَانُ الْأَعْلَامِ الْمُرْتَضَةِ لِلْغِيَةِ،
٣٣٩ ٣٣٨)، عَنْ هَامِشِ الْإِحْيَاءِ، وَكَذَا الْإِحْيَاءُ لِلرِّبِيدِيِّ: (٣٣٦-٣٣٨/٩).

(وَشَهَادَةُ الرُّوِّ) لِأَنَّهُ يَحْضُرُ عِنْدَهُ فِي حَدِيثِهِ * مِنْ أُنْكَارِهِ، وَفِي حَرْفٍ * مِنْ
أَكْبَرِهِ * كَبِيرِهِ، وَهُوَ يَنْقُضُ الشَّهَادَةَ بِمَقْدَرِ مَقْصَدِهِ *
بِرُدِّهِ عَنْ عَيْنِ سَلَامِهِ * وَحَرَجُهُ عَنِ السَّلَامِ، بَلْ قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ *
فَلَمَّا (٥)

لِلثَّانِيَةِ .

وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *
وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *
وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *

(٢) وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *
وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *
وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *

(٣) وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *
وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *
وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ: وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا أَبُو
بَكْرٍ: وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *
وَقَوْلُهُ * وَفِي شَهَادَةِ * هُوَ فِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ * وَفِي شَهَادَةِ *

الشيخ (والعقوق) أي لم يرد له شيء عدة في حديث من بكى، وفي آخر من أكبر الكبار، وهما الشيخان.

وأما حديثه: «الحالة مبررة الأم»، وحديثه: «عم الرجل حينئذ أبوه»^(١) فلا يدلان على أنها كالأولاد في العقوق.

(والعراز) من رخصه لأنه سحر عدة من سبع لم يرد في منكر. ورواه الشيخان، نعم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير نكاح في العدو انتفاء اعزاز الدين بشيئ.

الشيخ (ومال اليتيم) أي أكله مثلاً، قال: «إن الذين يأخذون أموال اليتيم ظُلماً»^(٢) الآية. وقد عدة في سبع لم يرد في حديث سابق، وتروى ابن عبد السلام في قتيله يتصاب السرة^(٣).

(وحياة الكيل أو الوزن) أي عر شي، لانه، قاله عن: «وَلَنْ تُلَظِّفِينَ»^(٤) ذلك، وكل يشمل زوج عزو، أي في لانه فصيرة كمن بعده

حاشية قوله (ومال اليتيم) أي التعدي فيه، وإليه أشار بقوله: «أَيُّ أَكْلِهِ مَثَلًا» وإنه أحسن من بعده «الأكيل» لأنه سي اسد به، وإليه عز فيها بالأكيل لأنه أقم وحيداً لأصابع

قوله (وخيانة الكيل والوزن) قال الزركشي: «وكذا مصنف حجة. قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاقِينَ»^(٥)»^(٦).

قلت: هو معنوه من قول المصنف بعد: «وإن فعل»

(١) عن أنس بن مالك، قال: «ذكر رسول الله ﷺ الكبار، أو شغل عنه، فقال: الشريك بالله، وقتل النبي، وعقوق الوالد»، ورواه البخاري في الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبار (٥٩٧٧)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبار وأكبرها (٢٥٦٦)، والترمذي في البرع، باب ما جاء في التمثيل في الكذب والورود ومعه (١٢٠٧)، والسنن في التحريم، باب ذكر الكبار (٤٠٢٦).

(٢) عن عبد الرحمن بن بكير عن عبد الله بن مسعود، قال: «رسول الله ﷺ الكبار؟ ثلاثاً: الإشراف بالله، وعقوق الوالد، وشهادة الزور»، وكان رسول الله ﷺ متكاً مجلساً فيها رأى بكورها حتى قُلتا: «لينة سكت»، ورواه البخاري في الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبار (٥٩٧٦)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبار وأكبرها (٢٥٧٧)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالد (١٩٠١).

(٣) ورواه البخاري في المعاد، باب عدة من عدة (٢٢٥١)، وسنن أبي داود، باب ما جاء في عهد، باب صلح حديقه (٢٦٠٥)، وحين فيه، حله سيرة الأم.

(٤) عن الحديث الطويل، ورواه مسلم كمالاً في الزكاة، باب في تقديم الزكاة وسنها (٢٢٧٢)، من في البخاري هذا اللفظ، وأما أخرجه البخاري أصل الحديث في الزكاة، باب من الله تعالى، وفي الرقاب والغارمين وفي سبل الله، (١٤٦٨).

(٥) سائر نحره في آخر الكبار، حيث ذكر كمالاً

- (١) سورة نساء، الآية (١٠)
- (٢) الموضع الآية (٢١)
- (٣) سورة الممتحن، الآية (١)
- (٤) مفر، الموضع المروي (٨ - ٢٠٠)
- (٥) سورة الأمان، الآية (٥٨)
- (٦) الشرح مع الموضع، المروي (١ - ٥٠٦)

لِللَّزْلِ وَتَقْدِيمِ الصَّلَاةِ وَتَأْخِيرِهَا، وَالْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَضَرْبِ الْمُسْلِمِ،

الشيخ (وتقديم الصلاة) عن وصفها (وتأخيرها) عنه من عدة كائنه قال
 «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكناثر» . رواه الترمذي، وأولى بذلك تركها

الحديث

الشيخ

الشيخ (والكذب على رسول الله ﷺ) قال
 «من كذب على محمد ﷺ فمعه من الكذب على غيره فصغيرة» . رواه الشيخان، أما الكذب على غيره فصغيرة .
 (وَضَرْبِ الْمُسْلِمِ) لا حرج . قال
 أرشد : قوم معهم سياط كأذناب البقر يصرون بها الناس، وساء كاسيات عاريات ... إلى آخره، رواه مسلم (٢١) .

الآتية قوله (والكذب على رسول الله ﷺ) أي عمداً كما ذكره بعده في الحديث المستدل به

قوله (أما الكذب على غيره فصغيرة) أي ما يقرب من نصبة كبيرة . كلامه عنها هذا ... لوجه أن الكذب عن غيره من أسباب كبيرة فاستعمل الكذب عنه ... لا ينافيه حديثه «إن كذبتا علي ليس ككذب علي أحد» . لأن الكناثر متفاوتة .

قوله (وَضَرْبِ الْمُسْلِمِ) قال الزركشي «احص المسلم لأنه من أخص الناس نوعه» (١٠) .
 ولا غالب في ذلك» (٤) .

(١) رواه البخاري في العلم باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١١٠) . مسلم في بعده (٤١) ، (٢٧/١) ، والترمذي في كراهية النوم (١٠٠٠) ، وأبو داود في حديثه باب من سبب في الكذب على النبي ﷺ (٣٦١) ، والنسائي في العلم من وجوه في شأنه باب يصدق في تعسف الكذب على النبي ﷺ (٢٤) ، وهو حديث موقوف .
 (٢) رواه مسلم في الناس ، باب التبايع الكاسيات العاريات ثلاث مولات (٥٤٤٧) . وابن حبان في صحيحه في حديثه عن عاتكة الصبيحة ، باب وصف جده وهيب (٢٤٦٦) .
 (٣) رواه البخاري في حديثه ، باب ما يكذب من أبيه عن جده (١٢٩١) ، وصيه في الإيمان ، باب يعبد الكذب عن رسول الله ﷺ (٦-٥) . والله في حديثه ، باب ما يحد من كراهة النوح (١٠٠٠) .

(٤) شرح جمع جوامع مع كثي (١٠٨-١٦)

(١) رواه الترمذي في الصلاة ، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في السفر (١٨٨) ، عن طريق حش ، وقال : «وحش هذا هو أبو علي الرحي ، وهو الخليل بن قيس ، وهو ضعيف عند أهل الحديث» . ثم قال : «هذا حديث ضعيف» . ثم قال : «لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بغيره» ، وأما حكمه في الصلاة (١٠٢٠/١) ، (٤١٠/١) . قال حش : «الرحي ، يقال له أبو علي من أهل اليمن سكن الكوفة» . رواه حش في الصحيح (٢٠٨/١) ، على هامش المسند (٤) : «قال في بعده» . وقد نص في حديثه ، باب صحة الصلاة في السفر ، وأجمع بين الصلاتين من غير عذر (١٤٦٠) ، (٣٩٠) . رواه حش في صحيحه .
 وقال المناوي في فيض القدير (١١٣/٦) : «قال في تنقيح الجنتين» . تابع حش عن توليفه ، فقد كذبه أحمد ، والسياتي ، رضي الله عنه .
 رخص في ذلك قال حش : «هذا حديث موقوف على حش بن قيس وهو ضعيف» . وحكمه في حديثه ما ضعفه بن حش .
 حديث

رواه حش في صحيحه (١٢٣٩) ، قال الحش في حديثه [أي حش] «من جمع بين الصلاتين من غير عذر» . لا يجمع عنه ولا يعرف إلا أنه ، ولا أصل له . وقد صح عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، جميع من عهد ونعصر ، الحديث ، وقال البخاري : «حدثه منكره» . ولا يكتف حديثه ، ... في الحديث (٢٩٢-١٠) .

لبن وكيمان الشهادة، والرشوة،

الصريح (وكيمان الشهادة) ومن يصحها فإنه دائم قلبه^(١) في مموخ

(والرشوة) وهي أن يبذل مالا ليحصى باطلاً أو يسطل حقاً، قال **صحيح**،
«لعمرك الله أن الرائي والمُرئي^(٢)» . وفي نسخة وعنده . «دالترمذي»^(٣) في
«في الحكم» . وحسنه^(٤) . وخالفه في رواية أيضا «والرائي الذي
يسعى فيها»^(٥) . وفي نسخة بدون الزيادة . «صحيح لإسادة» . وقال
الترمذي فيه بدوئها : «حسن صحيح» .

للشريعة

(١) نسخة في نسخة

(٢) رواه الترمذي في «الأحكام» . باب ما جاء في الرائي والمُرئي في حكم . ١١٣٣٦ .
«حسن صحيح» . وأبو داود في الأقضية . باب في كراهية الرشوة (٣٥٧٥) . في نسخة في
«الأحكام» . باب التعييط في الحيف والرشوة (١٣١٣) . وابن حبان في صحيح . في
المعاضد . باب الرشوة (٥٠٧٧/١١) . والحاكم في «الأحكام» (٢٠٦٦/٢) .
وقال : «صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي . وصححه الشوكاني في «يل الأوس» (٣٠٨)
والماركوري في «نخبة الأرواح» (٤٧٠/٤) . وأباي في «معجم المصنف» (٣٥٩) .

(٣) «دالترمذي» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . وقال **صحيح** .
«حسن صحيح» . وفي نسخة في المعاضد . باب الرشوة (٥٠١/٦) . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . ١٠٦٦ . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

(٤) قال العبد الفقير، غفر الله له ولوالديه . لعلي قول : «حسن صحيح» . في نسخة .
الشارح . رحمه الله . والذي في نسخة المطبعة تحت هذا «حسن صحيح» . في نسخة .
سأح صحيح . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

(٥) «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

الشيخ . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

وروى البخاري . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

أما سب واحد من غير الصحابة فقصيرة . وحديث الصحيحين : أسباب
المسلم فسوق^(١) . معناه تكرار السب^(٢) .

للشريعة

(١) رواه البخاري في «الفتح» . باب ما جاء في سب . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

(٢) رواه البخاري في «الفتح» . باب ما جاء في سب . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

(٣) قال أبو داود . رحمه الله . في شرح صحيح . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .
«حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة . «حسن صحيح» . في نسخة .

لذات ومع الزكاة، ويأسي الرحمة، وأمر المكر، والظهار، ولحم الخنزير،
والحيتة،

﴿وَمَنْ زَكَاتٍ﴾ قال تعالى: «مَنْ صَاحِبٌ دَهَبٍ وَلَا فِصَّةٍ لَا يُوَدِّي مَهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صِمَانَتْ مِنْ بَارِ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي بَارِ حَتَّى يَكُونُ بِهَا خَنْهُ وَحَبِيَّةٌ، وَطَهْرَةٌ» (البقرة: ٢٨٠).
﴿وَيَأْسَى الرَّحْمَةَ﴾ قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٢٩).

لأنه قوله ﴿وَمَنْ زَكَاتٍ﴾ يدل على من صدق، ومن صدق لا يصدق.
قوله ﴿وَيَأْسَى الرَّحْمَةَ﴾ (البقرة: ٢٨٠) يدل على من صدق، ومن صدق لا يصدق.
قوله ﴿وَيَأْسَى الرَّحْمَةَ﴾ (البقرة: ٢٨٠) يدل على من صدق، ومن صدق لا يصدق.
قوله ﴿وَيَأْسَى الرَّحْمَةَ﴾ (البقرة: ٢٨٠) يدل على من صدق، ومن صدق لا يصدق.

(١) رواه البخاري في المساقاة، باب شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار، (٢٣٧١)، ومسلم في الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، (٢٢٨٧)، والسنائي في الحيل، باب ١، (٣٥٦٥)، وابن ماجه في الجهاد، باب ارتباط الحيل في سبيل الله (٢٧٨٨).
(٢) سورة يوسف، الآية: (٨٧).
(٣) رواه الطبراني في المعجم، (١٣٠٢٣)، (١٢/٢٥٣) عن ابن عباس موقوفاً، وقال الميثقي في المجمع، (١٠٤/١) وقال: «رجالهم موثوقون»، ورواه أيضاً عن ابن مسعود موقوفاً عليه (٨٧٨٣-٨٧٨٥)، وقال الحافظ الميثقي في المجمع، (١٠٤/١): «إسناده صحيح». وكذا رواه أيضاً البيهقي في شعب الإيمان، (١٠٥٠/٢)، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في المجمع، (١١٨٣) عن ابن عباس موقوفاً عليه.
(٤) هو عبد الله بن مسعود بن خلف أبو عبد الرحمن المغربي، أحد السابقين الأولين، أسلم قديماً، ومجاهد الفريزي، وشهد يثرباً ومبايعات علي للشاهد، ولأمر النبي ﷺ، وكان صاحب بقلية، وحدث عن مالك، عن أبي إسحق، عن علي بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود، وهو من جملة منكرين له، عنه (٣٢٠ هـ)، بسببه، وقيل غيره (الإصابة: ٢٣٦/٤).

﴿وَأَمَّا الْمَكْرُ﴾ قال تعالى: «وَالْاِتِّكَالُ عَلَى الْعَفْوِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَأْمُرُ مَكْرًا﴾ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ» (١١).
﴿وَالطَّهَارُ﴾ كذا في نسخة: «سورة علي كهرامي، قال تعالى فيه: ﴿وَيُنْهَى لِقَوْلِهِمْ مَكْرًا﴾ مِنَ الْقَوْلِ وَرُورٌ» (١١) أي حيث شهور، روحه لا يأم في التهميم.

﴿وَالْحَمُّ الْخَزِيرِ، وَالْمُنْتَهَى﴾ قال تعالى: «وَالْحَمُّ الْخَزِيرِ، وَالْمُنْتَهَى» (١١).
﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾ ما أوجب إلّا غرماً على طاعته بطلعه، إلّا أن يكون متهماً أو دماً منطوقاً أو
لحم خنزير فإنه يجرى» (١١).

لأنه وعن عبد الله بن مسعود، في لايه عن مسعود، وكفر عن عبد الله بن مسعود، وهو
سنة ١١٠، وعنه بعضه عن مريكت ذلك.

(١) سورة الأعراف الآية (١٩).
(٢) سورة الأعراف الآية (٢١).
(٣) سورة الأعراف الآية (١٤٥).
(٤) انظر ابن جرير، (٤٦/٢٠١)، (٤٦/٢٠١).

البرقي (وقال القاضي) ص ١ (يكفي الإطلاق فيها) في ذي خرج وتعديل فلا يحتاج إلى ذكر سبب في برويه وسهده لئلا يعمد خارج وتعديل به.

الملحقة هو الثاني المفصل بين الرواية والشهادة^(٩).

قوله (وقال القاضي: يكفي الإطلاق فيها) مع [فيه] في نفس هذه عن القاضي لإمامه في: ... من جهة عدم خبره في التعريب في المخول^(٧) القول الثالث^(٨)، والموجود^(٩) في التقريب

للصافي هو ... مع ... الخ ... في نسخة عنه الغزالي في المستصفى^(١٢)، ونقله الخطيب العدادي في كفايته يستد إليه^(١٣).

- (١) اختلف العلماء في وجوب ذكر سبب الخرج والتعديل عن أربعة مذاهب، أحدها: عدم وجوب ذكر السبب فيها، قاله القاضي أبو بكر الباقلاني، واختاره إمام الحرمين في «الرهانة» (١/٢٣٧)، والرملي في «المصنف» (١/٤٨١)، والرازي في «المحصول» (٤/٤١٠)، والأمدى في «الأحكام» (٢/٣١٧)، والبرقي في «شرح التلخيص» (ص: ٣٦٥).
- (٢) واختاره المصنف رحمه الله تعالى في «الإيضاح» (٢/٣٢١)، وهو الراجح المختار، والله تعالى أعلم.
- (٣) ما بين معكوتين ساقط من «به»، ولعل إسقاطه أولى.
- (٤) «المحصول» للرازي: (٤/٤١٠).
- (٥) «الأحكام» للأمدى: (٢/٣١٧).
- (٦) «الرهانة» لإمام الحرمين: (١/٢٣٧).
- (٧) «المخول» من تعديلات الأصول، لإمام الرملي: ص ٣٥٢.

٨. يعني بذلك أن سبب تعديل هذا الخبر هو سبب الخرج.
- (٩) القسم من ضبط الحديث شيخ الإسلام، رحمه الله تعالى، وهو ميتنا، والخبر: (هو القول الرابع).
- (١٠) يعني بذلك الرابع مذهب الشافعي ومن تبعه، وهو: وجوب ذكر سبب الخرج دون التعديل.
- (١١) الصحيح من مذهب القاضي الذي يفتي فيه في «التقريب» هو الأول والله تعالى أعلم.
- (١٢) بعد «الكفاية» للخطيب (ص: ١٠٨)، و«الهير» (٤/٢٩٤)، و«المصنف» (١/٤٨٠).
- (١٣) «المصنف» (٤/٤١٠).

(١٢) «المصنف» ص ١٠٨
(١٣) «الكفاية» لخطيب ص ١٠٧

البرقي (وقيل: «يذكر سببها»)، وقيل: «سبب التعديل فقط»، وعكس الشافعي، وهو المختار في الشهادة، وأما الرواية فيكفي الإطلاق إذا عرفت مذهب الخارج، وقول الإمامين: «يكفي إطلاقهما للعالم بسببها» هو رأي القاضي، إذ لا تعديل ولا جرح إلا للعالم.

البرقي (وقيل: يذكر سببها)، لا يكفي إطلاقها لاحتمال أن جرح به ليس بخارج، وإن ساد إلى تعديل عملاً بأخباره (وقيل) يذكر سبب التعديل فقط) في ذلك سبب جرح لأن مطلق الخرج ينص شفه، ومقتضى تعديل لا يخصه خبر لا يعمد على خبره^(١١) (وعكس الشافعي) يستدعي ذكر سبب الجرح للاختلاف فيه دون سبب التعديل^(١٢).

عنه قوله (إذا عرفت مذهب الخارج) متهم أنه قد يعرف ذلك لا يشك جرح بدون سبب سببه لأن خبره خارج «فلا يصح» وليس ينبغي «بهم فإن» من صلاح وعده^(١٣) أن هذا الخبر لا يعمد في شأن الجرح، لكننا نعتلله في التوقيف عن قبول خبر من قيل فيه ذلك لأنه أوقع عندنا ريباً قوية^(١٤).

- (١١) قد علم ذلك من ... من وجه ... سببها ... في (ص: ٢٩٤).
- (١٢) هذا هو المذهب الثالث، وهو: يجب ذكر سبب تعديل دون سبب الخرج، فإنه لا يمول «الرهانة» (١/٢٣٧)، والبرقي في «المخول» (ص: ٣٥٢) هو القاضي.
- (١٣) هذا هو المذهب الرابع، وهو: ذكر سبب الخرج دون سبب التعديل، فإنه خبره من التعديل والمحدثين والأصوليين، «الهير» (٤/٢٩٢)، «التقريب» لسوحي (ص: ١٣٠)، «عقود الحفيظة» لابن الصلاح (ص: ١٠٧)، و«الكفاية» (ص: ١٠٨)، «شرح نوكت» (٢/٢٢٠).
- (١٤) كالإمام النووي في «التقريب» (ص: ٢٠١)، عن هاشم بن سريته، وسببها في «تحرير» (ص: ٢٠٢).
- (١٥) اعلم حديثه لأن صلاح (ص: ١٠٨) «بهم مقتضى» مدان يذكر بوزنهم عم على قوله من صلاح.

(وليس من الحرج) نخصّ انتك العمل بمزوي (و) رك (الحكم
بمشهوره) لجواز أن يكون الترك لمعارض (٤)،

الخاتمة قوله (أي عنه) - من له - بلاد في «عند» بمعنى «عن»، وقد جاء في «عند
المصنف» فيه بلاد دون «عند» بالاعلام - لا يحسنه ثبت في - له عنه، بل
[في] ^(١) رواه له في كتابه سمعه به لا - وفيه له بعد «عند» به
كصحاحي البخاري ومسلم، ويُلحق بها المستخرجان ^(٢) عليهما

- (١) قاله الجليلي «التهران» (١/ ٢٣٨)، «المعجم» (١/ ٤٨١)، «الأحكام» (٢/ ٢١٩)، «إعلام الموقعين» لاس القيم: (١٨٦-١٨٧) وقواعد في علوم الحديث للتهابري: (ص: ١٦٢)
- (٢) قاله المازندراني والرويانى من الشافعية «المحرر» (٤/ ٢٩٠)
- (٣) قاله الجليلي «التدريج» (ص: ٢٠٨)
- (٤) بحر: «الأحكام» للأمامي: (٢/ ٣١٩)
- (٥) ر: «مفكر» - ف: «سقط» - ^{١٢٦}

[illegible]

الثانية ومصحبتني ابن خزيمة وابن حبان^(١).

قوله (لأنه لانتفاء التصايف) أي لا لعنى^(١٠) في الشاهد.

[illegible]

- (٢) قال (مدم السور في تاريخ سنة ١٨٤٩) ان قصدي وسر نفسي على راحة
المنفعة كانت مكانا الى اهل لا ميراث فيها وقرانها حصل رضاء لان من راء على
الوقوع لان بعد ذلك من خربها من جميع بني الامروفي وكان من عاصي الله
يقول بان حقه ان يوقعه به جمع على وجميع على به من وقع به على لا
شك من سبيله من كان على بموجب وبقية الامام من راء واختلف حدث ثالث
هل هذا هو في ودمد انه لا عده شه بعد وشبه خلافه
- (٣) انظر الاحكام الامامي (٣١٩٣)
- (٤) اشرح جامع علوم معارف (٤٢٣٣)
- (٥) وفي رواية في المصنف وهو الصحيح وفيه اعمه

ولا التدليس بسمية غير مشهورة، قال ابن السمعاني: «إلا أن يكون بحيث لو سئل لم يُسمَّه»، ولا بإعطاء شخص اسم آخر تشبيهاً لقولنا «أبو عبدالله الحافظ» يعني الذهبي تشبيهاً باليهقي، ولا بإيهام اللقي والرحلة. أمّا مدلس المتن فمجموع.

(ولا التدليس) 'فمن من عه (تسمية غير مشهورة) به حتى لا نعرفه ولا حلل في ذلك (قال ابن السمعاني: «إلا أن يكون بحيث لو سئل (عنه لم يُسمَّه»)) فإن صيغة حسنة خرج به عنها ككذب فيه، حسب ما سمعنا ذلك فترك الاستثناء أظهر منه

(ولا التدليس) بإعطاء شخص اسم آخر تشبيهاً لقولنا (أبو عبدالله الحافظ)، يعني الذهبي تشبيهاً باليهقي، في عه (حدثنا) عبدالله الحافظ (يعني) به (الحاكم) صريحاً بقصوده (ولا) مدلس (إيهام اللقي والرحلة) لأقول بقول من عاصره (يراهني مثلاً) مدلساً (فإن) يراهني (موقفاً) (الوجه أي الذهبي أنه سمعه) (وأن) يحول (يقال) (حدثنا) (أبو) (أبو) (مهما) (حيث) (ولم) (يذكر) (مصر) (كان) (يكون) (بحريرة) (لأن) (ذلك) (من) (أبو) (بعض) (لا) (كذب) (به

فأشبهه قوله (ولا بإيهام اللقي) أشبه به ابن ندريس الإسكندري وهو أن يُلغى بروي شحنة ويُرْفَع إلى من عاصره من شح شحنة، أو من فوقه [سقط] (١٢) محمد بن يونس سماعه عنه كذا عن فلان، أو فلان فلا فائدة

- (١) قاله الحنفية والشافعية وغيرهم، وقال الحديث بن عاصم: «أحكامه للأمدى» (٣١٩ ٢).
- (٢) «أبو عاصم بن سعيد بن عاصم» (١٦٠)، «أبو عاصم بن عاصم» (١٤٦).
- (٣) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (٤) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (٥) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (٦) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (٧) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (٨) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (٩) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (١٠) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (١١) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).
- (١٢) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).

البرق (أما مدلس المتن) وهو من مدس كلمة معه بحيث لا يسم (مجموع) لإيقاعه غيره في الكذب على رسول الله ﷺ.

طائفة وقد مر به شرحه (أما) كقول من عاصره (يراهني مثلاً) مدلساً (فإن) يراهني (موقفاً) (الوجه أي الذهبي أنه سمعه) (وأن) يحول (يقال) (حدثنا) (أبو) (أبو) (مهما) (حيث) (ولم) (يذكر) (مصر) (كان) (يكون) (بحريرة) (لأن) (ذلك) (من) (أبو) (بعض) (لا) (كذب) (به

أما مدلس المتن فمجموع (أما) كقول من عاصره (يراهني مثلاً) مدلساً (فإن) يراهني (موقفاً) (الوجه أي الذهبي أنه سمعه) (وأن) يحول (يقال) (حدثنا) (أبو) (أبو) (مهما) (حيث) (ولم) (يذكر) (مصر) (كان) (يكون) (بحريرة) (لأن) (ذلك) (من) (أبو) (بعض) (لا) (كذب) (به

وإن لم يناصر شيخ شيخه فهو إرسال لا تدليس.

وإن لم يأت بلفظ موهم بل صرح بالسباغ عن لم يسمعه منه فهو كذب.

قوله (حيث) (ولم) (يذكر) (مصر) (كان) (يكون) (بحريرة) (لأن) (ذلك) (من) (أبو) (بعض) (لا) (كذب) (به

(١) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).

(٢) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).

(٣) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).

(٤) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).

(٥) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).

(٦) «أبو عاصم بن عاصم» (١٦٠).

المشبه وعطى الجوهري في قوله أنه هو المسمى به عن ذلك سوي في تهذيبه^(٢)، وقال صاحب^(٣) القاموس: «إنه غير بين الشام والروم»^(٤).

مسألة: [تعريف الصحابي]

الصحابي

والصحابي: من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ وإن لم يرو ولم يطل بخلاف التابعي مع الصحيح،

(مسألة: [في تعريف الصحابي])

الصحابي

الصحابي: من سجد في سنة صاحب في صحته سي ﷺ (من اجتمع) حاله به (مؤمناً بمحمد ﷺ) ذلك كان في سنة تخرج من اجتماع به كافراً فليس بصاحب لملاوته. وفصل بين الفعل وتعلقه بالحال لئلا صاحبها، وهو ضمير «اجتمع». وعدل عن قول ابن حبيب^(١)، وغيره^(٢): «من رأى النبي ﷺ» يشمل لأعمى من أبي الصفة كس مكنوم^٣.

مسألة: الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ

حاشية

قوله (من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ) يشمل من اجتمع به غير مؤمن وليس مرد عن الاختار^(١)، ومن جتمع به من ملائكة والأنبياء الأسراء. ومن مراد بوقوعه على وجه حرق العادة. بل المراد لاجتماع معارف من الناس وإن كانت رتبة تكثير من هؤلاء فوق رتبة الصفة

(١) «فخصر المتن» لأبي الحجاج: (٦٧/٢).

(٢) كالألماني في الأحكام: (٣٦١/٢)، والمصنف في شرح صحيح (١٦٠/٢).

(٣) هو عمرو بن لوئيل: عبد الله بن أم مكتوم (عائكة) الذي وهو من قبيلة بني تميم فليس بصحبه. وكان من صحابة جليلين، لأنه قد رآه في سنة سي ﷺ على أصحابه. وكان سي ﷺ يستخبره عن المدينة في جملة غزواته صلى الله عليه وسلم. وهو عدو في نفس وثوب في جرح في العادة، فشهد عاتقاً، وأشهد عاتقاً عن أصحابه. وكان معه يوم حنين (١٠٠هـ).

(٤) قال حافظ حمد الله تعالى في (الأماني: ١٥٩/١): «إطلاق كلمة «ان» من أي شيء فهو صحابي» محموداً عن من يقع من تفسيره، إذ من لا يشك لا يصح له ترويه به نعم يصدق أنه النبي ﷺ، لأنه مكنون صفة ما من هذه الصفة ومن حدث مرويه يكون باطلاً.

(١) «صحيح الجوهري» (٢٠٩١/٥)، (ج. ح. ب.).

(٢) «تهذيب لأسير» لعبد بن سوي (٥١/٣).

(٣) هو الإمام محمد الدين محمد بن يعقوب ابنه ورمادي الشناري شامي، المعروف بالإمام الكبير لأنه في جملة وغيره من أصحابه به مصنفات كثيرة باقية، منها في تفسيره والحدث والسير والسنن، توفي سنة ٧١٠هـ. (المحقق الطالع: ٧٩٨).

(٤) «القاموس لمحمد» (١٩٣/٢)، (سنة ج. ح. ب.).

التعدي (وان لم يزو) عنه شئ (ولم يُعزل) نصه ١٠٠ ي حجب عنه (مخلافي
التابعي مع الصحابي) وهو صاحبه فلا يكفي في صدق اسم التابعي عن
شخص احتجب عنه بصاحبه من غير هذه الاحكام

نفيه قوله (ولم يُعزل نصه الياء) نصه بدت ... واذا فسخها
جائز. قد اجتنبه على الاول مصوب، وعن الثاني / مرفوع.

قوله (وهو صاحبه) أي التابعي صاحب الصحابي

قوله (فلا يكفي في صدق اسم تابعي احتجب عنه بالصحابي من غير طاعة
للاحتياج به) من ... نصه بعدد ... في حقه عمل هو قول
حكمه (انه يكفي له الاحتياج به ... صدق ... صحبه
ابن الصلاح^(٥)، والنووي^(٦)، وغيرهما^(٧).

(١) قال الخبير من المحدثين والاصوليين والفقهاء «الاحكام» للأندلي (٣٢١/٢)، «الإصابة»
(١٥٩/١)

(٢) كذا في المسألة، وفي آله: «وهو» وهو تصحيح.

(٣) نظر الكتابة لمخطوط: (ص: ٥١)

(٤) مرفوع عدم حجبته بحكمه (ص: ١٤٢)، وفي نه هـ: «من ساقه اصحابه» مصوب له

(٥) عيوه احدث (من صلاح) (ص: ٣٠٢)

(٦) الصديق المروي (ص: ٣٩٢)، على هامش تدريس

(٧) كذا في نسخة جده في شرح الجملة (ص: ١٠٠)، ووجدته مخطوط في «السيرة» (ص: ٣٩٢)

لذنب وقيل: «يشتراطان»، وقيل: «أحدهما».

الفرق نظرًا للعرف في نصه ون في ... يكفي كلاهما. وليرد في ذلك
المصطفى ... يور من ... انفسى ... بالاحتياج ...
بالصحابي وعدمه من ... لا عربي ... بمحض ...
مؤيد ... بالحكمة بركة طلعته

(وقيل: «يشتراطان»^(١)) أن المذكور من ... اعطاه لاحتياج في صدق
اسم صحابي نصر في ... ان يعرف، وفي ... ان ... اعطه
من صحبه اسى ... الأحكام.

نفيه قوله (نظرًا للعرف في الصحبة) تعين لغيره «فلا يكفي» ولما كانت الإهانة
معتبرة عرفًا في الصحبة، والصحبة قسمة ... أساس احتياج ... سبها
فقال: «والفرق ... الخ».

(١) قال الأندلي في «الاحكام» (٣٢١/٢) «ودعت عمر بن يحيى أن هذه الآية ...
به من ... حجب عنه ... حجب عنه ...
(٨٨) «انظر» انه اذا حجب أحد الآية حجبته اي ...
ما يور ... الآية ... «يحيى» مصحوف من «يحيى»

لأنَّ والصحيح رده، وعليه الأكثرُ منهم الشافعي والقاضي، قال مسلم:
وأهل العلم بالأخبار فإن كان لا يروي إلا عن عدلٍ كابن المسيب
قبل، وهو مستند.

والصحيح رده^(١)، وعليه الأكثرُ منهم، الإمامة (الشافعي^(٢) والقاضي^(٣))
نحو ابن أبي شيبة، قال مسلم: في حديث صحيحه: (وأهل العلم بالأخبار)^(٤)
منجهن بعدة يسقط ما كان صحيحاً لا حسن أن يكون ممن هو أنه فاسق

(فإن كان) لا يروي إلا عن عدلٍ كان عُرف ذلك من عدده (كأب
المسيب) أو من مسلمة^(٥) من عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة (قبل) مُرسنه
لا ينفذ المحدث (وهو) حسن (مُسند) حكى لا يسقط لعدل كذكره

للثاني قوله (وأهل العلم بالأخبار) عطف على «الشافعي».

قوله (فإن كان المرسِل لا يروي إلخ) قصته قريبة ما ذكره بعد أنه لا فرق
في ذلك من كون مرسل من كذا شخص، وكونه من غيرهم مع أن شافعي اعتبر
كفرهم فقال: «فإنما من بعدهم فلا أعلم واحداً يقبل مُرسنه»^(٦)

(١) عند الحديث: «وعدده المسند» (١: ٤٩٦)، «مرفوعاً» (ص: ١٦٦).

(٢) قال: «حدثني عبد الله بن وهب عن أبي ذر عن إمامنا شافعي رحمه الله: «...
... من يروي عن أحد أمراء آل أبي سفيان...» (١: ٤٩٦)، «...
... لا ينفذ المحدث» (ص: ٣٩٨)، «... لا يروي» (ص: ٣٣٩).

(٣) قال: «حدثني أبي المسعود» (١: ٤٩٦)، «...» (ص: ٣٣٩).

(٤) «أصبح مسلم» (١: ٩٠)، «مع شرح النووي».

(٥) هو أبو مسلمة بن عبد الرحمن بن عوف - هجري مدني، قال: «...» (ص: ٣٣٩).

(٦) «...» (ص: ٣٣٩)، «...» (ص: ٣٣٩)، «...» (ص: ٣٣٩).

(٦) قال: «...» (ص: ٣٣٩).

الشيخ (ثم هو) على الأحكام (أضيق من المسند) أي من حيث اتصال مسنده
يسقط منه أحد (خلافًا لقوم) في فهمه أنه تفرق من المسند، قبل لأن
العدل لا يسقط إلا من غير عدده بخلاف من ينفذ مسنده فنحن لا نمنع منه من
غيره^(١) وأحب جمع ذلك

للثاني

(١) قال: «...» (ص: ٤٩٦)، «الأحكام» (٢: ٤٦٣).

(٢) قال: «...» (ص: ٤٩٦)، «الأحكام» (٢: ٤٦٣).

(٣) قال: «...» (ص: ٤٩٦)، «الأحكام» (٢: ٤٦٣).

(٤) قال: «...» (ص: ٤٩٦).

لما شئت على أن الصلاح . واسموي * يُفند به كبر . وهو قوي معنى

قول (بأن يشتمل على ضعف) فله يصح مثلاً لأن «ضعف» صيغة
برخ . ولضحق أنه ضعف من فسد . فإنه كان مجموعاً حجة
إذ لو اعتد به صحيح . لكن ضعف من فسد به . بل هو أقوى
منه ، ولم يكن مجموعها حجة ، بل كل منهما حجة .

لأن أو إرسال ، أو قياس ، أو انتشاء ، أو عمل العصر كان المجموع حجة
وفاقاً للشافعي ، لا تجرد المرسل ، ولا المنصم . فإن تجرد ولا دليل سواء
فالأظهر الانكشاف لأجله .

الشيخ (أو إرسال) بأن ترسنة أخيراً عن عه شيوخ الأول . (أو قياس) معنى .
(أو انتشاء) له من غير تكبر ، (أو عمل) أهل (الفطر) على وفقه (كان
لمجموع) من ترس ، لفظة له معصية (حجة وفاقاً للشافعي) رضى له
عنه (لا تجرد المرسل ، ولا أخذ المنصم) إبه ضعف كل منهما عن تبادله
ولا بد من ذلك ضعف مجموع لأنه يحصل من جميع الضعفين قوة معبدة
بعض . من شيوخ ضعفين بعد قوت

أما من سئل ضعف . ضعفين كانه هري ، وبحقه فاقى عن الرد مع المعصية لشدة
ضعفه

(فإن تجرد) إرسال عن المعصية (ولا دليل) أي ثاب (صوة) ومدلوله المفعول من
شيء (فالأظهر الانكشاف) عن ذلك شيء (لأجله) حفظ
وقيل (لا حد) لانكشاف لأنه من صحة حديث

لما شئت قوله (معنى) فله يصح مثلاً «ضعف» برخ . «صحيح» [قوته] * . كان
لمجموع حجة . بد . رد . بغير (كون معنى انكشاف) في [معنى] *
الأصل ، وهو جمع يعني . وهو ضعف لتقديرك من أركان نفس
الشرعي وهو له

قوله (الضعف كلي) منها على إيرادها أي عدم من قد ضعفه . ولا فقد
احتج بعضهم بالمرس ، وبعضهم بقول أصحابي ، وبعضهم بالنفس
المعوية . وبعضهم بعمل أهل العصر

(١) من مذكور في المتن

(١) عدم حديث لأن صلاح (ص: ٥٣-٥٤) .
(٢) «الإشهاد» بغير (ص: ٨٣-٨٤) ، لكنه تبي له في شرحه للوسط وهو من أواخر
نسخته ، فانه حافظ الحديث في فتح بحث (١: ٢٦٦)

الْكِتَابُ الثَّالِثُ

فِي الْإِجْمَاعِ

الكتاب الثالث في الإجماع

الكتاب

وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصر على أي أمر كان.
معلّم اختصاصه بالمجتهدين، وهو اتفاق، واعتبر قوم وفاق العوام
مطلقاً، وقوم في المشهور

(الكتاب الثالث في الإجماع)

الكتاب

من الأدلة الشرعية (وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة) سنه (محمد ﷺ) في
عصر على أي أمر كان) وشرح نصف هذا حد باب عبه معظم مسائل
المحدود، وبذلك تحس ذلك، فتاب

(الكتاب الثالث في الإجماع)

الكتاب

قوله (من الأدلة الشرعية) معلوم - ثالثاً -، وبو جعته عقبه كان أولى،
ويجوز [جعته] حالاً لا يرمه من إجماع، ولا ينافيه كون المجمع عليه يكون
شريعاً كجمل النكاح، وتفاوتاً ككثرة^(١) الفاء للتعقيب^(٢)، وعقلاً كحدوث
العالم، ودنيوياً كتدبير الجيوش.

قوله (اتفاق مجتهد الأمة) يؤخذ منه أنه لا يشترط في الإجماع اتفاق ثلاثة
فأكثر، لأن قوة المجتهد ليس محققاً من معرفة أصيب إلى معرفة صميم الآتيين
فالأكثر

(١) هذا لاصلاح، ما في نسخة منقوص عن آخرين، أحدهم المزمع على شيء، ونسخة
عنه، ومنه يقال: من فلان على كذا، ما عزم عليه الثاني لأعان، ومنه يقال: جمع
نعم عن كذا، أي نعم عنه (الأنكاه، ١٦٧)، والمصباح، ١٠٩.

(٢) ما من يمكن من ساعد من (١).

(٣) في (١) (الكور)، نسخة تصحيف، والله أعلم.

(٤) معنى السبب، لأن هدم (١) (٢٦٤).

الشيخ (فعلتم اختصاصه) في الإجماع (بالمجتهدين) بأن لا أحد منهم في عهدهم (وهو) أي الاختصاص بهم (اتفاقاً) أي فلا عيرة باتفاق غيره. وهذا لغة ودون غيره منه "بأنه عنه بقوله (واغتر قوم وفاد العوام) مجتهدين (مطلقاً) أي في المشهور والخفي^(١)، (قوم في المشهور) دون الخفي كدقائق الفقه.

لأنه لا يقال: "ويعني واحد مع ال قوة من الجماعة، لأن بقوله (سبع منه) لفظ "اتفاق" لأنه لا يكون إلا من اثنين فأكثر. وسببنا عليه الشارح والمراد بـ "الأمة" أمة الإحباب، لا أمة الدعوة، كما سيعلم من كلامه. قوله (معظم مسائل المحدود) أي لا تكتب كتب عامة في الشيء، إذ منها ما لا يوجد منه ككون الإجماع حجة، وكقوله قطعاً تارة، وظناً أخرى.

(١) حسب العلم: أي عند روي أحد مجتهدين في عهد الإجماع على ثلاثة من علماء الأمة، لا يفتقر وفاق العوام ولا حلالهم مطلقاً، قاله الخفيع، ولذا كفي. وشمعه وحسنه، شى بعد وفاد العوام مطلقاً، قاله بعض التكميلين، واختاره العزالي والألمدي، ونقله الرازي، والألمدي، عبد الله الأصم، من حديثه عن المعنى في بكر، ولا يصح عنه، ثالث غيرهم، فأنهم في المشهور دون الخفي، حكاه القاضي عبد الوهاب وابن السمعاني. "فترات الحرمات" (٢٠٦: ١)، "مسمى" (٢٠٦: ١)، "مختصر" (١٩٦: ٤)، "الحكم" (١٩١: ١)، "مختصر ابن الحارثية" (٢٣/ ٢)، "البحر" (٤/ ٤٦١).

(٢) "شرح جمع خواص الأمر كشي (٢٠٦)

بأن يعنى: إطلاق "أن الأمة أجمعت"، لا افتقار الحجة إليهم خلافاً للألمدي؛ وآخرون الأصولي في الفروع؛
.....

"بأن يعنى إطلاق أن الأمة أجمعت" أي يصح هذا إطلاقاً (لا) بمعنى (افتقار الحجة) بلarne للإجماع (إليهم، خلافاً للألمدي) في قوله بالشيء. ويدل له التفرقة بين المشهور والخفي.

(و) اعني (أحررون الأصولي في الفروع) فغيره ووفد مجتهدين فيها يتوقف نشاطها عن أصول "و" لصحيح مع "أمة" عاني نفسه بها

بأنه قوله (بمعنى إطلاق أن الأمة أجمعت) (الح) جمع إلى لقولنا المذكورين ١٧١ والخلاف على المعنى الأول لفظي، وعلى الثاني معنوي. قوله (في قوله بالثاني)^(٣) أي بالمعنى الثاني.

قوله (ويدل له التفرقة بين المشهور والخفي) وجه الدلالة: أن لقوله "بأنهم عال عن المشهور دون الخفي، ومثل ذلك إنه يدل في المعاني لا في الأنماط

(١) "الحكم، بالألمدي (١٩١: ١)

(٢) "خارون، في مسمى (٢٠٦: ١)

(٣) في "أ" أي الثاني، "بعضه" صحيح، والله على علم

وغيرها) نضر مخالفة من حيث (إن ساء الاجتهاد في مذهبه، كان
للاجتهاد فيه مجال كقول ابن عباس يعلم العول، فإن لم يسع كقوله يجوز أو
لمصر فلا نضر مخالفة^(١). (وساؤها) تضر مخالفة من خالف ولو كان واحدا
(في أصول الدين) حصه دون غيره من غيره وساؤها لا يكون
الانفاق مع محله حص (إجماع، بل يكون (حجة) على غيره
(و) عنه (أنه) لا يخرج (لا يختص بالصحة) صدق محله لأنه في عصر
غيرهم^(٢). (وحالف الظاهرية) قدس (حصن به كنهه) كنهه كنهه لا
تغيبه، فينتج اتفاقهم على شيء^(٣)
(و) عنه (عدم اعتقاده في حبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ذلك
ووجهه: أنه إن وافقهم فالجدة في قوله، وإلا فلا اعتبار بقولهم دونه^(٤)

لثانية قوله (بأن كان للاجتهاد فيه مجال) في رد من نسب فيه بعض خلاف ما (ادّعى)
نسب فيه بعض، إذ لا مجال للاجتهاد في مقابلة النص.
قوله (من قوله) أي من قوله المصنف في الحديث: «بعد وفاته».
قوله (إن وفقهم) أي بموجب، أو معاني، أو غير ذلك، قوله «داخلية»
قوله «يؤهم أن ذلك في القول / فقط».

- (١) قال أبو عبد الله الحارثي من الخفية: «البحر» (٤/٤٧٨)، «الأحكام» (١/١٩٩).
- (٢) ذكره عبد الله في «شرح التلخيص» (ص: ٣٣٦) عن ابن الأثير.
- (٣) حذر ابن الحارثي في «مختصر» (٢/٣٤).
- (٤) قاله الجاهل «الأحكام» (١/١٩٥)، «فتاوى الرحوت» (٢/٢٠٩).
- (٥) وهو رواية عن أحمد أيضا، «روضة الناظر» (ص: ١٢٩).
- (٦) قاله الجاهل «البحر» (٤/٤٣٦)، «شرح الكوكب» (٢/٢١١).
- (٧) ما بين معكوفين ساقط من النص.

وأن التابعي المجتهد معتبر معهم، فإن شأ بعد فعل الخلاف في انقراض
العصر؛ وأن إجماع كل من أهل المدينة، وأهل البيت، والخلفاء الأربعة،
وأهل الحرمين، وأهل المصرين: الكوفة والبصرة غير حجة.

(و) عنه (أن التابعي لمجتهد) وقت صدق صحبه (معتبر معهم) لأنه
من بعده لأنه من بعده (فإن شأ بعد) لأن ما بعده تابعي بعده إلا بعد
بعدمه (أعني الخلاف) في عدم صدقه عنه سعي عن خلاف (في انقراض
عصر) لأن ما بعده ولا وهو نصيب ولا
(و) علم (أن إجماع كل من أهل المدينة النبوية)^(١).

لثانية قوله (وعلم أن إجماع أهل المدينة) إلى قوله: «غير حجة» قد يقال: الذي
علم إنما هو انتفاء الإجماع، لا انتفاء الحجية، ولا يلزم من انتفاء انتفاؤها،
فالمسألة أن يقول: «هـ» إجماع، وليس بحجة على الصحيح، ويجاب بأنه إنما
علم به ذلك بعد نص لا نص في قوله «وهو نصيب في الكل» مع بوبته
بالفرض لأن الإجماع لا يلزمه الحجية، فإذا انتفى^(٢) هو انتفى هي.

- (١) عن غير من بعده حرج صحبه مع تحفه غير محدد وجه لأحد، ولكنه
احتلوا في العقاد الصحابة مع بعده من صدر محله بعد محله، ولا غير غيره من
مذهبه، لأن بعده حرج صحبه، فإن حجه وبكته، شفعه، لأن بعده
احتلوا. «تيسير التحرير» (٣/٢٨١)، «مختصر ابن حبان» (٢/٣٢٢)، «الأحكام»
(٢/٢٠٤)، «شرح الكوكب» (٢/٢٣١).
- (٢) قاله الخفية والشافعية والحنابلة. «فتاوى الرحوت» (٢/٢٢٧)، «الأحكام» (١/٢٠٦).
- (٣) «شرح الكوكب» (٢/٢٣٧).
- (٤) في «هـ»: «فإذا انتفى انتفى»

لذلك وأنه لا يشترط عدد التواتر، وخالف إمام الحرمين:

البرج (و) عنه (أنه لا يشترط) في لمحمد (عدد التواتر) لصديق عهد الأمان
دون ذلك^(١). (وخالف إمام الحرمين) فشرط ذلك نظراً للعادة^(٢).

ثالثية قوله (فشرط ذلك نظراً للعادة) أي لأن العادة عند شهوده وهذه إمام
حرمين - تحكى^(٣) بأن عدد كثر من عده لا يجمع على نص في شيء
يُجرؤ توافقه أو ظن، بل لا يقطعون شيء إلا عن قاطع

شئ وأنه لو لم يكن إلا واحد لم يثبت به، وهو المختار، وأن انقراض
العصر لا يشترط، وخالف أحمد وابن فورك وسليم فشرطوا انقراض
كلهم أو غالبهم أو علمائهم أقوالاً اعتبار العامي والداري . .

البرج (و) عنه (أنه لو لم يكن) في عصر (إلا) بحد واحد لم يثبت به) بدعي ما
يصدق به «بعضي بحد» لأنه شاع (وهو) أي عدة لا حرج به
(المختار)^(١) لانتهاء الإجماع عن الواحد.

وقيل: يثبت به وإن لم يكن إجماعاً لانحصار الاجتهاد فيه^(٢).

(و) عنه (أن انقراض العصر) بموجب منه (لا يشترط)^(٣) في بعدد
الإجماع لصديق بعدد مع هذه لمحمد ومعه صريحه (وخالف أحمد وابن
فورك، وسليم) . . (فشرطوا انقراض كلهم) أي كل أهل عصر (أو
غالبهم، أو علمائهم) كلهم أو غالبهم .

لثبته قوله (وعليه أنه لو لم يكن) . إلى قوله: «لم يثبت به» لدى عنه إسماعيل
الإجماع، لا انتهاء الحجة، ولا يبرم من استدلته استدلها، فاستسب أن يقول
م يكن قوله إجماعاً وليس بحاجة عن المختار. ويحتاج بأن الإجماع نعمة
الحجية، فإذا انتفت انتفت، كما هو.

(١) قاله الحنفية وجميع من الشافعية، واعتاره شيخ الإسلام «الفرع» (٢١١٠)، عليه
الوصول (ص: ١٠٧).

(٢) قاله المالكية والحنابلة ومجهر الشافعية «المحصول» (٤)، (١١٩٠)، «أحكام» (١)، (٢١١٠)،
«البحر» (٤)، (٥١٠/٤)، «شرح الكوكب» (٢)، (٢١٦).

(٣) قاله الحنفية والمالكية والشافعية «كشفه لأسرار» (٣)، (٤٥٠)، «أحكام» (١)، (٢١٧)،
«شرح السمع» (ص: ٣٣٠).

(٤) انظر: «شرح الكوكب» (٢)، (٢٤٦)، «البحر» (٤)، (٥١٠).

(١) قاله الحنفية «الملك» شافعية وحنابلة «فرع بر حوث» (٢)، (٢١١)، «البحر» (٤)، (٥١٥)،
«شرح التفتيح» (ص: ٣٤١)، «شرح الكوكب» (٢)، (٢٥٣).

(٢) قاله رحمه الله في «البرهان» (١)، (٢٦٦).

(٣) في فيه: «فيحكم».

أقول اعتبار العائني، ولئلا يغير في كنهه، ونعم
عائني دون لادري، أو معكس كنهه من ختم المسائل فسي على الأول
الأول والرابع، وعلى الأخيرين الثاني والثالث.

واستدلوا على اشتراط الانقراض في الجملة بأنه يجوز أن يطرا لبعضهم
بحدوث جهده دون دفعه عنه حرجا من حرج، وأجيب بجمع حو
الرجوع عنه للإجماع عليه.

المسألة قوله (هل يعتبر أو لا يُعتبر) كما تقدم ما حسب عائني فسي في
«اعتبر قوم وفاق العائني»، وأما عدم اعتباره فتقدم^(١) في قوله: «فقيم
احتصاصه بالمجتهدين» وأما اعتبار لادري فتقدم في قوله: «الثاني، والثالث،
ورابع» من جهة لادري، ولا يفتي بحجة لادري على الثاني، ولا
الاثنين على الثالث، ولا دون عدد التواتر في الرابع
قوله (كما يستفاد) أي كل من القولين الأخيرين.

قوله (فيستثنى عن الأولين) أي من لادري في سبب لادري ورابع، ومن
لأقوال في هذه، أي سبب لادري على لادري بمعنى أن من عنه وفاق عائني
والصادر من شتره لا يفتي بحدوث جهده من جمع من بعض، وبسبب
الرابع على الثاني بمعنى: أن من لم يعتد منهم وفاق العائني والناظر اشتد
انقراض غالب عليه العصر.

وقوله: (وعلى الأخيرين من الثاني / والثالث)، أي ومن اعتبر منهم وقد
عائني دون لادري، شتره عرض أهل بعض ومن اعتبر منهم وقد لادري
دون لعائني شتره انقراض عنه عصر كنهه.

(١) ما بين معكس من سبب من سبب.

وقيل: «يُشترط في السكوتي»، وقيل: «إن كان فيه مهلة»، وقيل: «إن
بقي منهم كثير»، وأنه لا يُشترط تخادي الزمان، وشرطه إمام الحرمين
في الظني: «أن إجماع السابقين غير حجة» ...

وقيل: «يُشترط الانقراض (في الإجماع) (السكوتي) يُضفيو بخلافه
القول^(١)، وسياق.

وقيل: «يُشترط لادري (إن كان فيه) أي في جمع عنه (مهلة)
بخلاف ما لا مهلة فيه كقول ابن أبي عمير، وإسحاق بن عمار، ولا يفتي إلا بعد
إجماع النظر^(٢)».

وقيل: «يُشترط الانقراض (إن بقي منهم) أي من المجتهدين (كثير) كعدم
المرجع خلاف بعض، ولا عنه به، وشتره حجة بعض ما عد التفتيش^(٣)».

نقطة وأعلم أن مقتضى اشتراط الانقراض وخوار الرجوع قد يكون بحجة الإجماع
قله، لكن قدح عددهم في استمرار حجة رجوع بعض المجتهدين.

(١) قاله القاضي: أبو الطيب والحسين، واختاره لأحكام (١١/٢١٦)، وسماه
(٥١٢/٤).

(٢) قاله بعض الشافعية، «البحر» (٤/٥١٣).

(٣) قال الروكني في «البحر» (٤/٥١٣): «مسألة القاضي في عصر التصديق».

الشرح وأجاب المحرر بأن نقص ما ذكر مشروط بعدم الاتفاق بعد على أحد الشقين، وهذا واحد فلا تغلق فيه

والخلاف مبني على أنه لا شيء، ط. بق. في بعض النسخ، في الاستدلال على الاندفاع مطلقاً قطعاً.

وفيما نسه النصف ان لزامه والامني الثلاث . ومع ان لزامه
جوز والامني منع^(٣).

لثامنة وقال إمام الحرمين «له من ضاعفني». ويذكر ذهب في حواشي طبعته كثيرة، وقراء المتأخرون^(١٠)، وهو ما رخصه النووي في شرح مسلم.

(١) كما وقع له ذلك في الإتيان، (٣٧٥/٢)، وروى الحاجب، (٢٥٤/٢)، ثم نقله إلى هنا، وفيه تعالي أعلم.

(٢) الماحصول للإمام: (١٤٦/٤).

(٣) الأحكام للأمدى: (١/٢٣٥).

[illegible]

(٥) كتابي المنصهر، (١٤٦/٤)، والبيضاوي في المنهاج، (ص: ١٣٧)، والقرطبي في شرح المنهاج، (ص: ٣٢٨)، وابن الحاجب في المنصهر، (٤٣/٢)، والزرزقي في البحار، (٥٣١/٤).

والحق (وأما) الاتفاق (بين عيرهم) أي من محبيتي بعد سيرة خلاف ذلك مودوا
 وشبه عيرهم (والأصح) أنه (تحتج إن طال الزمان) أي من أجل الخلاف. إذ
 لو اختلف وجه في سيرة أحد أظهر لمحبيهم. خلاف ما إذا فقه فقد لا يظهر
 لهم ويظهر لغيرهم.

وفيل . حم مصت حبرا مقطوع خلاف له المحتجب دومه مطلق

لِلْآيَةِ قَوْلُهُ / (إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) نَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمَ مِنْ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ .

(١) «أحفظ من عهد في زمانه من عروب، من غير خلافهم عن ذلك، ولم يوجد به نكير ههنا
بشور بعد ذلك، من بعدهم عن أحد من عروب بحيث يصح عن إسهاده نص» إلى القول
الأخر أم لا؟^١ تختلف إجابته على ثلاثة مقامات، الأول: أصبح مصنف، فانه استفاد
«أخاذه» و«أبى» حقه حقيقة، فانه شعبة وإلكية وثابت يجوز أن يفسر الزمان
ويصح أن يقال الزمان، فانه بناءً عروب، واختاره مصنف «فوقع العروب»
(٢) (٤١٩) شرح الفصح، (وهو ٣٢٩)، «والزمان» (٢٧٩/١)، «البحر» (٥٢٣)،
«شر» لكونه (٢٣٩/٢)

[الإجماع السكوتي]

أما السكوتي فثالثها: «حجة، لا إجماع»، ورابعها: «مشرط الانقراض»

(أما الإجماع السكوتي) أن يقول بعض المحتسب حكى وبكت اسقون عنه بعد العلم به، إلى آخر ما يأتي في صورته (فثالثها) أي لا خلاف: «أنه حجة لا إجماع» وثانيها «أنه حجة وإجماع» لأن سكوت نفسي، مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة.

ونفي الثالث اسم «الإجماع» لاختصاص مطلقه عند القطعي، أي المقطوع فيه بالموافقة بخلاف الثاني، كما يأتي.

وأولها: «ليس بحجة ولا مرجح لأجل السكوت» فإنه كخوف والمهمة والتزدد في المسألة، ونسب هذا يقول شافعي «حد من قوله» لا يُنسب إلى ساكت قول.

فالثاني قوله (بعد العلم به إلى آخر ما سيأتي) أي من قول السكت مُحرِّداً عن أمانة رضى وسخط، ومن معنى مُهْنة لظن عادة، وكون مسألة حتمية، وتكليفية. فالمراد بالعلم ما يشتمل الظن.

قوله (لاختصاص مطلقه) أي مطلق اسم الإجماع كما صرح به بعد

(١) قال أبو بكر الصري ما وأبو هاشم من الميزة البحر (٤/٤٩٧).

(٢) قاله أكثر جمع، والمناكية، والشافعية، وجمهور طي عند جمهور، وقطعي عند جمعة (معجم: ٢/٤٢٨)، مختصر ابن الحاجب (٢/٣٨)، الأحكام (١/٢١٦)، البحر (٤/٩٥)، شرح بكونية (٢/٢٥٣).

(٣) نسبة إليه إمام الحرمين في البرهان (١/٢٧١)، والقرظلي في المستصفى (١/٥٥٦)، وبراوي في المختصر (٤/١٥٦)، وحاتره.

(ورابعها) «أنه حجة» (مشرط الانقراض) لأن ظهور لحالته بينهما بعدة بخلاف ما قبله»^(١).

فثانيه قوله (وثيب هذا القول للشافعي) الناسب له القاضي أبو بكر حيث حذره، ونقله عن الشافعي، وقال: «إنه آخر أقواله»

فإنه (أخذ من قوله) أن شافعي «الأنسب ساكت قول»، فورد عليه بأن الشافعي استدل في مواضع بالإجماع السكوتي؟ وأجيب بأن لا نسبه إليه استدل فيها به فقط، بل به مع ظهور قرينة الرضى من الساكنين.

(١) قال أبو علي حاشي، حذري، وأنه، ونسبه من قول من كثر أصحابه، وقال أنه الصحيح، ونسبه لأبى هاشم بعدة من حذري من أصحابه، وحذري من أصحابه، وسامعي، ورواي في أبو إسحق، وهو - معي - إنه صحيح لأبى هاشم لأصحابه، وقال شيخ في مجمع له كتب «البحر» ٤١/٤٩٨.

قال أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي نول - ح - رحمه الله - حجة ساهل، لأن استدلال من أبي حنيفة ومن وافقه أنه حجة كفي في المختصر (٤/١٥٣)، والأحكام (١/٢١٦)، والبحر (٤/٤٢٨)، والمعجم (١/٢١٦)، والمختصر من حاشية (٣٧/٢)، والمختصر في الشافعي (١/١٣٣)، والشرح لمفهوم (ص ٣٣٠)، والإجماع (٢/٣٨١)، وجمعه ان بعد أن حجة واحدة، أو أنه إجماع مختصر، والله على أعلم.

للمثل والصحيح حجة، وفي تسميته إجماعاً خلّف لفظي، وفي كونه إجماعاً
تردّد متاراه: أن السكوت المحرّد عن أمارة رضاء وسخط مع تلوع
الكل، ومضّي مهلة النظر عادة عن مسألة اجتهدية تكليفية هل يغلب
ظن الموافقة؟

التلويح (والصحيح) أنه (حجة) مضد، وهو ما يتعلّق عليه قبول شيء وكسب واد
الرافعي: «إنه المشهور عند أصحابنا، وهل هو حجة؟ فيه وجهان»
(وفي تسميته إجماعاً خلّف لفظي) (١) وهو ما حثف فيه سوراً في الثالث
قيل: «لا يسمى لاحصاء مصدق لا حجة بالمصديق في المقصود به»، وفي
«يسمى لشعور الاسم به، وبمقدار السكوت» لا بد من مقصود به»

(وفي كونه إجماعاً) حثفه انتردّد متاراه: أن السكوت المحرّد عن أمارة رضاء
وسخط مع تلوع (كل) أي كسب محدد به فعه (ومضّي مهلة نظر عادة عن
مسألة اجتهدية تكليفية) فإن فيها مضطرباً حكمه وعدمه الساكنون-وهو
صورة السكوت (هل يغلب ظن الموافقة) أي مع فقه ساكنين لعدم

للأشياء قوله (لشعور الاسم له) رد عن دعائه بأنه لا يسمى إجماعاً

قوله (وإنما يقتضيه السكوت) لانصراف المطلق إلى غيره) أي وهو لا يبي
شعور الإجماع له كي أن حدث يشمل الأكبر وإن كان مضمناً بصرف إلى
الأصغر

(١) نقله الزركشي عنه في «البحر» (٤/٤٩٧).

(٢) قال الرويحي في «البحر»: «وهذا الخلاف راجع إلى الاسم لأنه لا خلاف أنه حجة في
إساعه وعزمه بحيث تصدق: «البحر» للزركشي: (٤/٤٩٧).

قيل: «نعم، نظراً للعادة في مثل ذلك فيكون إجماعاً حقيقياً عند عربيه
عنده وإن سعى بعضهم لمصير به (إجماعاً) «وحيث لا يكون
إجماعاً حقيقياً فلا يصح به» (٢)

ويوجد تصحيح الأول من تصحيح «أنه حجة» لأن مدركة المذكور هو
مدرك ذلك

وفي هذا كلامه حثف حاصل لأجل ثلاثة لمصدر بها مسألة، وبأن
مدركة، وفيه منه حجة ما ينسب إليها ما احتجف، وبأن ذلك من وعده
الشارح، زائدة على غيره.

للأشياء قوله (لأن مدركة) أي الأول.

قوله (المذكور) أي بقوله: «نظراً للعادة في مثل ذلك».

قوله (هو مدرك ذلك) أي بقوله بأنه حجة، ومدركه هو قوله في هذا، لأن
شكوت بعينه في مثل ذلك نص من موافقة عده، فمدرك في القوانين واحد
وهو ذلك لعدده تغيب ظن موافقة الساكن للقبائل.

قوله (وفي هذا الكلام) أي وهو قول المصنف «وفي كونه إجماعاً»

قوله (المدركة) أي حاصل لأجل ما حاصل الثاني والثالث أن لسكون حجة،
ومدركه، أنه إجماع حقيقياً في ذكره وإن سعى كسب عنه اسم الإجماع، وحاصل
الأول أنه ليس بحجة، ومدركه: أنه ليس بإجماع حقيقة، ونسب الأول والثالث
في عدم إطلاق اسم إجماع عليه، واحتضن شيء إطلاق ذلك عليه

أي بكل حجة، كي لا يلام في (الحكمة) (١/٢١٤)، ومن سحار في شرح

السكوت (٢/٢٥١).

(٢) كي لا يعرّب في المصنف (١/١٥٥٦) راجعاً إلى محصول (١/١٥٣).

الشيء ولو آخر قوله: «مع نوع الكثر» وما عطف عنه عن قوله: «تكليفيه» اسم
من الركائز.

ولو قال: «هل يصح منه المرافعة» بدل ما قبله لسم من سكنت في رتبة
بأن يقال: «هل يُعْتَبَرُ احْتِمَالُ مَعْفَاةِ مَنْ عَفَا عَنْهُ عَذَابُ مَنْ جَحَدَ عَلَى مَسَلَّةِ

واحتراز عن السكوت المقرين بأمارَةِ الرضا فإنه إجماع قطعا، أو السخط
ليس بوجوه نص. ومع ذلك منع من كل لمحتسب... بمقتضى من
تهلة النظر فيها عاده فلا يمكن من إجماع سكوت. ومع ذلك يمكن في
عمل الاجتهاد بأن كتب نصه... يمكن تحسبه نحو عمل فضل من
خديعة، أو عكس ويسكوت عن خوف في إتيان خلاف معدوم فيها وعن
ما قيل في الثانية لا يدل على شيء.

لغشبه قوله (وهي قلّة) أي وهو قول مصنف. «و صحيح أنه حجة...»
قوله (عن قوله: وتكليفيه) يعني عن قوله: «عن من أجهاده تكليفه»
يقربنة اقتضاه عن قوله: «مع بلوغ الكل» وما عطف عليه

قوله (لست من الركائز) أي لضعف. وإيراد لضعف في انه كتب من حيث
إن لمعية المذكورة يعني في معنى لمجموع ما قلنا وما بعدها، وشأن
الصفة أن تنازع عن الموصوف، لكن يختلف ذلك ركائز أخرى وهي التقارب
بين «عن» و «عن».

والن وكذا الخلاف فيما لم يستمر

والن فضل السكوت به ما... عن لمعروف... «أو» الخلاف في كونه حجة
واجماعا... «أشبهه بقوله...» (وكذا خلاصه فيما لم يستمر) أي من... منع لكل
ويعرف فيه عكس... «...» حجة لعدم ظهور خلاف فيه... «وقد لاكتفى»
بغير حجة لاحتمال... «لا يمكن» «...» بدل حاص فيه... «وقد حاص فيه بدل»
بخلاف قول ذلك القائل^(١).

... «...» من نية: «إنه حجة فيها تعمم به البلوى كنقضي»
... «...» لأن لا بد من خوضي غير القائل فيه، ويكون بالموافقة
... «...» لمخالفة بخلاف ما لم تعم به البلوى فلا يكون حجة فيه^(٢).
... «...» في... «...» عن هذه الأقوال الثلاثة فتكون مرادها هنا
خلاف من حصل حجه من غير عده لمقتضى الاستدلال في سكوت

لغشبه قوله (لخلاف في كونه حجة واجماعا) في قضية عن لمعروف منه تعدد عن
خلاف فيه بخلاف... «...» في كل منهم
قوله (بأن لم يمنع الكل) أي لا يمنع ولا ط

(١) ح. الإمام في المحصول (١٥٩/٢)، والأمد في الأحكام (٢١٦).
(٢) ح. رحمه الله في المحصول (١٥٩/٤): «استخلصوا فيها إذا قال معصية فلا بد
من عده عكس...» هذا القول إما أن يكون مما تضمنه به سدي (ولا يمكن) فإن كان
لا بد من عده عكس... «...» يكون هذا في مسألة موقفة...
ولكن لم يظهر فيجري ذلك مجرى قول المصنف... «...» في ذلك... «...»
الثاني لم يكن إجماعا ولا حجة لإحتمال دعوى البعض...
فهم الضاوي من قول الإمام «يجري ذلك مجرى...» لضعف... «...»
هذه أنه يقول صحيحه، وتضعف في شرح... (٣٨٢) «...» لا بد
كذلك... «...» لا حجة عنه كما قال في... (١٥١) «...»
لأما مع أكثر... «...» لا حجة... «...»
(٣) أي في شرحه على... (٣٨٣) «...» وفي شرحه على المحصول (٢١٥)

للان: وأنه قد يكون في دنيوي، ودينِّي، وعقلي لا تتوقف صحته عليه.

الفتح (و) علم (أنه) أي إجماع (قد يكون في) أمر (دنيوي) كسهم الخيوش، والحروب، وأمور الرعية، (و ديني) كالصلاة والزكاة (وعقلي لا تتوقف صحته) أي الإجماع (عليه) كحدوث العلم، ووحدة الصانع نسبياً في أمر المأخوذ في تعريفه لذلك.

أما ما تتوقف صحة الإجماع عليه كثبوت الباري والنبوة فلا يفتتح به بالإجماع، ولا ألزم الدور.

(ولا يشترط فيه) أي في (إجماع الإمام معصوم) ... (فصل) ... (فصل) ... (ولا يشترط) ولا يخلو الزمان عنه وإن لم يعلم عينه، والحجة في قوله فقط وغناه له^(٢).

لأنه قوله (وعلم أنه قد يكون في أمر دنيوي...) إلخ) قد علم سبحانه قد يكون في لغوي ككون الفاء للتعقيب^(٣).

فربه (كحدوث العلم ووحدة الصانع) أي ربه لا يوقف عليها صحة الإجماع لإمكان تأخر معرفتها عن صحته.

قوله (ولا يشترط) سبب لما قبله من قوله (وبه لا يشترط) فإنه عن أنه مأخوذ من الحد وإن كان معلوماً، وكذا الكلام في قوله: «ولا يُلْزَم».

قوله (والحجة في قوله فقط) بين به تحرير مذهب الشروفي، وهو أن الحجة في قول الإمام معصوم من غير نظر إلى وفاء عهده، فهي تعبيرة بشرط عدم مفصوم في الإجماع يستحق.

(١) قاله جليله لما كتبه في ربه، حاشية «تاريخ العرب» (٢: ٤٥٠)، «الأحكام» (١: ٢٤٠).

«المعصوم» (٤: ٢٠٥)، «شرح المنهاج» (ص: ١٣٢٠)، «شرح الكوكبة» (٢: ٢٧٨).

(٢) «مذهبنا» و«صلان» لا يسمى ذكره في الكتب بعينه، والله اعلم.

(٣) «نظر إمامي» (ص: ٢١٤)، «شرح الكوكبة» (٢: ٢٧٧).

(ولا يُلْزَمُ) أي لا يلزم (من مستند) ولا يُلْزَمُ بِكُنْ لَفِيدُ الاجتهاد (لأحد) في تعريفه (معنى) وهو الصحيح (فإن القول في الدين بلا مستند خطأ)^(١).

وقيل: «يجوز أن يحصل من غير مستند بأن يُلْهِنُوا الاتفاق عن صواب» و«عن قائله وقوع صواب من ذلك»^(٢) كما قال المصنف^(٣) معتزلاً به عن «الأمدي في حقه» بخلاف في أحاديث دور أبو حنيفة^(٤).

حاشية

(١) قاله جليله ... «الأحكام» (ص: ٢٤٠)، «شرح المنهاج» (ص: ٢٤٠).

(٢) «الأحكام» (١: ٢٤٠)، «شرح الكوكبة» (٢: ٢٧٨).

(٣) «الأحكام» (ص: ٢٤٠)، «شرح المنهاج» (ص: ٢٤٠).

(٤) «الأحكام» (ص: ٢٤٠)، «شرح المنهاج» (ص: ٢٤٠).

مسألة: [في إمكانية الإجماع]

الصحيح إمكانه، وأنه حجة، وأنه قطعي حيث اتفق المعتبرون لا حيث اختلفوا كالسكوتي، وما يندر مخالفه، وقال الإمام والآمدي: «ظني مطلقاً»
.....

مسألة: [إمكانية الإجماع]

الصحيح إمكانه أي الإجماع^(١) . وفي «إبه» منعت عادة الإجماع على أكل طعام واحد، وقول كلمة واحدة في وقت واحد، وأجيب بأن هذا لا جامع لهم عليه لا اختلاف فهو يهوده عليه خلاف حكمه في شيء من جمعهم عليه دليل

(و) لصحيح (أنه) بعد مكة (حجة) . في شرح من يعنى * ومن يشافق أن رسول * لأنه بعد فيه من شرح على من يرمى . فحينئذ يشرح سبلهم . وهو قد فقه . فجمعهم فكون حجة

مسألة: الصحيح إمكانه

قوله (إذ يجمعهم عليه الدليل) في دليل من ينفون عن مقصده لأن كثير من أدونه ينفق في مقصده محبته فاختار كل منهم ما يظهره من

(١) في حيف لا من تد من الحواشي والروايات الصائفة. «التيسير» (٢٢٣/٢)، «شرح صحيح» (١٣٢٢) (أحكامه ١١ (١٦٠)، «مختصر من حاشيت» (٢٩/٢)، «الحدود» (١٣٧/٢) «شرح الكوكبية» (٢١٣/٢).
(٢) «فاله حيف» (١٣٥/٢) «أحكامه» (١٦٠/١) «مختصر من حاشيت» (٢٩/٢).
(٣) «المختصر» (١٣٥/٢) «أحكامه» (١٦٠/١) «مختصر من حاشيت» (٢١٤/٢).
(٤) سورة البقرة (١١٥)

وقيل: «ليس بحجة يحرره تعنى» * فإن تدرعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول^(١) . «أقتصر على الرد إلى الكتاب والسنة» قلنا: وقد دل الكتاب على حجيته كما تقدم.

(و) صحيح (أنه) بعد حجة (قطعي) فيها (حيث اتفق المعتنقون)^(٢) عن أنه إجماع كان صريح كل من محقق حكمه لدي أحفوا عنه من غير أن يشهد أحد له بعدة حجة منهم غيره. (لا حيث اختلفوا) في ذلك (كالسكوتي) وما يندر مخالفته فهو عن الأمور بأنه إجماع صحيح به طري بخلاف فيه (قال الإمام الرازي (والآمدي)^(٣) «إنه (طري مطلقاً) لأن لمجمع عن طري لا يستحيل شغلهم، والإجماع عن قطعي غير عقي».

لأنه يره أو قد دل الكتاب على حجيته أي يعمل به رضى بكت

قوله (في ذلك) أي في أنه إجماع. قوله (فهو على القول بأنه إجماع صحيح به) هو الراجح في السكوتي، والموجود في «ما تفرع مخالفته»

(١) سورة البقرة الآية (٥٩)
(٢) بعد أن اتفق العلماء على أن الإجماع حجة حجة في كنهه بعد ما صحت عن ملاحه مدعاه.
الأول: أنه قطعي مطلقاً، قاله الحنفية. ثاني: من ينفق منه في الأمر. ثالث: مختص بدين الله المصنف. قاله المالكية. رابع: حجة إجماعية. «شرح» (٢٩/٢).
(٣) «مختصر من حاشيت» (٢٩/٢). «أحكامه» (١٦٠/١) «مختصر من حاشيت» (٢١٤/٢).
(٤) (٢٥٢، ٢١٤/٢)
(٥) «المختصر» (١٣٥/٢) «أحكامه» (١٦٠/١) «مختصر من حاشيت» (٢١٤/٢).

لكن: وأنه يجوز إحداهُ دليل أو تأويل أو علة إن لم يحرق، وقيل: لا؛
وأنه يمتنع ارتداد الأمة سمعاً، وهو الصحيح؛

الشيخ (و) غلغ من خربة حرق الإجماع (أنه يجوز إحداهُ دليل) حكاه في إظهاره.
(أو تأويل) بدلي ينفرد غيره، (أو علة) حكاه عنه في ذكره من لدل
والأولس وأربعة حور بعد ذكره (إن لم يحرق) ما ذكره من ذكره،
بخلاف ما إذا حرقه بأن قالوا: لا دليل، ولا تأويل، والعلة غير ما ذكرناه^(١).
(وقيل: لا) حور حدث ذكره مصنف لأه من أمة مسلم لم يعد لموعده
على اتباعه في الآية.

وأجيب بأن يتوعد عنه ما حدث مسلمة، لأنه لم يسمع من شيء يحرقه

لغاية قوله (أي إظهاره) أنه على ما نحدثه من لا يدل بفسه، ولمراد
بإظهاره الاستدلال به

قوله (أو علة) أي إحداهُ ساقاً على جواز تعدد الجليل.

قوله (الذي من شأن الأمة بعده أن لا يحرقوه) ليس هذا لآخره عن غيره
حتى لا يسمع فيه. بدد الأمة، من هو سمعها على مناع ارتداد الأمة
من حديث في الأمة قطع وهذا بدد في المناس منة، وذكره في المن بعدة،
وهي^(٢) أول بالاستظهار.

(١) أنه أحسن، وسننه، والشافية، والمخالفة. «الفتاوى» (٢/٢٣٧)، «مختصر ابن
الحاج» (٣/٢) «شرح صحيح» (ص ٣٣٣)، «المختصر» (٢/٢٠٦)، «الحكم»
(١/٢٣١)، «البحر» (٤/٥٣٨)، «شرح الكوكبة» (٢/٢٦٩).

(٢) في نسخة: الأمة.

(٣) في «و» (وهو)، وهو صحيح.

(و) غلغ من خربة حرق الإجماع الذي من شأن الأمة بعده أن لا يحرقوه (أنه)
يُمتنع ارتداد الأمة في عصر (سمعاً) آخره إجماع من قبله على وجوب استمرار
الإيمان، وحق يصدق بالسمع والفقوا كما يصدق بالإجماع، (وهو) أي صانع
بإداهه سمع (الصحيح) حدث البرمدي وعده: «إن الله تعالى لا يجمع
أمتي على ضلالة». وقيل: هو إداهه شرعاً كما هو علة... من في
الحديث ما يسمع من ذلك لانتفاء في الأمة وقت الارتداد.

و حسب ما معنى حديثه لا يجمعهم على أن يوجد منهم ما يفسد
الصادق بالارتداد

سنة قوله (أو حرق يصدق بالعمل والقول) دفع به ما ينههم من الردة بعمل لا
يكون حرق بالإجماع

قوله (وقيل: يجوز ارتدادهم شرعاً) يعني أنه لا يمتنع شرعاً، بمعنى أنه
ميرد ما يدل على صانع وقوعه

قوله (وأجيب بأن معنى الحديث) (الح) حاصه أن سم الأمة صدق
عليهم من الارتداد فيمنع أن يقع منهم لأنه إجماع على ضلاله، وحديث
بفسه

(١) أنه أحسن، وسننه، والشافية، والمخالفة. «الفتاوى» (٢/٢٣٧)، «مختصر ابن
الحاج» (٣/٢) «شرح صحيح» (ص ٣٣٣)، «المختصر» (٢/٢٠٦)، «الحكم»
(١/٢٣١)، «البحر» (٤/٥٣٨)، «شرح الكوكبة» (٢/٢٦٩).

لأن لا اتفاقاً على جهل ما لم تكلف به على الأصح لعدم الخطأ، وفي
انقسامها فرقتين كل غلط في مسألة تردّد متاراه: هل أخطأت؟

البرهان (لا اتفاقاً) أي لانه في عصر (على جهل ما) أي شيء، لم تكلف به، ما لم يمتنع
كالتفصيل بين عصر وخديعة، فانه لا يمتنع (على الأصح لعدم الخطأ) فيه^(١)
وقيل: «يتمتع» ولا كان الجهل ميلاً لها فيجب اتباعها فيه، وهو باطل.
وأوجب يمتنع أنه سبيل لها لأن سبيل الشخصي ما يختاره من قوله أو فعله،
وعدم العلم بالشيء ليس من ذلك.

أما اتفاقاً على جهل ما تكلف به فيمتنع قطعاً

(وفي انقسامها فرقتين) في كل من مسألتين متشابهتين (كل) من الفرقين
(يخطئ في مسألة) من المسائل (تردّد) للملأء (متاراه: هل أخطأت) بصرى
مجموع المسائل فيمتنع ما ذكر لا يمتنع، حصاً عنها يحدث لاسي^(٢)، أو لم
يخطئ، لا بعضها بصرى كل مسألة على حدّ ولا يمتنع وهم الأقرب^(٣)،
ورجحناه الأمدى، وقال: «إن الأكثرين على الأول»^(٤).

الملاحظة قوله (كالتفصيل) يوجب أنه نظير، ويحتوى وهو الظاهر أنه مثله
بمكلف به.

(١) قاله الخصية والمالكية والشافعية والحنابلة. «شرح التفهيم» (ص: ٣٤٣)، «مختصر ابن
حاجية» (٢٣/٢)، «الأحكام» (٢٣٧/١)، «المصول» (٢٠٧/٤)، «شرح الكوكبة»
(٢٨٣/٢)

(٢) وهو قاله الحنفية «شرح الكوكبة» (٢٨٤/٢)

(٣) قاله الحنفية والشافعية «شرح الكوكبة» (٢٥٢/٣)، «مختصر ابن حنبل» (ص: ١٠٩)

(٤) «الأحكام» (٢٢٩/١)

.....

البرهان

البرهان (وفي انقسامها فرقتين) (الح) (احسنه) هو خور مفسرهما فرقتين^(١)
كل فرقة محصية في مسألة واحدة أخرى كالتفصيل فرقة على ما يترتب في الموضوع
وحيث، في مسألة واحدة على وجه واحد، بل فرقة أخرى على عكس ذلك

(١) «مختصر ابن حنبل» (ص: ١٠٩)

لأنه لا إجماع يُصاد إجماعاً سابقاً خلافاً للبصري؛ وأنه لا يُعارضه دليل، إذ لا تعارض بين قاطعين، ولا قاطع ومظنون . . .

الشيخ (و) علم من حرق فرق لإجماع الذي من شأنه لأئمة عدة لا حد فقه (أنه لا إجماع يُصاد إجماعاً سابقاً خلافاً للبصري) أي عند الله في جوابه ذلك فإن «لأنه لا مانع من كون الأول مغنياً بوجود الثاني».

(وأنه) أي (إجماع) عن نصيبه في نصيبي (إجماع) دليل لا قطعي. ولا صريح (إذ لا تعارض بين قاطعين) لا صحة ذلك (ولا) من (قاطعين ومظنون) لإلغاء المظنون في مقابلة القاطع

لأنه لا إجماع يُصاد إجماعاً سابقاً خلافاً للبصري على حكم إجماع عن صفة سابقة لا يدرى به نصيبه في نصيبه (إجماع) قطعي أو تعارض القاطعين محال كما قاله الشارح [٢].

قوله (في تجويزه ذلك) أي شرعي. لا في تجويزه عقلاً. ولا في وقوعه. فهو موافق على تجويزه عقلاً، وعلم عدم وقوعه.

- (١) هذه مسألة حسنة. لا بد من إجماع كثير من أهل الإجماع لأنهم فيها مذهباً. أحدهم حر (إجماع) شيء. فانه حجة بناء على شرط يعرض لبعض أئمتهم عدم جوره. قال جمهور: «أنه أن يكون لإجماع الذي من غير أهل الإجماع الأول. وفيها أيضاً مذهبان. أحدهم يجوز. فانه حجة بناء على شرط عدم الجور. قال الجمهور: «كشف الأسرار» (٤٨٠/٣). «لجرح» (٤٥٨) «شرح الكوكب» (٢٥٨، ٢) (٢) ما بين معكوفين ساعد من «هـ» و«ب» و«ج» وأنته من «الشيء» (٣٠٧/٢)

بأن وأن موافقته حراً لا تدل على أنه عنه، بل ذلك الظاهر إن لم يجد غيره

الشيخ (وأن موافقته) أي (إجماع) حراً لا تدل على أنه عنه (حراً) يكون عن عنه. «وأنه شغل من ساعد على إجماع عنه» (بل ذلك) أي كونه عنه. هو (الظاهر) إن لم يوجد غيره (سواء) لا تدل من مسند. كما تقدم. فرب واحد فلا حواجز أن يكون الإجماع عن ذلك الغير.

ومن هذا سبب لا يصدق

«عطف هذا المسند على ما قبله وإن سببه على خرمه حرق (إجماع) مسند» «وإن سببه من ذلك مع الإحصار»

لأنه قوله (فلا) أي فلا يكون الظاهر كون الإجماع عن ذلك الغير

(١) قاله الخواجه جلال الدين عبد الله البصري «المحصل» (١٩٣/١) «الشفع» (٢٦/٢)

لذلك وكذا المشهور المنصوص في الأصح؛ وفي غير المنصوص تردّد.

ينبغي (وكذا) المجمع عنه (المشهور) بين الناس (المنصوص) عليه كحل أسع
 حادثة كافر (في الأصح) (المدغم) وقيل: لا يجوز أن يخفى عنه
 (وفي غير المنصوص) من اشهور (تردّد) قيل: انكف حادثة شهيرة (١)
 وقيل: لا يجوز أن يخفى عليه (٢).

مفاتيح

ولا يكفر جاحداً الخفي ولو منصوصاً.

ولا يكفر جاحداً (المخفي) عليه (الخفي) (١) بأن لا يعرفه إلا الخواص كفتاد
 الخج راجع من يوفد (ولو) كان خفي (منصوصاً) عليه كاستحقاق
 بيت الارس سُدس مع بيت القلب، فبه فصي به لبي كذا كما رواه
 البخاري (٢)

ولا يكفر جاحداً المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعاً (٣).

الدين

- (١) قاله حقه، حاشية، راجع، نصف، واثق، لا ركني في (٢٧/٢)
- (٢) فرائع الرحمن (٢/٢٤٥)، شرح الكوكبة (٢/٢٦٣).
- (٣) قاله المأذنة والشافعية جمع من الخفية والخاصة، واعتاره الإمام في المصنوع (٤/٢٠٩)،
 والأمل في الأحكام (١/٢٣٩)، والمض في شرح المختصر (٢/٤٤)، والنوري في
 أصل (١/٦١)، كني في البحر (٤/٥٢٥)، وشرح الإسلام هنا،
 موضح لرجح (٢/٤٤٦)، وشرح الكوكبة (٢/٢٦٣).
- (٣) قاله حاشية، شرح الكوكبة: (٢/٢٦٣).
- (٤) قاله حقه، وذاك في (٢٧/٢)، شرح (٢٧/٢)، شرح (٢٧/٢).

شعبه (١/٣٧١)

- (١) حقه، حاشية، راجع، نصف، واثق، لا ركني في (٢٧/٢)
- (٢) فرائع الرحمن (٢/٢٤٥)، شرح الكوكبة (٢/٢٦٣).
- (٣) قاله المأذنة والشافعية جمع من الخفية والخاصة، واعتاره الإمام في المصنوع (٤/٢٠٩)،
 والأمل في الأحكام (١/٢٣٩)، والمض في شرح المختصر (٢/٤٤)، والنوري في
 أصل (١/٦١)، كني في البحر (٤/٥٢٥)، وشرح الإسلام هنا،
 موضح لرجح (٢/٤٤٦)، وشرح الكوكبة (٢/٢٦٣).
- (٣) قاله حاشية، شرح الكوكبة: (٢/٢٦٣).
- (٤) قاله حقه، وذاك في (٢٧/٢)، شرح (٢٧/٢)، شرح (٢٧/٢).

الكتاب الرابع
في القياس

الكتاب الرابع في القياس

وهو محل معلوم عن معلوم في علة حكمه عند الحاصل. وإن خصص
بالصحيح حذف الأخير.

الكتاب الرابع في القياس^(١)

من أدلة خبره (وهو محل معلوم عن معلوم) من العلم بمعنى التصور
أي إلحاقه في حكمه (المساواته) مضافاً للمفعول أي لمساواة الأول انتهى (في
علة حكمه) بأن توجد نتائجها في لأول (عند المحاول) وهو محتجذ واقع ما في
منس لأم لا. بأن صهر عطفه فصول الحد القياس لعدم كانه صحيح

الكتاب الرابع في القياس

قوله (معلوم) عز به يشمل جميع ما يجري فيه لقياس من موجود وغيره مما
يُعلم، والمراد بالعلم ما يشمل الاعتقاد والعقل
قوله (المساواته في علة حكمه) فيه تنبيه على أن القياس لمعرف خاص بها
علته متعدية، إذ القاصرة لا مساواة فيها.

قوله (وهو المجتهد) جرى فيه على الأصل أو على شعور المجتهد للمجتهد
لطلق وللمجتهد المقيد، وإلا فالخامس أعم منه. وقد قال العراقي: «ولم نمر
بالمجتهد يشوب لمقيد» الذي / بنفس على أصل إمامه^(٢)

(١) القياس هو في معنى حد من حد، وهو يقال: «ما لا يحد به» أي قدرتها
بذلك «الحد لحد» (١٨٦/٦١)، «الحد لحد» (١٦٦/٣)

(٢) في «الحد» «الحد»

(٣) «شرح جمع الحوام» بولي الدين العراقي (٦٤٧/٣)

الدين وهو حجة في الأمور الدينية، قال الإمام: «اتفاقاً» ...

يخرج (وإن خصص المحذور - «الصحيح») في قصر عنه (خُذِفَ) من الحد
(الأخير) وهو «عبد حرم». فلا يشترط حسد إلا «صحيح لا يفسد»
ساواة مصنفه من حيث نفس الأمر، «حسد» من صفته «فساده» معممٌ به
كالصحيح.

(وهو) في الفساد (حجة في الأمور الدينية) كإلادته «قال الإمام
الرازي: «اتفاقاً»^(١) أسنده إليه لئلا من عهده.

لأنه قوله (والعائد قبل ظهور فساده مضمون به) من باب «رجحان حداه لا بد
يجب على المجتهد اتباع ظنه وإن كان فاسداً في الواقع

بأن وأما غيرها فممنعه قوم عقلاً، وابن حرم شرعاً، وداود غير الجلي،
وأبو حنيفة في الحدود والكمالات، والرخص، والتقديرية ...

(وأما غيرها) كالشرعية (فممنعة قوم) به (عقلاً) قال: «أله طريق لا يؤمن»
فيه خصص، «بعض مانع من شؤك ذلك» في معنى به مرجح به كنه
لا معنى له فحينئذ، «كتب عنه ادخله صواباً»

(و) معنى «ابن حرم» شرعاً قال: «الأنصوص ستبوعت جميع حوادث
بالأساء اللغوية من غير احتياج إلى استنباط وقياس» «فد لا نسبه»

(و) مع (داود غير الجلي) من خلاف حتى «نفس» لا «أول»
والمساوي^(٢) كما يعلم مما سيأتي.

و «فد» في شرح لمحقص: «عن أنه لا يُكره نفس لأولى» وهو ما يكون
نفساً حكمه في «مع أن» من «أول» لا «أول» كما سيأتي.

لأنه قوله (فمنعه قوم) عدم به وإن نظره لأنه عن أن «نفس» عدم الحجة الذي
هو «فد» كلام المصنف بصلاح بكلامه، «بإخلاف» أي هو في عدم حوز
القياس، لا في عدم حجته.

قوله (بمعنى أنه مرجح لتركه) أي إن كان الخطأ معصوناً، بدله كان مؤمناً
يكن ذلك مرجحاً لترك القياس، بل لسلوكه.
قوله (بالأساء اللغوية) معصوناً - «بمعنى»

(١) قوله «أسنده» أي شجعه، «نظام» و«جلى» (لكن في من معصية الأئمة) (١٠٧٧٢)

(٢) «الصحيح» لا «حرم» (١٠٧٦٦)

(٣) «المعصون» أي «محرر» (١٠٧٦٦)

(٤) «مع» يخرج عن «معصية» ابن حاتم (١٠٧٦٦)

الشيخ (و) معه (ابن عديان) ما لم يضطر إليه، بوقوع حادثة لم يوجد نص فيها فيجوز القياس فيها لمخارجة. بخلاف ما في منع فلا يجوز القياس فيه لانتفاء المائدة^٢ هذا فائدة نعميل في إيراد وقعت بنت لمسألة

للحاشية

(و) معه (قوم في الأسباب، والشروط، والموانع) قال: «أذن قياس فيها عرجها عن ... يكون كدلت و يكون المعنى مشترك بينهما وبين معيبي عليها هو استنباط واستدلال، لا خصوص انقياس عليه، وليس»
وكتب ابن عديان لا عرجها عن ذكره، والمعنى مشترك في أنه كما هو علة لها يكون علة لها بسببها، مثله في السبب: قياس اللواط^(٢) على الزنا بجماعه بالاجح فرج في وجع عجزه ثم عايشه في

حاشية (و) (و) واجب بان القياس لا يخرجها عما ذكر) أي عن كونها أساساً، وموضع وقوله (والمعنى/المشترك فيه [كما]^(٣) هو عليه لها [يكون علة لما ترتب عليها]^(٤) أي للأسباب، والشروط، والموانع، أي يجعلها لذلك بكونه علة ترتب عليه أي من الأحكام.

هذا، والأساس بمقتضى كلامه المانع أن يقول: «لكن هو علة لأحكامها بكونها هي أصل علة لها» لكنه حينئذ يفتي عن حوار تعدد المعنى

- (١) حاشية على السبب، السبب، مع قياس على معيبي، عرجها عدم
- (٢) قوله حاشية، السبب، مع قياس على معيبي، عرجها عدم
- (٣) حاشية المعنى، (٢٥٣٢)، مع قياس على معيبي، عرجها عدم
- (٤) المراجع (٥٥٣٢) المراجع (٢٥٣٢) مع قياس على معيبي، عرجها عدم
- (٥) أتفق العلماء على تحريم اللواط، لكنه حاشية على حاشية عن ثلاثة مذاهب، الأول: الرجح مطلقاً، قاله في حاشية، الثاني: الرجح حاشية، حاشية، فإنه الشافعية الثالث: لا حاشية فيه حاشية حاشية (٢٥٣٢)، حاشية (٢٥٣٢)، حاشية (٢٥٣٢)
- (٦) حاشية (٢٥٣٢) حاشية (٢٥٣٢) حاشية (٢٥٣٢) حاشية (٢٥٣٢)
- (٧) ما بين معيبي، حاشية (٢٥٣٢) حاشية (٢٥٣٢) حاشية (٢٥٣٢)
- (٨) ما بين معيبي، حاشية (٢٥٣٢) حاشية (٢٥٣٢) حاشية (٢٥٣٢)

- (١) هو عديان بن محمد بن محمد بن الفضل، الفقيه، شيخ هرايز، وفيها «كل ثقة ورعاً جعل المعنى» وقد كتب كتابه مفيد «متاخرات الأحكام»، وشرح العبادات، توفي سنة ٤٣٣ هـ الموافق سنة ١٠٤٢ م (٦٥/٥).
- (٢) وأما حاشية (٢٣٥٥) كني في حاشية (٢٣٥٥).

الخاصة قوله (مثاله في السب... الح) ظاهره، ومثله في الشرط: قول حنفي في الخلد في الرين: «عقوبة لا يشترط فيها (سلاة) فلا يشترط في الرحمة»^(١)، ومثله في المانع: قول الشافعي في الإحرام «لمنع منك الصيد مدة فمعه دراهم كلبس المخط»^(٢).

للمن وقوم في أصول العبادات، وقوم الحاجي إذا لم يرد نص قضائي
الدرك:

الشيخ (و) معناه (قوم) في أصول العبادات) فهو حوزة الصلاة بالإيحاء انفسه عن صلاة القاعدة بجامع المعجز، قالوا: «لأن النواحي تنوقر عن فعل أصول عبادات، وما سئل به. وعدة نقل الصلاة بالإيحاء لني هي من ذلك يدل على عدم حارها. فلا يشترط حوزة لها بانفس» ووقع ذلك سمعه ظاهره

الخاصة قوله (مما حوازل الصلاة بالإيحاء) أي بالإيحاء بالحاجب ونحوه، لا بالرأي لأنه ليس بانفس في صلاة ساقية في السفر عن الراحلة^(٣)، وعليه كان الأولى أن يقول بدل قوله «عن صلاة القاعدة»: «عن صلاة المؤمن برأيه» كما قال غيره^(٤).

(١) قاله الكرعي من الحنفية وأبو علي حامي من معتزلة، انصفه (٣٤٨/٥)، «البحر» (٧٣/٥).

(٢) منها ما... سئل في صحة الصلاة... من يعوق في السفر (١١٠٥) عن سبيل عن عبدالله بن عمر... من الله عنهم... أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح عن ظهره وأحياناً حيث كان وجهه، يومئذ برأيه، كان من عمر بمعله (٣) كالأمام في المحصول، (٣٤٨/٥)

(١) انصح به ط الإسلام في الرجم عند الحنفية، قال الرغزاني في «المطبعة» (٤٩٧/٣): «إذا رجم حد وكذا... رجم حد بالحدية حتى يموت... وإحصان الرجل أن يكون حراً... عذراً... بانفس»

(٢) انصح به صاحب الشريفي (١٠٦٦-٧٠٤)

الشَّيْخ (و) (مَعَ قَوْمٍ) مَعْنَى الْخَاجِي (أَيِ الَّذِي تَدْعُو أَحَاجَةً إِلَى مَقْصِدٍ) (إِذَا لَمْ يَرِدْ بَعْدَ عَنِ وَفْقِهِ فِي مَقْصِدٍ) (كُضَيَّانِ الدَّرَكِ) وَهَذَا صِيَغُ الشَّرْحِ لِلْمَشْتَرِكِ إِنْ حَرَجَ الْمُبْعُ مَسْتَحَقًّا لِمَعْنَى مَقْصِدٍ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى مَعْنَى عَلَيْهِ اسْتِشْرَاحٌ وَالْأَصَحُّ صَحَّتْ عَمُومُ حَاجَةٍ إِنْ مَعْنَى الْعَدَاءِ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ قَبْضِ الشَّيْخِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْوُجُوبِ حَيْثُ يَجْرُجُ الْمُبْعُ مَسْتَحَقًّا^(١).

وَالْمَثَلُ غَيْرُ مَقْصِدٍ وَفِي حَاجَةٍ دَاعِيَةٌ إِلَى خِلَافِ النَّاسِ لِأَنَّ نَفْسَ قَوْلِهِ: «الْحَاجِي» بِمَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى خِلَافِهِ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مَأْخُودَةٌ مِنْ أَسِ الْوَكِيلِ^(٢)، وَفِيهِ: «أَعَدَّ» غَضَبٌ حَتَّى دُنِيَ مِنْ سَبَبِ تَحْجِزِ بَيَانٍ عَلَى وَفْقِهِ مَعَ عَمُومِ حَاجَةٍ إِنْ فِي مَعْنَى عَمُومِ حَاجَةٍ إِلَى خِلَافِهِ هَلْ يُعْمَلُ بِذَلِكَ الْقِيَاسُ؟ فِيهِ خِلَافٌ.

الْمُتَابِعَةُ قَوْلُهُ (وَمَنْعَ قَوْمِ الْقِيَاسِ الْحَرَمِيِّ) مَقْصِدُ كَلَامِهِ أَنَّ هَذَا خِلَافٌ لِلْأَصُولِ، قَالَ الْعَرَفِيُّ نَعْمَا لِدَرْكَشِيِّ^(٣): «وَلَا يُعْرَفُ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ، وَإِنْ حَكَاهُ عَنْهُمْ ابْنُ الْوَكِيلِ»^(٤).

(١) «الْبَحْرُ» (٥/٧٢)، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٢/٢٧٢).

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَكِّيٍّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، صَدْرُ الشَّرِيعَةِ، الشَّهِيرُ بِإِسْمِ الْوَكِيلِ، بَشَأَ بِمَشَقِّهِ وَتَفَقَّهُ عَلَى وَالِدِهِ وَعَلَى كِبَارِ مَقَاهِدِ عَصَرِهِ، وَاحِدُ الْأَصُولِ مِنَ الصَّيْغَةِ الْهَنْدِيَّةِ، كَانَ أَحَدَ رُؤَسَاءِ فِي الْفَلَاحَةِ وَالْحَافِظَةِ وَالذَّاكِرَةِ وَشَيْخِ الشَّافِعِيَّةِ فِي زَمَانِهِ، وَإِذَا مَا يَضْرِبُ بِهِ الْفَنُّ، وَلَهُ مَسَاهِدَاتٌ حَسَنَةٌ مَعَ أَبِي ثَيْمِيَّةٍ، وَحَرْنِ ابْنِ ثَيْمِيَّةٍ لَا يَبْلُغُ مِائَةً وَقَالَ: أَحْسَنُ اللَّهُ هَذَا الْمُلْحِقَ فَبَكَ يَا صَدْرَ الشَّرِيعَةِ، وَأَثَارُهُ: الْأَشْيَاءُ وَالظَّاهِرُ، مَاتَ سَنَةَ ٧١٦ هـ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِمَكِّيٍّ. (٩-٢٥٣).

(٣) «شَيْخُ الْمَنْعِ» دَرْكَشِيُّ (٢-٣٥).

(٤) «لَعَنَ أَهْلَهُ» نَعْرَاجِي (٣-٦٥٠).

وَذَكَرَهُ فِي مَقَامِهَا صِيغَةُ مَشَقِّهِ، وَهُوَ مَثَلُ مَشَقِّ لِكُلِّ شَيْءٍ الْمَسْأَلَةُ، وَمِنْهَا: وَهُوَ مَثَلُ لِلْأَوَّلِ: صَلَاةُ الْإِنْسَانِ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَنَاقِبِ الْأَرْضِ وَمَعَارِبِهَا، وَعَنْدَهُ وَفْقُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، نَقِصَ بِمَنْصَبِ حَرَمِهِ، وَعَنْهُ لَيْسَ بِإِلَّا صَلَاةٌ عَلَى عَائِلِهِ، وَحَاجَةٌ دَاعِيَةٌ بِذَلِكَ مَعَ الْمُصَلِّي وَالْمُصَلِّ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَرِدْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَيَانٌ لِلذَلِكَ^(١).

وَحَاجَةٌ مَعَ مَعْنَى شَيْءٍ لَا يَكُونُ لِمَعْنَى عَمُومِ حَاجَةٍ، وَفِي ذَلِكَ مَعْنَى عَمُومِ حَاجَةٍ، وَفِي ذَلِكَ لَوْلَا مَا دَعَى مِنْ مَعْنَى دَلِيلٍ إِلَى آخِرَةٍ، وَفِي ذَلِكَ: «قَدْ مَقَامُ الْقِيَاسِ عَلَى عَمُومِ الْحَاجَةِ».

بِمَعْنَى مَعْنَى (وَكَمَوْا) مَعْنَى صَحَّةُ صَلَاةٍ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْعُرُوفِ، هُوَ فَيَدُ لَوْ قَوْعُهَا كَامِلَةٌ، إِذَا صَلَّاهُ / بِمَا تَكْمِيلُ مَكْرُومَةٍ^(٢).

بِمَعْنَى (مَعَارَضَةُ عَمُومِ الْحَاجَةِ) لَمْ يَكُنْ مَعْنَى حَاجَةٍ بِمَحْدُوفَةٍ، أَيْ عَمُومُ الْحَاجَةِ إِلَى خِلَافِهِ مَقْصِدُ الْقِيَاسِ، وَفِيهِ «مَعْلُوقٌ بِمَعَارَضَةٍ».

بِمَعْنَى (قَدْ مَقَامُ الْقِيَاسِ عَلَى عَمُومِ الْحَاجَةِ) حَتَّى أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمُ لَهُ فَتَالَا مَعْدَمُ صَحَّةِ ضَمَانِ الدَّرَكِ كَابِسِ شَرِيحٍ، وَأَنْ يَكُونَ قَائِلًا بِصَحَّتِهِ مَسْتَحَالًا مِنْ تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ كَأَكْثَرِ الْمُفَقَّهَاتِ.

(١) هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مَعْنَى شَيْخِ مَعْنَى مَعْنَى فِي الْفَنِّ، وَحَفِظَ الْمَلْعَبَ حَتَّى قِيلَ لَهُ: شَافِعِي زَمَانِهِ، صَحَّحَ كَتَبَهُ بِهِ «سُحْرُ» وَغَيْرُهُ، وَبَنَى مَدِينَةً فِي أَمَلِهِ، وَكَانَ مَعْظَمُهَا مِنْهُ الْمَوْلُودَاتُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٥٠٢ هـ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْمَكِّيِّ (١-٢٧٧).

(٢) «وَعَنْهُ» قَالَ «حُطِّبٌ» فِي مَعْنَى «مُحَاجَّ» (١-٢٦٩).

(٣) «مَعْنَى أَهْلِهِ» الْحُطِّبُ شَرِيفِي (١-٢٨٨).

البرهان (و) مع (آخرون) القياس (في العقلية) ، فالو^١ لا سعتها عنه ما عرفت^٢ .
ومن أحرار قال : لا مانع من صمد دليل في دليل حر^٣ ، مثال ذلك : قياس
الباري تعالى على خلقه في أنه يرى سبحانه بوجوده ، إذ هو علمه البرهنة

للأشياء قوله (مثال ذلك : قياس الباري عن خلقه الخ) هذا من ضمن عدد الحكمين
بقياس الغائب عن الشاهد . وضيفة الإمام الرازي وغيره أنه لا يعيد اليقين ،
والمصوب في المسائل في صمدية صمدية مع^٤ ، مع^٥ في غيرهم عن الباري
تعالى بـ «العائب» نوع من قلة أدب

(١) قوله أبو بكر عبد بن جابر من الشافعية ، «البرهان» (٦٣/٥) ، «المصنف» (٤٤٩/٢) .
(٢) فانه عيب من من منه ومعتزلة ، «البرهان» (٦٣/٥) .

البرهان (و) مع (آخرون في النقي الأصلي) أي سقاء لشيء على ما كان قبل ورود
الشرع بأن يستقي حكمه فيه لا يتعدا قدرته ، لأنه منه مجتهد بعد البحث عنه ،
وإذ وحده شيء يشبه ذلك لا حكم فيه

قيل : لا يقاس عن ذلك للاسعاء عن القياس بالنقي لأصلي^١

وقيل : يقاس د لا مانع في صمد دليل في حر^٢

(وتقدم قياس اللغة) في محنت لأب ذكره هك أنس من ذكر معظمه له
هـ ، به عنه فلا يقاس به أعنفه

للأشياء قوله (بأن لم يجزئه) أي مدرك الحكم .

قوله (فإذا وجد شيء يشبه ذلك) أي ما انتفى الحكم فيه لا سعاء مدركه

فقوله (لا حكم فيه) صفة كاشفة لشيء .

(١) قوله لا مانع في مصنف (٣٢٦/٥)

(والصحيح) أن القياس (حجة) لعمل كثير من صحابة به متكرر شائع
مكتوب القياس الذي هو في مثل ذلك من لأصوب بعده وفي عدة وقوله
يعني: «فَاعْتَبِرُوا»^(١١)، والاعتبار قياس الشيء بالشيء (إلا) في الأمور
(لعادية، والخلقية) أي في مرجع ر بعده، حقه كفي حصص^(١٢)، أو
القياس^(١٣)، أو الحمل^(١٤)، وأكثره، فلا يجوز ثبوته بالقياس.

لأنه قوله (والاعتبار قياس الشيء بالشيء) أي لا يصدق من لغوه، وهو موجود
في قياس، إذ مر به معبر صريح في كتابه من أصغر في حد شيء.
نظير إلى النظر في حالة آخر.

قوله (إلا في العادية والخلقية) يعني أنه لا يصدق من لغوه، وهو موجود
ذلك، إذ تعدد وجهه (الحكم) في شبهة شبيهة به، وذكره مع ذلك
المقاييس من مذكور غيره (الحكم) مع ذلك، وعطف «حتى» على «والعادية»
قيل: عطف تفسير، والأوجه لا، لتقابلهما كما عُلِمَ من كلام الشارع.
والعادي في نحو في حصص كسمة بعدد، وهو المضاف، والخصي به المضاف
الخارج من أقصى الرحم خلقه، وهو المضاف إليه.

(١١) في خبر لا يـ (٢٠٣).

(١٢) في نسخة والشافعية «المع» (٢٠٣) المصنف (١٣٥٣) في نسخة «المع» (٢٠٣).

(١٣) لحققت العلماء في أقل الخلف وأكثره عن رواية مدفع مدفع في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة
عشر يوثق بإليه، قاله الشافعية والحنابلة في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)
الخفية. ثم في نسخة لا حدفا وأكثره خمسة عشر يوثق به، في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)
في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (١٥٢/١) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣).

(١٤) في نسخة الأربعة على أنه لا حد لأقل الناس، ويكتبه حماد في أكثر من مدفعين، أحمد في
أكثر من يوثق به، قاله الخفية والحنابلة والشافعية في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)
في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (١٦٥) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣).

(١٥) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)
ثم لأول أن أكثرها من الناس، في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)
والمصنف في نسخة «المع» (١٦٥) في نسخة «المع» (٢٠٣).

لأنها لا يصدق القياس فيها فراجع فيها إلى قول الصادق وفيه «يعود لأنه قد
يحدث»

(وإلا في كل الأحكام) فلا يجوز ثبوته بالقياس. لأن فيها ما لا يصدق
معناه كوجوب الدية على العاقلة^(١٢).

لأنه قوله (فلا يجوز ثبوته بالقياس) أي فلا تقاس مثلا مدفع عن حصص في أن
أقله يوم وليلة، أو أكثره خمسة عشر، وعدل إلى ذلك وإن نظيريه لا يصدق من أن
يعود «فلا يصدق» قياس حجة فيها، يعني هو ظاهر كلام المصنف إصلاحا
لكنه. إذ خلاف ما هو في عدة حجة، لا في عدة حجة.

قوله (فراجع فيها إلى قول الصادق) أي صادقي في حجة من دون حصص
والقياس، حمل، وعلى إصلاح على نحو من هذا غير ما يعرف به لأقل
والأكثر، وهذا الإخبار هو مستند الاستقراء الذي يستند إليه الشافعية وغيره
في الأقل والأكثر.

(١) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)

(٢) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)
ثلاث نسخ. ويكتبه أحمد في رواية من مدفعين مدفعين. في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)
أحمد في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣) في نسخة «المع» (٢٠٣)

لثلاث: وليس النص على العلة ولو في الترك أمراً بالقياس خلافاً للبصري.
وثالثها: «التفصيل».

البصري (وليس النص على علة) حكيم (ولو في) حاش (ترك أمر بالقياس) أي ليس أمراً به لا في حاش الفعل نحو «أكرم بداعية». ولا في حاش ترك نحو «أكرم حرة لإسكها».

(خلافاً للبصري) أي حسن في قوله: «به أمر به في الحسن، إذ لا فائدة من الفعل لا أدل حتى أنه يرد بعد ما عارض في هذه الصورة»^(١)
فإن «لا نسبه» لا فائدة في الأدل، بل لفائدة بأن مترك الحكم يكون أوقع في النفس.

(وثالثها) وهو قول من عدل بالبصري (التفصيل) أي أنه أمر به في حاش الترك دون الفعل لأن العلة في الترك المفصلة، وإنما يحصل الغرض من بعد ما لا مناع عن كل فرد مما تصدق عليه العلة، والعلة في الفعل المنصحة.

لثالثه قوله (حتى لو لم يرد التمسد بالقياس استبعد) أي استبعد الأمر بالنفس في هذه الصورة، أي صورة النص على العلة.

قوله (من العائدة بيان مترك الحكم) (باب) "مسند لماح" ١، ولو قل: «الجواز أن تكون الفائدة لبيان» مترك حكم، كان أولى بصلاح كذا ذكر الممتنع مع أن ما حبر به هنا تكرر منه في مواضع
قوله (ما تصدق عليه العلة) وهي الإسكاز مطبق سواء أكان إسكاز حراً، أم إسكاز غيرة.

(١) قاله الشافعية «الأحكام» (١/٢١٢).

(٢) قاله حاش المصنف، «أما» راجع إلى «أمر» و«أمر» راجع إلى «أمر».

(٣) أي من مترك الحكم من «أمر» و«أمر».

(٤) في «أمر» (المج)، وفي «أمر» (المسند لماح).

(٥) في «أمر» و«أمر» (المسند لماح).

البصري وقيل: «بحر بمعنى أن كلاماً من الأحكام صالح لأن ثبت بالقياس بأن يترك معناه. ووجوب مدة على العاقبة له معنى يترك هو عاقبة الحاشية هو معدود فيه كي يعاد بعد إصلاح ذات البين لا يصرف إليه من التكرار».

(والا القياس على مسح) فلا تخور لا تبدء عند اجماع بالبحر.

وقيل: «أخو» لأن نفس مظهر حكمه يشرح حكمه. و«نسخ» لأصل بين نسخ نص.

(خلافاً للعميقين) حاش نفس في منسب المذكور. وقد تقدم بوجهه.

لثالثه قوله (وهو إعانة الحاشية في الحج) لتمويل تراجع هذا بقوله هذا لا يكفي في إدراك المعنى في وجوب مدة عن حاشية من العدة التي هو المقصود.

(١) قاله شيخنا في «المع» (ص ٢٠٢).

(٢) قاله حاشية «المع» (٢٨٧/٣)، «أحكام» (١٧٤/٣)، «مختصر ابن الحاج».

(٣) (٢٠٩/٢)، «شرح كوكب» (١٨٤).

الشيء وبمحصل العرض من حصولها بعدد^(١)

فتد : قوله « غير كل فرد » بما يصدق عليه « العلة » ممنوع ، بل يكفي عن كل فرد بما يصدق عنه محض

لثلاث قوله (بل يكفي) أي الامتناع .

قوله (بما يصدق عليه المعلن) أي محته وهو هـ شـ بـ حـ مـ دـ لـ معنـ بـ هو الحكم لا محته ، والاسم بـ بـ في المنحـ

[أركان القياس]

(لثلاث)

وأركانه أربعة ، الأصل : وهو محل الحكم المثبته به ، وقيل : « دليله » ، وقيل : « حكمه »

(لثلاث) (وأركانه) أي القياس (أربعة) : مقيس عليه ، ومقيس . . معنى مشترك بينهما . وحكمة للمقيس عنه بعدد بواسطة مشترك في المقس ولما كان بغير عن لاثنتين منهما بالأصل والفرع على خلاف في ذلك ذكره في ميسر تعددها فقال لا أول (الأصل) ، وهو محل الحكم المثبته به^(١) بالفرع صفة « المحل » أي المقيس عليه .

(وقيل : دليله) أي دليل الحكم^(٢) .

(وقيل : حكمه) أي حكم المحل المذكور^(٣) .

لثلاث قوله (وأركانه أربعة) أركان الشيء أجزاء في الوجود التي لا يحصل الشيء إلا بمحصلها . وحده داخلية^(٤) في حقيقته بالنظر إلى الوجود المعنى بحقيقة هويته بالنظر إلى الوجود الذهني .

ولك أن تقول : لم / لم يذكر من أركان قياس نفس كم ذكرنا تدعى في أركان البيع . والحاكم في الحكم .

(١) وهو يعرف بمقتضى « (الحكم) (١٣١/٣) » ، وشرح بتركيب (١٤/٤)

(٢) وهو يعرف بمقتضى « معبره » شرح بتركيب (١٤/٤) ، « المخصوص » (١١/٥)

(٣) عرّفه بدر الدين البستي في « معبر » (١٧٤/٥) إلى القاصي في تصدق بغيري

(٤) « ما بين معكوفين » ص ١٠٠ ، وفي « ب » (الجهة)

الْفَرْقِ وعِدَّ الثَّانِي لَا يُعَاسَى فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي وُجُودِ الْعُقَّةِ فِيهِ ، لَمْ لَا تُدْعَى بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ مُعَيَّنٌ مِنْ إِتِّفَاقٍ عَلَى أَنَّ عِدَّةَ كَدٍّ وَمِثْلِهِ طَعْمٌ مُرَدُّودٌ بِهِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ .

لِلْحَاشِيَةِ قَوْلُهُ (مِنْ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ عِدَّتَهُ كَدٌّ) لَا فِي كَلَامِهِ مُصَنَّفٌ هَذَا وَيَقُولُ يَشَارَحُ فِي الرُّكْنِ الثَّانِي "وَأَمَّا فِي رُفْقٍ مِنْ مَسَائِلٍ مُعَاسَاةٍ لِلْإِتِّفَاقِ" [مِنْ] الْإِتِّفَاقِ عَلَى وَجُودِ عِدَّةٍ فِي الْأَصْلِ - أَدْمًا وَنَهْ مِنْ "عِدَّةٍ أَحْكَمُ كَدٍّ" بِسِ يُنَاسِبُ ذِكْرَهُ ثُمَّ .

[الركن الثاني : حُكْمُ الْأَصْلِ]

الثاني : حُكْمُ الْأَصْلِ . وَمِنْ شَرْطِهِ : ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ الْقِيَاسِ ، وَقِيلَ : «وَالْإِجْمَاعُ» ،

يُشَارَحُ (الثاني) مِنْ كَلَامِهِ (حُكْمُ الْأَصْلِ) وَمِنْ شَرْطِهِ ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ الْقِيَاسِ^(١) وَقِيلَ : «وَالْإِجْمَاعُ»^(٢) إِذْ لَوْ ثُبُوتُ الْقِيَاسِ كَانَ الْقِيَاسُ الثَّانِي عِنْدَ اتِّفَاقِهِ بِهِ ، لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِقِيَاسِ الْقَرَعِ فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْأَوَّلِ ، وَهَذَا أَحْبَبُهَا عِزٌّ مُتَعَقِدٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاكِ الْأَصْلِ وَالْقَرَعِ فِيهِ فِي عِلَّةِ احْتِكَمِ مَثَلُ الْأَوَّلِ : قِيَاسُ الْفُلِّ عَلَى الصَّلَاةِ فِي شَرْطِهِ أَنَّهُ حَادٍ مُعَادٍ ، ثُمَّ قِيَاسُ عَصَا عَنْ مَقْصُودٍ فِي . وَهُوَ يُعَوَّلُ عَلَى الْمَعْنَى عَنْ نَفْسِهَا صَوْرَةً عَلَى صِلَاةٍ

يُشَارَحُ فِيهِ (الثاني : حُكْمُ الْأَصْلِ) بِمِثْلِهِ مِثْلُهُ أَمَّا أَنْ تَحْرَجَ بِحَدِّهِ وَنَسَبِهِ ، فَمِثْلُهُ حُكْمُ الشَّرْعِيِّ ، وَنَحْوِهِ ، وَنَحْوِهِ [قَرَبَهُ (وَمِنْ شَرْطِهِ) لِأَوَّلِ حُدُوثِهِ] .

(١) وَهُوَ حَقٌّ ، وَاحْتِكَمَ (٣١) ١٧١ ، وَنَسَبَهُ (٣١) ١٨٧ ، وَنَحْوَهُ مِنْ حَاجَتِهِ (٣١) ٢٠٩ ،
إِشْرَاحُ التَّكْوِينِ (٤) ٢٤١ ،
(٢) وَهُوَ وَاحِدٌ مُعَادٍ ، وَنَحْوُهُ (٥) ٨٣ ،
(٣) مَا مِنْ مَعْنَى مِنْ سَائِلَةٍ مِنْ

(١) مَا مِنْ مَعْنَى مِنْ سَائِلَةٍ مِنْ

الشيء ومثال الثاني : قياس برنق . وهو استدلال من الإجماع . على حب سكر في مسج
السبح بجمع فوب لا يسمح . ثم قياس حذره على برنق في ذكر . وهو عدم
منعقد لأن قوأت الاستمتاع غير موجودة فيه^(١)

والقول بأنه لا يشتد حكم الإجماع إلا أن يعلم مستنده النص ليستد
لقاسم أنه قد دلت عليه لأصل عليه حكمه . كما لا يخفى عن قياس . ويذهب
بأن كون حكمه الأصل حذره من مسج في قياس . ولا أصل لعدم مانع

للأشياء فوب (لأن قوأت الاستمتاع غير موجودة فيه) في حذره لا يسمح
موجود فيه عقلاً وحسناً . لكنه غير مراد للعناية . بل مرادهم : أنه لا يوجد فيه
عادة . (دلت عليه مسج سكر . بعد مسج لا يسمح حذره) . ولا ريب
أن قوائمه موجود عادة فيمن به حذره للمعاقبة .

قوله (إلا أن يعلم مستنده النص) . لا يخفى . بل لا يشترط في
حكمه الأصل ثبوته بعد الإجماع . مستند . إما أنه لم ينعقد أن مستنده النص

قوله (بمع) . بمحتمل أن يكون الإجماع عن قياس . ويذهب (الح) . نصبه فيه
إدانت حكمه لأصل . لا يخفى أنه يشترط في القياس عليه . لا يكون الإجماع
عن قياس . ومن مرادكم بقوله كلامه مصف وعرد . وإس . تكسب تشارع
ذلك ليدقق كلامه حصصه على يد . أنه يشترط في قياس على الحكم الثالث
بالإجماع أن يعلم أن مستنده النص كما قدمه .

(١) غير مبني على أنه حذره مسج حكمه عرد . إذ كان زوج محبوباً . ولكنهم اختلفوا في
ثبوته في الرزق لها والحلوم لها على مذهبن . أحدهما : ثبوته فيها . وقاله المالكية الشافعية
وخصه نبيها عدم ثبوته فيها . حجة (العدة ٢٧/٢٧) . «الشرح الكبير»
(٢٧٧٧) . الإجماع (٢١/٢٢٠) . «كتاب الفاع» (١٠٥/١)

(٢) ما من معقول من ساقط من «ه» .

بأنه وكونه غير متعبد فيه بالقطع . وشرعياً إن استلحق شرعياً . . .

الشيء (وكونه غير متعبد فيه بالقطع) كما ذكره العراقي . لأن ما بعده لا يقطع بها
نفس على محله . ما نصه في بعض النسخ . «نفس لا تعد بقطع
واعترض بأنه نعمه . إذ عنه حكمه الأصل . وما هو النعمه فيه . وهو حذره في
الفرع .

(و) كونه (شرعياً إن استلحق) حكم (شرعياً) بأن كان مطلوب . لأنه
دلت عليه . مستندته . بأن كان لمقتضى . ثباته غير ذلك . على حذره . نفس
في العقليات . واللغويات . فلا يشترط أن يكون حكمه الأصلي شرعاً بمعنى
أنه يكون غير شرعي . ولا بد فإن غير الشرعي لا يستلحقه إلا غير الشرعي .
كما أن الشرعي لا يستلحقه إلا شرعي .

ولما ذكر الأملدي^(١) وغيره^(٢) . قد شرط . على مسج قياس في بعض
واللغويات كما صرحوا به . قد نص في عدم لذكر . ينفي عن شرعيه مع
جواز القياس فيها المرجح عنه .

للأشياء قوله (واعترض بأنه يعيد) (الح) اعترض أيضاً بأنه لا يتأني في الإجماع
به إلا على ما عدل بعده حرمانه في العقبات كالعربي^(٣) . بخلاف من يقول
بحرمانه فيها كما رجحاً لمصنف مع أن لمضوت منها الثبوت كما ذكره لإمامه
الرازي^(٤) وغيره . فلا يتأني لإجماع بأنه لا تعد اليقين

(١) «مجموع العراقي» (٢٥١/٢)

(٢) «الحكم» (٣١/١٧٣)

(٣) «مجموع العراقي» (١٣٦/٢)

(٤) «مجموع العراقي» (٢٢٩/٢)

(٥) «مجموع العراقي» (٣٣٨/٣٣٨)

للشأن ومهاضة أن يعقل لمعنى في الحكم، ويوجد في محل خبر ممكن تعديته إنه
ويعدون عن ذلك ما لا يعقل معنى في حكم كعدد د كعاب، ومفهوم
الحدود، أو ما يعقل معنى. لكن ما بعد أن عن خبر كرجل ليس له امتنع
تعليلها في تعدي وهو مضطرب مشقة تعدد مصاطب منه مع غير مصط
للحكم تعينت مشقة منه وهي غير مصطفة بغيره فاعاد مظهرها وهي
السفر لا يعطى مصط حكم فامسك تعديده وفي قراره عنه بقرينة
لمعنى لا يقاس عن عليه لا حاجة إليه .

من وأن لا يكون دليل حكمه شاملاً لحكم الفرع؛ وكون الحكم متفقاً
عليه : قيل : «بين الأمة»، والأصح بين الخصمين؛ وأنه لا يشترط
اختلاف الأمة .

الشيخ (و) أن (لا يكون دليل حكمه) في الأصل (شاملاً لحكم الفرع) للاستعداد
حسب عن أساسه ذلك يدل على أنه من جنس بعض تصور لشعوية
أصلاً لبعضها بأولى من العكس^(١) .

مثاله : ما لو استدلل على ربيعة البر بعديث مسلم : «الطعام بالطعام مثلاً
يؤكل»^(٢)، ثم قيل عنه قد جامع نفعه، فإن النعماء يشاؤون بغيره كغيره
، سائر من شروطه لا لا يشاؤون دسها حكم الفرع معموله أو
خصه به عن محله، فمقتضى أصلي عن حوزة دليلين على صدق واحد كـ
سائر لا سائر ما حكم بينهم من العبادات تساهل في نحوه

وأن المصنف بالظاهر يدل الضمير الرجوع إلى حكم الأصل المحدث عنه في
قوله أدلى حكمه، وفي قوله (وكون الحكم) أي في الأصل (متفقاً عليه)، وإلا
فبحر عند منعه إلى إثباته فيستقل إلى مسألة أخرى ويتشترط الكلام ويموت المقصود

للشأن قوله (وأن) المصنف بالظاهر يدل الضمير . الخ) من ذلك يدفع بهم
عود الضمير إلى غير حكم الأصل ما هو أقرب إليه نفع وقوله في قوله
دليل حكمه «معنى» (أي)

قوله (فستقل) في وهو مجموع منه، ومعه دالة يرم للسؤال إنساب لحكم
والنعمه . ولا يفسر محرمها كـ معلية مما تأتي فلا يؤثر حينئذ عدم الاعتراف

(١) قاله صاحب «الفتح» (٣١٠ ٣٨٦) «عنه من حاجة» (٢١٣ ٢١٤) «البحر» (٥ ٨٦) .

الفتح (٢١٨ ٢١٩)

(٢) «وهو مسلم في نسخة» «سائر نفعه» (٢٠٥٦)

الآن فإن كان الحكم متفقاً بينهما ولكن لعلتين مختلفتين، فهو مركب
الأصل، أو لعلته يمنع الخصم وجودها في الأصل فمركب الوصف.

شئ (فإن كان الحكم متفقاً على أسبابهما، ولكن لعلتين مختلفتين) كم في قدس حي
يناه عن شئ حصته في عدمه وجوب تركه. فإن عدمه في الأصل متفق
عنه بسبب عدمه فيه عدداً كونه خيب مباح. وعدمه كونه
ما فيه (فهو) في نفس المشتغل عن حكمه لا يكون (مركب لأصل)
نفي بذلك لتركيب الحكم فيه أي بناء على العلتين بالنظر إلى خصصين

(أو) كان الحكم متفقاً عنه بسبب (لعله يمنع الخصم وجودها في الأصل)
كما في قدس الروح فلاه فهي طاق على إلهائه بني أرواحه طاق في
عدم وجود الطلاق بعد التزوج، فإن عدمه في الأصل متفق عنه ساوياً
الحنفية، والعلته تعليق الطلاق قبل ملكية، والحنفية تمنع وجوده في الأصل
ويكون هو سحر^(١)، (مركب الوصف) نفي لقدس المشتغل على
الحكم المذكور بذلك لتركيب الحكم فيه أي بناء على الوصف لدي مع خصم
وجوده في الأصل

لأنه هو (أي بناء على العلتين) أي في الأصل له به سمة ذلك مركب الأصل
والفرق بينه وبين مركب الوصف الذي في كلامه أن الخصم به يتفق على
الوصف وعدم الأصل المتفق عنه. وفي الأصل يقع عليه. وضع الخصم وجوده
في الأصل. واعتبر الوصف لأنه جامع. ولأنه الركن الأعظم

(١) نفي إلهائه عن عدمه وجوده الركن في حي الصغرة، ولكنهم خصص في حي النافعة هو
مدين. أي عدمه. على. قاله حصة. بسببها لا بحث. فإنه جمهور. (هنا) (٢/٣٧٩).

والصفة (٢/٣١٨). القاضي (٣/١٠٦).

(٣) «هنا» نفي عن (٣/٣٢٣).

الفرق (قيل: بين الأمل) حتى لا يتأخر شئ بوجه (والأصح بين الخصمين)^(٢)
فقط لأن البحث لا يعدوها

(و) الأصح، أنه لا يشترط مع شرط شرط خصم منه (اختلاف
الأمم) غير الخصمين في الحكم، بل بوجود اتفاقهم فيه كالتخصمين.

وقيل. يشترط اختلافهم فيه سبباً من خصم لبحث منه لا مذهب
له^(٣).

لأنه قوته (لثباته للخصم لبحث منه) حيث أنه سبباً منه من حيث
العله كونه هو غير ذلك من سبب منه من حيث

(١) قاله بعض الأصوليين. «الأحكام» (٣/١٧٦).

(٢) قاله الحنفية «البحر» (٥/٨٧)، «شرح الكوكب» (٤/٢٧٧).

(٣) وهو أحد سبب الأمل في «الأحكام» (٣/١٧٦).

لذلك ولو سلم العلة فأثبتت المستدل وجودها أو سلمته المناظر انتهض
الدليل ؟
.....

البرهان (ولا يقلل) في الحصة المذكورة مع حصة الخصم لعدم في المنع في
الأول. وفي الأصل في الثاني (خلافاً للخلافين) في حصة الخصم
لاتفاق الخصمين على حكم الأصل.

(ولو سلم) حصة العلة المستدل في سلمه به ما دد فأثبتت المستدل
وجودها) حيث يجب فيه (أو سلمه) في سلمه به ما دد المناظر انتهض
الدليل عليه لتسليمه في الثاني، وقيام الدليل عليه في الأول.

الملائمة قوله (وجودها) أي في الأصل والفرع.

قوله (المناظر) في حصة الخصم. قال محمد بن عبد الله بن أبي حمزة (أن
المسلم ثانياً غير) (١) المسلم أولاً (٢). قلت: وكذا ذكر الخصم مدله.

بعض فإن لم يتيقن على الأصل ولكن رام المستدل إثبات حكمه، ثم إثبات
العلة فالأصح قوله: والصحيح لا يشترط الاتفاق على تعليل حكم
الأصل، أو النص على العلة.

(فإن لم يتيقن) أي أحصل (على الأصل) من حيث حكمه. لكنه (ويكن رام
المستدل إثبات حكمه) بدليل. (ثم إثبات العلة) بطريق (فالأصح قوله) أي
ذلك لأن ثبوت حكمه بدليله لا ينافي مع ثبوت حكمه به.

وقيل الأصل في الأصل لا بد من ثبوتها على الأصل صوت بكلامه عن لا يشترط
(والصحيح) به (لا يشترط) أي عكس الاتفاق) أي الإجماع (على تعليل حكم
الأصل) أي على أنه معلل. (أو النص على العلة) (٣) المستلزم لتعليقه، لأنه لا دليل
على أنه لا بد من ثبوت النص على التعليل بدليل. وقد تقدم أنه لا يشترط لاتفاق
على وجوده بل على خلافه. وإجماعهم على ذلك.

الملائمة قوله (فالأصح قبوله) لا ينافي ما قد يضمن تصحيحه اشتراط اتفاق الخصمين
على حكم الأصل كما مرحت الإشارة إليه، لأن ما هنا مقيد لإطلاق مفهوم ذلك
من عدم صحة القياس عند هذه الاتفاق والحاصل أن المستلزم نقض
(عن) (٤) حكم الأصل، أو إثبات المستدل ما ذكر (إد) (٥) رامة

قوله (للمناسبة المعلنين) أي لأن الخلاف في اشتراط الاتفاق على وجود علة
الحكم أنسب بالحكم (٦). وإنما لم يستغن عنه عن ذلك مع أنها تسببها لبيان
المقابل الأصح فيها. لأنها لا تستلزم المعاكس في تلك

(١) قاله الخليلي: مختصر ابن الحاجب (٢/٢١١)، الشافعي (٢/٤٣)، شرح الكوكب (٤/٣٧)

(٢) أي عند الخليلي خلافاً لما ذكره في مختصره (٥/٣٦٨)، الأحكام (٣/١٧٨)، البحر (٥/٧٧)، شرح الكوكب (٤/١٩٩)

(٣) أي عند كلامه على ترك الأول

(٤) ما بين معكوفين سابق من (٥)

(٥) ما بين معكوفين سابق من (٦)

(٦) كذا في (٥)، وفي (٥) و (٥) (بالأصل)

(١) أي عند الخليلي: مختصر ابن الحاجب (٢/٢١١)، البحر (٥/٨٩)

الشرح بك كذا (٤/٣٦٨)

(٢) ما بين معكوفين سابق من (٣)

(٣) شرح جمع، جمع مع، معاني

[الركن الثالث : الفرع]

الثالث : الفرع، وهو المحلّ المثبّت، وقيل : «حكمه» شرطه : وجود تمام العلة فيه، فإن كانت قطعية فقطعي، أو ظنية فقياس الأودن كالتفاح على الرّيجامع الطعم ؟
.....

الفرع (الثالث) من أركان قياس (الفرع، وهو المحلّ المثبّت) ، لأصل

(وقيل : حكمه) (١) وقد عده لا تفرق من الأصل بل دليل حكم

(ومن شرطه) أي فرع (ووجود تمام العلة) أي في الأصل (فيه) من غير زيادة، أو معها، كالإسكار في قياس النبيذ على الخمر، والإبذاء في قياس الضرب على التأنيب ليتعدى الحكم إلى الفرع (٢).

وعذل - كما قال (٣) - عن قول ابن الحاجب : «أن يساوي في العلة علة الأصل» (٤) لإيهامه أن الزيادة تضرب

لناحية قوله (ومن شرطه) س ر م، سنة عن م م سوف صر حد شروط فرع، إذ بقي (منها أن لا يعارض على ما يأتي) (٥).

قوله (لإيهامه أن الزيادة تضرب) لإيهامه أن علة فرع معدلة لعلة الأصل مفهومًا وإن تساوى صدقًا مع أن علتها واحدة.

(١) قاله الخليل «التيسير» (٢٧٦/٣)، مختصر ابن الحاجب (٢٠٨/٢)، البحر (١٠٧/٥)، فشرح الكوكبة (١٥/٤).

(٢) قاله المتكلمون، (الأحكام) : ١٧٢/٣.

(٣) أي عند تعريف الركن الأول «الأصل».

(٤) قاله حيف، «التيسير» (٢٩٥/٣)، مختصر ابن الحاجب (٢٣٣/٢)، البحر (١٠٧/٥)، فشرح الكوكبة (١٥/٤).

(٥) أي في «رفع الحاشية» (٣٠٨/٤).

(٦) مختصر ابن الحاجب (٢٣٣/٢).

(٧) ما بين معكوفين شاهد من ..

الفرع (من كانت) أي العلة (قطعية) بأن قطع بعينه شيء في الأصل ووجوده في الفرع كالإسكار، لأصله في نفسه (قطعي) قياسه حتى كان الفرع فيه مساوية دليل الأصل.

فإن كان دليله حد كان حكم الفرع كذلك. (أو) كذلك (ظنية) بأن من عده شيء في الأصل، إن قطع بوجوده في الفرع (فقياس الأودن) أي فذلك مقياس صي، وهو حدس الأودن (كالتفاح) أي كقياسه (على بئر) في باب ربما (مجامع الطعم) به العلة عددا في الأصل، ويحتمل ما قيل : إنها لغت «أ» أو بكن «أ» ويس في السدح الا علة فتوث حكمه فيه أودن من ثبوته في البئر المشتبلي على الأوصاف الثلاثة.

أودية القياس من حيث الحكم لا من حيث العلة، بل لا بد من فهمها كما يقدم

و لأن أي المعنى يشمل قياس أودن، ومساوي، أي ما يكون ثبوت الحكم به في الفرع أولى منه في الأصل، أو مساوية كقياس انصب لموايدس عن أسيف، وقياس إسراق مال السهم على أكله في التحريم بهي

لناحية قوله (فإن كان دليله) أي الأصل حد كان حكم الفرع كذلك أي طب فعلم أن فصحة القياس بالتفسير المذكور لا تستلزم فضيحة حكم الفرع

قوله (لا من حيث العلة) (الح) لا تعد (١) في أن أوديته من حيث انعلة للاحتيال بدي ذكره ولا يأتي ذلك فمفهم في نفسها

(١) اعرف صاحب : ٢٠٣

(٢) قاله صاحب : ١٠٣، ح : ٣١، (٢٧٣)

(٣) قاله حيف : (٢٩٥/٣)

(٤) في «باب» (لا بد).

الشيخ (والمختار) في دفع المعارض المذكورة رداً على دفعها بكل ما تعرض به على المستدل ابتداءً (قول الترجيح) بوصف مستدل على وصف معارض من مخرج مما يأتي في عليه لتعين العمل بالراجح^(١).

وقيل: «لا يقبل لأن المعتبر في المعارضة حصول أصل الظن، لا مساواته لظن الأصل لانتفاء العلم بها، وأصل الظن لا يندفع بالترجيح».

المناقشة قوله (زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستند المتدفع) أي كدفعه فور المعارضة في ثلثه مسح رأسه بقدره وبدء خصمه فيه في الأصل لأجله امتنع التثليث، وهي أداة لكل إنلاف مالية الخ.

قوله (بمراجع مما يأتي) أي في مرجحات القياس من الكتاب السادس.

قوله (وقيل: لا يقبل لأن المعتر في المعارضة حصول أصل الطر. (الح.
ردة شيخنا كقول صاحبنا أنه لم يصح هذا دليل لأقصى مع قول
الترجيح مطلقاً، لأن ترجيح بـ بعد حدوثه على طر. وحدث خلاف
الإجماع) على قبول الترجيح مطلقاً (٢٣١).

وأنه لا يحب الإيذاء إليه في الدليل، ولا يقوم القاطع على خلافه
وفاقاً، ولا خير الواحد عند الأكثر؛ وليسوا الأصل، وحكمه حكم
الأصل فيما يقصد من عين أو جنس؛

والمحرم منه على من حرجح أنه لا يجب الإتياء إليه في الدليل) بنده
وفيه يجب لأن السبيل لا يمتد دون دفع المعارضه واجتنب بأنه لا
معارض حينئذ فلا حاجة إلى دفعه قبل وجوده.

وهذه المسألة ذكرها الأسي ومن "نعم في الاعتصمت، وذكرها بـ
سنت لها توارث من طق تبرع، وهو أن لا يعارضكم عدة الأممي (")
هنا، ووجهه أن الدليل لا يثبت المدعي إلا إذا سلم من المعارض.

(ولا يقوم القاطعُ على حلاله) أي خلافه (نصر) في حكمه (وفاقاً) بدلاً من صحة
للمناس في شيء مع عدم النكاح المضاعف على حلاله. (ولا) بقرينة (حبر الواحِد) عن
حلاله (على الأكثر) بقوله عده عن نفسه كي تقدم في صحته^{١١}

المثبتة قوله (لا يجب الإبقاء إليه في الدليل) أي لأن ترجيح وصف المستند على وصف معارضة خارج عن الدليل.

قوله (وهو أن لا يعارض) أي معارضة لا تأتي دفعه ، ولا عكبه بفتح
كونه شرطاً في شرح مع قول المعارضه به ، دفعه كـي شرح به المصنف كعبه
قوله (ولا يقوم) بالنصب عطفاً على (وجوده) أي من شرط العرف أن يوجد شام
للعليه ، وأن لا ينفك تقاطعه على خلافه . وكذا قوله بعد (لا يكون) منصوب

(۱) حکم الایمان (۱۸۹)

(۲) کتاب: احیاء العلوم، (۲/ ۹۷۳)

(۳) اے بھائی! تم نے یہ سچا دیکھا ہے کہ (حکیم / ۲۱۹)

(۱) فی بحث الہ عدد مور حذف (او غایب مقامی)

(1) قوله عبيد : (حكيمه 2) 388، عن : (2) 276، شرح الكوكب : (319/2).

(۲) ما بین معکوفین ماقبل از «ج» .

(٣) التحري في أصول دقة للكمال ابن الهيثم (١٥٨/٤)، مع التيسير.

للذين وجوابُ المعارض بالمخالف ببيان الاتحاد؛ ولا يكون منصوصاً
بموافق خلافاً لمجاوز دليلين، ولا بمخالف إلا لتجربة النظر؛ ...

(وجواب المعارض بالمخالفة) فيه ذكر (بيان الاتحاد) فيه مثله أن يقاس
الشاعبي طهار ادمي على صفة سببه في حرمة وطء دة . فيقول الحنفي
«الحرمة في اسمه سبهي بالكفر» ويكفر بس من صلا بكثرة دلا بيمكة
انصوم منها لفساد سبها فلا سبهي حرمة في حقه . وحذف احكامه فلا يصح
بقياس^(١) . فيقول الشافعي «نكحه تصوم بالاسم» أي به . صرح غنقه
وأطاعه مع تكفر بشا فهو من صلا نكحه وحكمه محدود بقدر ما يصح
(ولا يكون) شرح (منصوص) عنه (موافق) قياس بالاستسقاء حسب
بالص عن القياس (خلافاً لمجاوز دليلين) «م» من مدلول واحد في عدم
اشتراطه ما ذكر لما جوزه.

الطائفة قوله (بموافق) أي بنص موافق .
قوله (خلافاً لمجاوز دليلين مثلاً على مدلول واحد) (مع) هذا ما يقفه في
شرح مختصر عن أكثر . ومن لا يوافق من بعض . ووجه هذا (معه دله
عنده . والمحد من يقفه عن أكثر ووجه هذا) «ن» نص بعد . فمحو أن
يكون حكم المعارض منصوص عنه . أي لا مع حكم لأصل . فلا سببي قوله فيما
مر «وأن لا يكون دليل حكمه شاملاً لحكم الفرع» .
قوله (لما حوزة) أي من احتج دليس فأكثر عن مدلول واحد . يعين لعدم
الاشتراط

(١) قال الشافعي رحمه الله (الاحتجاج) (١٠٩/١٠٩) (٣٣٣) . (المفتي) (١٠٩/١٠٩) .
(٢) قوله أحسن ولكنه «أد» بعد «أد» (١٢٥) . أي (١٠٩/١٠٩) (٤٨٦)
(٣) قال الأمامي في الأحكام (٣٢١/٣) «م» أي لا يعرف خلافاً بين الأصولين في اشتراطه
(٤) ما من معكوف ساعد من «أ»

الشيخ ويصدق قياس هذه معرفة العلة . (ولا بمخالف) يقاس لثبته بعد عن
القياس (إلا لتجربة النظر) فإن القياس المخالف صحيح في نفسه ولم يعمد به
لمعرفة الصلح

عائنه قوله (ويبعد القياس عنه معرفة العلة) يعني بحث^(١) عن معرفته بسبب
من مسكه لانه

قوله (إلا لتجربة النظر) أي وعبرين الذهن . ورياضته على سبيل القياس
في المسائل . وقيل : الاستثناء منقطع . أي نظراً إلى أن هذا الشرط شرط لبعض
بالقياس على أن قوله : «ولا يقوم القاطع» نصح^(٢) يعني عن قوله بعد
«ولا بمخالف» . فلو اقتصر على ذلك . وذكر الاستثناء عقبه سلم من أنكر

(١) أي (بحث)

الثالث ولا متقدما على حكم الأصل ، وجوزّه الإمام عند دليل آخر ...

ابن (ولا يكون حكم الفرع متقدما على حكم الأصل) في نصوص كذا في الوصية على التسم في وجوب سنة من الوصية بعده قبل المهر. واليمين إنما تُعبد به بعدها، إذ لو جاز تقدمه لزم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه من غير دليل، وهو محتج لأنه تكليف بها لا يعلم.

بعضه، إن ذلك دليل على أن حكم الفرع لا ينفصل عن حكم الأصل، بل إن تفرقا لتساويهما في المعنى^(٢٢).

(وجوزّه) أي جوزّ تقدمه (الإمام)^(٢٣) الرازي (عند دليل آخر) يستدبه حجة تقدم دفع المصنف على ذلك، بل على ما ذهب إليه من مدلول واجب وإن تأخر بعضه عن بعض المصنفات في سنة المصنف عن المعجزة المقابلة لآئده مدعوه.

الخاتمة قوله (في الظهور) في المصنف، بل قد لا يصور أنه قدس

قوله (إنما تعبد به بعدها) في السنة في سنة سنة، وقبل في سنة خمس في عروة بني المصنف^(٢٤)، وقبل بعدها في عروة أخرى^(٢٥).

- (١) قاله الجاهلي: الأحكام (٢٢١/٣)، البحر (١٠٩/٥)، شرح الكواكب (١١١/٤).
- (٢) الأحكام للأبدي (٢٢١/٣).
- (٣) المحصول للإمام الرازي: (٣٦١/٥).
- (٤) المحصول للرازي: (٣٦١/٥).
- (٥) وإلى هذا ميل الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى، في تفسيره (٢٢٨/١).
- (٦) أي على الأصح كما قال الحافظ، وقيل: أنها كانت في شعب سنة سنة، فلهذا سجد في السيرة (١٣/٤)، وفيه جزم حقيقة الظن، (فتح الباري: ٤٩٥/٧).
- (٧) أي في عروة، فليس سنة سنة، وهي عروة بني المصنف (فتح الباري: ١٠٥/١)، (تفسير القرطبي: ٢١٩/٥).

سنة ولا يشترط ثبوت حكمه بالنسبة جملة خلاف القوم ...

الفرع (ولا يشترط) في فرع (ثبوت حكمه بالنسبة جملة خلاف القوم) في قوله يشترط ذلك، ويصعب ما ذهب إليه، وهو أن قوله لا يشترط ثبوت ذلك الجملة لما جاز القياس في توريثه مع الأخوة^(٢٦).

وزد سنة طبع ذلك بأن بعض من صحبه وغيره ذهب إلى أن علي حرام، عن الطلاق والظهار، والإيلاء بحسب اختلافهم فيه، ولم يوجد فيه نص لا جملة ولا تفصيلا.

الثانية قوله (لزم ثبوت حكم الفرع) أي ظهوره، فيوافق ما مر، آدم صاهر مقدم المصنف فيها قاله.

قوله (كما قال الشافعي) (الح) جعل هذا مثالا لما لم يرد عنه دليل ليعرف مع ما نصوصه دسلا فشمّل كلامه على أنه مثاب بتدبيره في ذلك

قوله (بحسب اختلافهم فيه) أي هل حرمة كحرمة العلق كمدته مالكا^(٢٧)، أو كحرمة الظهار فينتفي بكفارته كأحد القولين من أحد^(٢٨)، أو كحرمة الإيلاء فيجب فيه كفارة بحيث المرجع عند الشافعي^(٢٩)

- (١) قاله أبو هاشم الميموني خلافا للجاهلي، (فتح الباري: ٢٢٨/٢)، (مختصر من حديثه (٢٢٣/٢)، (المحصول: ٣٧٢/٥)، (شرح الكواكب: ٣٠٠/٢).
- (٢) حاشية النووي: (٢٨١/٢).
- (٣) (معي: لا بد منه (١٠٠/٦٣).
- (٤) (معي: لا بد منه (١٠٠/٣٠)، (معي: لا بد منه (٣٦١/٢).

لذلك ولا انتفاء نص أو إجماع بواقعه خلافا للمغزالي والأمدي .

[الركن الرابع : العلة]

الرابعُ العلة، قال أهلُ الحق: «المُعْرِفُ»، وحكمُ الأصلِ بها ثابتٌ خلافاً للحنفية، وقيل: «المُؤَثِّرُ بذاته»، ...

البرق (الرابع) من: كان عيسى (عليه السلام) في معاد حنب، أُنطق عن شيء في كلامه، ثمه انشعق أفعو بسبي عنها مبدئاً (قال أهل الحق) 'أ' هي (المعروف) للحكمة، بمعنى كـ 'الاستكراة' أنه معرُف أي علامة عن حرمه لسكو كالخمر والبيد'.

علاوة على ما ذكره من جملة ما ذكره من كلامه لا يصدق حقا. فالحقيقة
بينها ظاهرة كما أفاده كلام الشارح.

قوله (يتنبى عليها مسائل) بأن منها: مجيء الخلاف في ثبوت حكم الأصل بها أو بالنقض، ومنها: جواز كونها حكماً شرعياً.

قوله (هي المعرفة للحكم) قد قدم الشارح في الكلام على «الـ» وأن
«العلّة» والـ بمعنى «وأن تعرف الـ» بما مرّ الموافق في معنى «أعرف» به
الغنية هنا من «خاصة». وأن تعريف لصف به في شرح لمختصر
كلاميّ^(١) «الـ» صف الظاهر البصط يعرف للحكم «من لم يعرف»^(٢)

(١) أي أهل السنة. وشرح الكوكبية: (٣٩: ١)

(٢) الأحكام، للامدي (١١٠/١)

(٣) شرح حميد بن محمد حلال تدوينه (١٥٧ ١٥٨)

الشرع (ولا) بشرط في لغز (انتفاء نصي أو إجماع يوافقه) في حكمه، أي لا بشرط انتفاء واحد منهما، بل حوز التماس مع موافقته أو حذره (حلالاً للغزالي^(١) والأمدى^(٢)) في شبه طهيه تنقذه مع حوزها دليل على مذلول واحد نصري، بل أحاجة إلى تفاسي إس تدعو عند قصد النص والإجماع وإن لم يقع مسأله بعد خلاف فيه بل عند سبب وأحب أن تكون تفاسي مضطه عن شبه حديث

معم، في سفي مضبوط شمر قد سبنا، حتى عذبه سمر، ولا ولا مكر
منصورهنا.

للحاجة قوله (السابق) أي أوائل القياس.

قوله (نعم) في نفي المصنف شرط انتفاء النص (الح) قد سبق في شرح المختصر^١ على الأكثر من غيري (لا تسمع) - كشي^٢ جمع سها بأنه ذلك في الفرع نفسه. وهذا في النص على منعه هو ما في «وقه بفتح» وكيف يتجمل أن النص على منعه يسمع حريان نفس منه. وهو نفس على منعه إلا النص عن أصده الذي هو من منعه. وحدث مقصي لنفيس لا منه منه^٣

(١) وبه قال الركني في البحر (١٠٨/٥)

(٢) عبارته رحمه الله في «التصنيف» (١/٢٤٩): «أن لا يكون العرع مصوصاً عليه، فإنه إنما يطلب الحكم بغياس أصل آخر فيما لا يصلح فيه»

(٣) عبارته رحمه الله في «الأحكام» (٣/ ٢٢١): «أن لا يكون حكم العزم منصوباً عليه ولا فيه
فإن المنصوص على مضمونه، ليس أحد من الناس على أحد أن يرضى به، بل هو
ي لا بد فيه خلافاً بين الأصوليين في إسناده».

(٤) رفع الحاجب عن المختصر ابن الحاجب للنتاج البكي: (٣١٠/٤).

(٥) أي في «شرح الجوامع» (٤٨/٧)

(٦) «الميثاق العام للعراق»: (١٧٠/٣)

الشرع (أو حكمًا شرعيًا) سواء كان المعلول حكمًا شرعيًا أم لا، فباعتبار كونه شرعيًا أم لا، لا يمتنع أن يكون معلولًا، لا علة
المتناع بجوار بيعة، أنه كان أمرًا حقيقيًا كتعبين حياة الشعر بحرمة سببها،
وجله بالكاح كاليد

وقيل: «لا تكون حكمًا لأن شأن حكمه أن يكون معلولًا، لا علة»
ورؤد بأن العلة بمعنى المقرف، ولا يمتنع أن تعرف حكمه حكمًا أو غيره

للتلخيص قوله (أو غيره) يعني الأمر حقيقي

الذي وثالثها: «إن كان المعلول حقيقيًا» أو مركبًا،

الشرع (وثالثها) تكون حكمًا شرعيًا (إن كان المعلول حقيقيًا) هذا مقصدي سابق
المصنف، وفيه سهو، وصحبه أن يرد معه «لا» بعد قوله «وثالثها»، وذلك
أن في تعليل الحكم الشرعي بالحكمة الشرعية خلاف، وعن جوارج المرجع هل
يجري تعليل الأمر الحقيقي بالحكم الشرعي؟

قال في محصله: «الحكم الشرعي هو التفصيل في المسألة»
الحكم الشرعي بالحكم الشرعي هو التفصيل في المسألة.

(أو وصفاً مركباً) (١٢)

وقيل: «لا، لأن تعليل ذلك يؤدي إلى محال فإنه ما بعد حرمه منه تنفي
عنه ما بعد حرمه من حصول حاصل، لأن ما بعد حرمه من عدم العلة»

للتلخيص قوله (فبانتفاء آخر يلزم تحصيل الحاصل) أي وهو إعدام المعلوم، ورد بيانه
عن ما رثه الشارح، بأن هذا اللزوم إنما يتأتى في العلل المعنوية، لا المعرفات،
وكل من الانتفاءات هنا معرف يعرف العلية، ولا اصحابه في احصاء معارف
عن شيء واحد

قوله (وإنما هو علم شرط) أي لا علة، فحاصل رد الشارح مع كون انتفاء
الجزء علة، لا يمنع لزوم تحصيل الحاصل، وإلا فلزومه موقوف بحمل ذلك عدم
شرط أيضاً.

(١١) المحصول: ج، (٣٠١)

(١٢) قوله حرمه من حصول: (٥١٣ ٢)، «المحصل» (٣٠٥، ٥)، «شرح مسج» (ص)

(١٣) «شرح الكوكب» (٩٣ ٤)

(١) قوله «المتناع» (المواضع) (٥١١، ٢)، «شرح التلخيص» (ص: ٤٠٨)، «الأحكام» (١٨٦/٣)،
«شرح الكوكب» (٩٢/٤)

الشرح قلنا: لا يستم أنه عليه، وإب هو عدم شرطه، فإن كل جزء شرط لنعميه، وبو
سلم أنه عليه فبحثه يسعه غيره أي إساءه جزء آخر كما في بعض الوصوه.
ومن التعليل بالركب تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لكافي
غير ولد، قال المصنف: وهو كثير، وما أرى للمانع منه محلف إلا أن يتعلق
بوصف منه، ويجعل الباقي شروطاً فيه، ويؤول الخلاف حينئذ إلى اللفظ.

المشقة قوله (غير ولد) لا حجة به جزء من جزء، كما في معنى مكافئه أن لا
يفضل القاتل منه بسلامة، أو من حيث، أو سادته، ومقتضى ذلك
أن انتفاء الوالدية جزء من العلة، فالوالدية مانع علة، فجعلها فيها مراً في
المقدمات مانع حكم فيه تجاوز.

لشأن وثالثها: ألا يزيد على خمسة.

ومن شروط الإلحاق بها اشتراطاً على حكمة تبعث على الامتثال،
وصلاح شاهد الإناطة الحكم،

الشرح (وثالثها) يجوز لكن (لا يزيد على خمسة) من أجزاء حكمه اشبع أبو
إسحاق السراج كذا في دي عن بعضهم في شرح النعم . وحكاها عن
حكاها الإمام في الحصول بنقط أسعة، وكذا فيصحب في نسخة كما قال
لمصنف "، قال في الإمام "ولا أعرف هذا حصص حقه"، وقد يقال:
حجته الاستقراء من فائله.

وتأنيث العدد عند حذف المعلوم المذكور كما هنا جائز، عدل به المصنف عن
الأصل اختصاراً.

المشقة

(١) في عن أبي عبد الله جرحاً خطي، وفي نسخة الأسعسي شرح النعم بشرطي
(١٩٧ ٢١)

(٢) قال بعد نصف عدد من عدد من خمسة، وفي نسخة في (١٢١/٣) هو بني
حصل بعد حذف ذكره، فله حارة بنحو في خمسة، للحصول أصل د حقه المذكور،
في ما نسب نسخ بالحصول، فليس عن قال الإمام أعلى نسخة ما يلي: وقد قيل بعد
أسعة حقه، وهو صحيح ونسخه الحقه، وهو من نسخة نصف في رسالة نهله.
في نسخة في الحصول ما منه (وفي نسخة) خطأ، والصحيح أنه صحف كما قال
السكي، والله أعلم [نسخه للحصول (٣٠٩/٥)، (١٢١/٣)]

(٣) للحصول بنحو (٣٠٩ ٥)

سنت ومن ثم كان مانعها وصفاً وجودياً يُخل بحكمتها؛ وأن تكون ضابطاً
لحكمة، وقيل: «يجوز كونها نفس الحكمة»، وقيل: «إن انضبطت»؛

الشيخ (ومن شروط الإلحاق بها) أي سبب لعله (اشتغالها عن حكمة تبعث) لكن
(على الامتثال، وتصلح شاهداً لإباطة الحكم)'' سببه كحفظ سنوس، فإنه
حكمة ترتب وجوب انضباط على علم من قبل بعد

فإن من علم أنه قد فعله من قبل، وقد بعده عنه بطلان
لعمه على نفسه، وهذه حكمة تبعث تكلف من علمه في الأمر عن مثله
الأمر الذي هو إيجاب القصاص بأل سكتن من مذهب وارتفت من
الانضباط، ويصح بعد ذلك حكمة بعثه ففعل حسن ففعل شقي
باعتبار سجدتي وجوب انضباط لأن سبب في علمه يستلزم على الحكمة
مذكوره

وهو أنه «تبعث عن لاش» من حيث صح عنه، «سبب به جور لعميل
بما لا يطلع على حكمته».

ملحظة قوله (أي سبب لعله) أي سببها، وليس من انضباطها، «مقتضى
«الإلحاق» لتكون الماء للتعبية».

قوله (اشتغالها عن حكمة) (الح) معنى انشغالها عنها كرهها ذلة عليها
إجمالاً، وطالبة لها / بحيث يقرن النفس عند ذكرها مع الحكم مشوقة إلى
الحكمة كقولنا: «الإسكار يوجب الخلة»، فإنه مشتمل بالمعنى المذكور على
حكمة، وهي حفظ العمل

(١) «دنه حرمه» «الشيء» (٣/٣٠٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢١٣)، «التشبيه»
(٢/١٥٢)، «شرح توكيد» (٤/٤٣)

الشيخ (ومن ثم) أي من هذا وهو شرط اشتغال لعله على حكمة مذكورة أي من
أحد ذلك (كان مانعها وصفاً وجودياً يُخل بحكمتها) كندس على انضباط
بأنه مانع من وجوب تركه على لمدس، فبوه وصف وجودي يُخل بحكمة
لعله، «حاجب الركة لعلل بملك انضباط» وهي الاستعانة بملكه، فإن
مدس من نضباط ملكه لأحاجه أن يرد دسه به ولا يضطر لخلو مثال عن
الإلحاق بتدلي الكلافة

ملحظة قوله (ومن ثم أي من هذا) (الح) لا يخفى أن الترتيب عن اشتراطه مذكور، فما
هو كون مانع علمه ما يُخل بحكمتها، لا كونه وصفاً وجودياً بصفه، وكأنه
صفه لا بعد تعريف مانع لعله باحتضار عن أن الترتيب على ذلك حقيقة
إنما هو مانع الإلحاق بها، لا مانعها.

قوله (وهي) الحكمة قوله (ولا يضطر لخلو المثال) (الح) أي لأن نشتمش
بلمانع باعتبار ما نضبط لعله من غير يعبر بالإلحاق بها

(١) «أعمال بوعاني، أحمد» «باص» كالأشياء، «الدين» بمعنى تركه عند الجمهور خلافاً لشافعية
شافعية «باص» كالأشياء، «الدين» بمعنى تركه عند الجمهور خلافاً لشافعية
عند المالكية وشافعية «باص» كالأشياء، «الدين» بمعنى تركه عند الجمهور خلافاً لشافعية
(٢/١٥٢)، «شرح توكيد» (٤/٤٣)

لذلك وأن لا تكون عديمًا في الشؤني وفقًا للإمام، خلافًا للأمدي.
والإضافي عديمي.

الشيخ (و) من شرط لاحد (أن لا تكون عديمًا في الشؤني وفقًا للإمام) البري
(وخلافًا للأمدي) هذا انصب عن مصنف سهل، وصوابه ما قال في شرح
المختصر «وفاي الأمدي»^(١) وخلافه «بري»^(٢) أي في جوابه عن شؤني
بالعدمي صحبه ما نقل من كتابه عدمه من أنه «وَأَجِبَ بِمَعْنَى صَحْهِ
سَعْيِ بَدَلِكِ، وَبِمَعْنَى بَدَلِكِ عَنِ امْتِنَالِ، وَهُوَ أَمْرٌ نَوْبِي، وَخِلَافٌ فِي
الْعَدَمِ لِلْمُضَافِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الدَّلِيلِ وَجَوَابِهِ، لَكِنَّ الْأَمْدِي إِنَّمَا مَعَ الْعَدَمِ لِحَصْرِ
أَي مَعْنَى، وَحِينَ خَصَّصَ نَصَادِقَ بِلَوْحِدَتِي كَلَامَهُ وَلَا كَثَرَتِي»^(٣)

منه فونه (كما يؤخذ من الدليل وجوابه) وجه أحده من الدليل إضافة لعدم فيه في
الاعتنالي، ووجه أخذه من الجواب: الإشارة إلى عدمه مصنف بقوله «ذلك»
قوله (لكن الأمدي إنما مع الخ) منه أنه لا خلاف بين الأمدي
والإمام فإن قلت: هذا ينبغي ما مر في قوله «وصوابه الخ» فونه يعني
أن سببه خلافًا؟ قلت: يصوب بغير إلى الفعل عنهي، وما هنا بالنظر إلى ما
وحد في كلامه

فونه (الوجودي) في الموضوع الأسس ب فونه وما بعده «الشؤني»

(١) عن الطباطبائي على جواز تعليل الحكم العدمي بالعدمي، «بشرط...» حتى في جوابه عن
الشؤني بالعدمي على معنيين أحدهما: الجواز، قاله كذلك، «ثانيه» وحده «ثانيه»
الخ، قاله الحنفية وبعض أصحابنا، واختاره للصحف وشيخ الإسلام «في شرحه»
(٢/٤٨٩)، «شرح التفتيح» (ص: ٤١١)، «البحر» (٥/٢٩)، «عبد مصور» (ص: ١١٥)،
(٣) «شرح الكوكبة» (٤/١٨)،
(٤) «الأحكام» للأمدي (٣/١٨٣)،
(٥) «المعقول» للإمام: (٥/٢٩٥)،
(٦) فلهذا أنه لا خلاف بين الإمام البرقي، «السف الأمدي في عقبيه»، وأن يصوب الشرح بكلام
المصنف من حيث الحق لا من حيث الحق «المعقول» (٢/٣٦٦)

الشيخ (و) من شروط الإلحاق بها: (أن تكون) وصفا (صائبا لحكمة)^(١) كالمسعى
في جواز القصر مثلا، لا نفس الحكمة كالمنفعة في السفر لعدم انضباطها.
(وقيل: «يجوز كونها معنى الحكمة» لها «المشروع» حكما^(٢) «وقيل»:
«يجوز» (إن انضبطت) لانتفاء المحذور^(٣).

الحكمة قوله في المتن (وأن تكون صائبا لحكمة) لأنه «حكمة» معناه لا بعينه، أي
بشرط كون العلة «صدا منسبة» عن حكمه. وهذا قد علم من قوله «ومن
شرط الإلحاق بها: اشتغالها على حكمه» فهو تكرار معه. فإن قلت: ذكره
ليذكر الخلاف بعده؟ قلت: يمكن ذكره بدوي ذلك.

قوله (قيل: يجوز إن انضبطت) هو ما اقتضاه كلامه في مبحث المناسبة
والإخالة، ورجحه الأمدي^(١)، وابن الخاحب^(٥)، وغيرهما^(٦).

(١) قاله حنفية ومالك، «ثانيه» وحده «ثانيه» «بحر» (٢/٢٩)، «المختصر» (١٧/١٧)،
(٢) «شرح التفتيح» (ص: ٤٠٦)، «البحر» (٥/١٣٣)، «شرح الكوكبة» (٤/١٧)،
(٣) «فانه لا يام في المعقول» (٥/٢٨٧)،
(٤) في «الأحكام» (٣/١٨٠)،
(٥) في «المختصر» (٢٠/٢١٣)،
(٦) «فانه الأمدي في الأحكام» (٣/١٨٠)،
(٦) كالصفي الغنوي كما في «الإيجاع» (٣/١٤٠)، «والزركشي في البحر» (٥/١٣٣)

ويجري الخلاف فيما جزؤه عديمي لأنه عديمي.

ويجوز تعييل لعدمه شئ أو شئين كعليل عدمه صحة التصديق بعدم العقل، أو بالامر به، كما يجوز تعييل لوجوده شئ كعليل عدمه خبر بالإسكان.

ومن أمثلة تعليل الشئ بالعدم ما ثبت من قبل المرشد لعدم إسلامه^(١) وإن صح أن يقال: «كثير»، كما يصح أن يقال: «عدمه» ولا مشاحة في التعبير.

للثبوت

للثبوت والإضافي عديمي.

البرج (والإضافي) كالأبوة (عديمي) كما هو من المتكلمين^(٢)، وسأني بصحته في أواخر الكتاب، ففي جوابي لتعليل الشئ به الخلاف كما قال الإمام لـ «ي» والأمر به^(٣)، لكن تقدم في مبحث تابع سميت لوجودي بالأبوة، وهو صحيح عند الفقهاء، نعم أن أنها ليست عدمية، ومرجع تبيين إلهام، فلا ناسخه أن يقال فيه: «والإضافي عديمي»

نفسه بوجه (هو قول المتكلمين) في كثيره

وله (لكن تقدم في مبحث التابع) (الح) لتعليل لوجودي بالأبوة وإن كان صاعداً في أبيه وحملة بكل لا بد من ذلك لمثل جوابي أنه مثل به عن غير محله، فمبحث ما فإنه مصنف «ال لإضافي ومعه الأبوة عديمي» كما سألني بهذا نصحه أو حد كتاب

(١) أبي لا وجوده في خارج وإن كان ثابتاً في مدعيه «سأني» (٢٧٠-٢٧١)
(٢) أنه كان لا يملكه ولا يملكه وخالفه «شرح المصنف» (ص ٨٨)، «العلوم النواميس» (٣٦٦) «شرح بركة» (٢١٠-٢١١)
(٣) أنه لإمام في «المصنف» (٢٨٩)
(٤) أنه في «الأحكام» (٣/١٩٦)

(١) اتفق العلماء على قتل المرشد، وأحسنه في من المرشد عن مدعيه، أحدهما نقل، «قاله» للالكه «وأنه» وخالفه «نسخه» لا تقتل، بل تحبس حتى تسليم، «قاله» الخليفة «المدعي» (٣٤٤، ٤)، «الشرح الكبير» (٢٨٦/٦)، «المنهاج» (٢٨٦/١١)، «المقتنى» (١٢/١٠١).

وَمَثَالُ الثَّانِي: تَعْلِيلُ نَفْسِ الْوَصْفِ فِي اخْتَارِ مِنَ السَّبَبِ مَحَرِّجٍ مَعَهَا

وَمَثَالُ الثَّالِثِ: تَعْيِينُ حَرَمِيَّةِ لَرٍ فِي تَعْدِيدِ كَوْنِهِمْ فِي الْأَشْيَاءِ

وَيُخْرِجُ بِهِ «الْحَاصِلُ» وَ«الْأَزْمُ» غَيْرَهُمَا فَلَا يَسْتَعِينُ بِسَعْدِي عَنْهُ كَعَيْنِ أَحِبِّهِ
النَّقْضُ فِيهَا ذِكْرُ يَخْرُجُ النَجْصِ مِنْ أَسَدٍ شَيْءٌ لَا يَنْقُضُ عَدَمُهُ مِنْ
الْعَصْدِ^(١) وَنَحْوَهُ، وَكَعَيْنِ بَيِّنَةٍ لَرٍ يَنْقُضُ

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (مَالِخْرُوجٍ مَعَهَا) أَيُّ لَأَنْ خُرُوجٍ مَعَهَا حَرَمٌ، وَيَعْنِي خَارِجٌ دُونَ سَبَبٍ
لَهَا الْخُرُوجُ.

[التعليل بالاسم اللقب، والمشتق]

لِللَّغَةِ

وَيَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الْأَسْمِ الْقَلْبِ وَفَقَاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ
وَخِلَافاً لِلْإِمَامِ؛ أَمَّا الْمَشْتَقُّ فَوَاقٍ؛ وَأَمَّا نَحْوُ «الْأَبْصَرُ» فَشَيْءٌ صَوْرِيٌّ

(وَيَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الْأَسْمِ الْقَلْبِ) ^(١) كَتَعْلِيلِ الشَّاعِي عَنْ نَحْوِهِ مَوْجُوداً مَا
يُؤَكِّدُ حُرْمَتَهُ أَوْ أَنَّهُ يَكُونُ لَدَمِيٍّ (وَفَقَاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ) ^(٢)
وَخِلَافاً لِلْإِمَامِ (بِ) فِي مَعْنَى ذَلِكَ حَاكٍ فِيهِ الْإِتِّفَاقُ مَوْجُوداً لَهُ بَأْسٌ نَعَمَ
بِأَصْرِهِ أَنَّهُ لَا يَرَى فِي حُرْمَةِ أَحْمَرٍ تَشْبِيهِهُ حُرْمَةَ خِلَافِ سَبَبِهِ مِنْ كَوْنِهِ بِحُمَرَا
لَتَعْلِيلٍ فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِالْوَصْفِ ^(٣)

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (يُجَرَّدُ الْأَسْمُ الْقَلْبِ) الْمُرَادُ بِالْقَلْبِ مَا لَيْسَ بِمَشْتَقٍّ، وَلَا شَيْءٌ صَوْرِيٌّ
بِدَلِيلٍ مُقَابِلَتِهِ بِهِمَا، عَلَيَّأَ كَانَ، أَوْ أَسْمٌ جَنَسِيٌّ، أَوْ مُصَلَّزًا، وَلَوْ أَقْصَرَ الشَّرْحُ
عَنِ الْأَوَّلِينَ فِي مَسْأَلَةِ: «الْمَفَاهِيمُ إِلَّا الْقَلْبُ حِجَّةٌ لَعَدَّة».

قَوْلُهُ (حَاكِبًا فِيهِ الْإِتِّفَاقُ مَوْجُوداً لَهُ) (الْح) أَسَدٌ ذَلِكَ إِلَهُ بَيِّنٌ أَمْرُهُ إِذَا
الْمَعْنَى خِلَافُهُ كَيْ غَمٍّ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَمِنْ عَيْنِ الشَّاعِي بِهِ، وَمِنْ تَقْشِيرِهِ
هُوَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيلٍ لِلْوَصْفِ لَتَعْوِيٍّ بِعَوْنِهِ: «كَعْلِيلٍ حُرْمَةِ أَسَدٍ بِأَنَّهُ يَسْمَى
لَحْرًا كَالْمَشْتَدِّ مِنْ مَاءِ الْعَيْبِ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى بِتَعْيِينِهِ»

(١) «المعصوم» بدي (٣١١، ٥)

(٢) «قَالَ هَذَا الْكَلِمَةُ وَشَافِيَّةً وَاجْتِهَادَهُ» شَرْحُ لَفِيحٍ (ص ٤١٠)، «سَمَر» (١٦٢، ٥)، «مَشْرُوع»

الْكُوكِبُ (٥١، ٤)

(٣) «الْبَصَرَةُ» شَيْرَازِي (ص ٤٥٤)

يقول: ومنعه إمام الحرمين شرعاً مطلقاً، وقيل: «يجوز في التعاقب»
والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم المحال من وقوعه كجمع
التقيض.

(الشيخ) ومنعه إمام الحرمين شرعاً مطلقاً مع تحريمه عقلاً، قال: «لأنه لو حار شرعاً
بوقع له ما دونه، لكنه منع»^(١) وأجيب على تقدير الإدعاء بجمع عدم الوقوع
وعدم تقدم من استحدث حدث والإمام يحل الحكمة فيها متعدد أي حكم
المستدل إلى واحد منها غير المستدل إلى آخر وإن اتفقا نوعاً.

(وقيل: يجوز في التعاقب) دون المعية للزوم المحال لها خلاف التعاقب لأن
الذي يوجد في الثانية - مثلاً - مثل الأول لا عينه^(٢).

(والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم المحال من وقوعه كجمع
التقيض) فإن الشيء بامتناعه إلى كل واحدة من علتين تنمي عن أخرى فتردم
أن يكون متبوع عن كل منهما وعدم متبوع عنه، وذلك جمع بين التقيض
وبلزمه أيضاً، فحصل الحصول في حد ذاته بوجوه بالثانية - مثلاً - بعض
الموجود بالأولى - ومنهم من قهر المحال الأول على المعية.

للثاني قوله (مطلقاً) أي منصوصة كتب أو مسسعة، في التعاقب أو في لمعة

قوله (كجمع التقيض) إسناده بالكاف يقتضي عدم حصر المحال في
الحصول بين التقيض، وقد نه عنه شارح معونه «ويروى أيضاً بمحصل
الحصول في التعاقب» أي لا في المعية

(١) البرهان (لأمام الحرمين ٤٣٢)

(٢) وقد ذكره من سحر بعض في شرح كوكب الشرق (١٧٣/٤) وهو غير لائق

الشيخ وحكى ابن الحاجب^(١) عكس هذا أيضاً أي إحوار في المستنطة دون
المنصوصة لأن المنصوصة قطعية فلو تعددت لزوم المحال الآتي، بخلاف
المستنطة لحوار أن تكون معية فيها عند الشارع مجموع لأوصاف واستند
المصنف هذا القول لقوله: «لم أره لغيره»^(٢).

للثاني قوله (لأن المنصوصة قطعية فلو تعددت لزوم المحال الآتي) سيئعة حونه من
جهة الجمهور من قول الشارح: «وأجيب من جهة الجمهور... الخ» مع أنا
لا نسلم أن منصوصة هي فصية لأب في مدنية مستسعة لا في مقابلة الظاهر

قوله (بخلاف المستنطة لحوار أن تكون العلة عند الشارع مجموع لأوصاف)
قيل: لو حصل في البعض رد عن حصصه لا فيهم لا سبب معين وقد عنه
غيره بأن مستنطة ومعية فقد يردى لا مكان في جميعه ولا يمكن أن لا يجمع
شيء منها عنه لهذا، حكمه بلا عنه، ولا يمكن أن يحصل لكل علة واحدة
لشئ والاستقلال في محل واحد، فبعض امكان متعين بكل منها

(١) عبارته رحمه الله في المستنطة (٢٢٣/٢) «أي تحليل الحكم بمعانيه أو على كل مستقل
ثالثها لتفادي جمع في منصوصة لا مسسعة، ورايها: حكمته» وختم الإمام بجوده
«نكتة منع»

(٢) رجع الحاجب (٢٢٠/٤) وقال بر كشي في السمع (١٧٦/٥)، حكاه ابن الحاجب
وابن امير في شرحه للبرهان، وقد استغثت حكايته.

ثبوتها: أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل خلافاً لقوم.

الشيخ (ومنها) أي من شروط لإحقاق بطلان أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل) سواء كانت سابقة أو لاحقة، مع معرف أن باعث على شيء أو المعرفة لا يتأخر عنه^(١) (خلافاً لقوم)^(٢) أي خبرهم أنه ثبوت شيء عن تفسيرها بالمعروف كما يقال: عرق الكلب نجس كلعابه لأنه مستفاد فإن يستفاد به بعد خبره

بشيء فبأن باعث على الشيء والمعرفة لا يتأخر عنه) أي لأن باعث على خبر وجود حكمه ما سبق، وبأن خبر المعرفة يتم تعريف المعرفة، إذ يفرض أن الحكم عرف قبل ما بعده، ولكن من اللازم محال، لكن شيء اسم يتم إذا فهم المعرفة به حتى يحصل به التعريف، أما إذا فهم من شيء به تعريف فلا يتم فإنه بناء على تفسيره بالمعروف^(٣) ألا يصير «معرفة» من شأنه تعريف لا يتصوره حتى يحصل به تعريف، إذ سبق إحدى معنى بالتعريف ما مع من حصول تعريف به بعده، لأنه يحصل بتدريج، بخلاف تفسير (المعرفة) من شأنه التعريف، لأن تعريف متأخر حيث يستفاد حائز، ووقع إذ حدث يعرف بهذا المعنى القديم كالعالم لوجود الصانع تعالى.

قوله (لأنه مستفاد...) (الخ) فيه نظر لأن الاستفاد لا يسبق له خبر، ولأن ثبوتها مقارن لثبوتها، كما نبه عليه شيخنا الكمال بن عديم^(٤)، ثم مثل للمتأخر بتعليل ولاية الأب عن صغير عرض به حقوقه بالخواب لأن ولاية قله ليس بظاهر، ولأن ولاية الجنون ليست عين ولاية الصغر، فثبت من الجنون، بل بعده، أو مقارنة له.

(١) قاله الفيض: التيسير (١/٣٠)، الأحكام (٣/١٢٣)، المحقق بن صاحب (١/٢٢٩).

أشرف الكوكبي (٤/٧٩).

(٢) في نسخة من علمي (٥/١٢٧).

(٣) التحرير في أصول فقه لاس عديم (٢/٣١).

(وثالثها): يجوز تعدد حكمين معلية (إن لم يتضادا) بخلاف ما إذا تعدد كالتأييد لصحة البيع، وبطلان (إحارة)، لأن شيء الواحد لا يباين المتصادمين^(١)

لثانية قوله (إن لم يتضادا) أي كسيرة^(٢) يجوز حبس المصنع والمعمود... كالحصن حرمه الصوم والصلاة وغيره

قوله (لأن الشيء الواحد لا يباين المتصادمين) أي بناء على المعلية بمعنى الباعث كما مر، وجوبه من تعريف محدد، وسببه أنه لا مانع من أن يباين ما وصف به أحد حكمين متصادمين بحكمين مختلفين كالتأييد فإنه مناسب لصحة بيع لأنه قبل ميثاقه وبعده لم يصح بيع الشيء^(٣) وعدم التأييد وهو ثابت سابقاً لاقتضائه بعد... مناسب لفساد الإحارة لا لا تصح بيع ما حرره... فلو كان صنفه مع بقاء أمه بدفع التمسك حرره المتصدقين... سببه سابقه

(١) قاله جمع من الأصوليين: البحر (٥/١٨٣)، شرح الكوكبي (٤/٧٩).

(٢) خلق في أبيه على هذه الكلمة ما يلي: «مثال لعدم التصادف».

الشيخ قال المصنف كالمهدي : « وإنما يتجه بناءً على أن الزيادة على النص نسخ للنص »^(١)، وهو قول الحنفية كما تقدم.

الحاشية قوله (أي على النص) الأولى : أي على النص أو الإجماع^(٢)، ولا فرق بينهما. وكأنه إنما اقتصر كابن الحاجب^(٣) على النص نظرًا للمنقول.

قوله (وإنما يتجه) أي الإطلاق.

للش وأن تتعين خلافاً لمن اكتفى بعلية شيهم مشترك؛ وأن لا تكون وصفاً
مقدراً وفقاً للإمام* ٣١٣

الشيخ (و) من شروط الإخاق باللعنة (أو تتعين) خلافاً لمن اكتفى بعلية شيهم) من أمرس مثلاً (مشترك) من المقتس والمقتس عليه لأن لعنة مثلاً لتعده بحقيقة للقياس الذي هو الدليل. ومن شأن الدليل أن يكون معاً فكذلك مثلاً لمقتس له. والمخالف يقول : المهم المشترك يحصل المقصود.

الحاشية قوله (والمخالف يقول : المهم المشترك يحصل المقصود) رده جمهور كما قال القضي هدي وعمره به يفره منه مساواة العملي لمجتهد في إثبات الأحكام بأن نعم مساواة ذلك لشرع لأصل من لأصول في وصف عام في حملته. والكلام في عدم حوز تعيين بالأحداثاثر من أمرس وأكثر إذ لا شيب عمية كل مهي. أو مهي فلا ساقية فوق من من من حنى عبر محارم فوجيه أحدث. لأنه إم من من فوج آدمي. أو لأصل غير محرم لأن كلا من لس واللص ثبت له عليه للمحدث في الجملة.

(١) أي عند انحصار خلافاً للنص الحديث «نسخ» (١٢٨/٥)، «شرح الكوكب» (٨٩/٤).

(١) «رفع الحاشية» (٨٦/٢).

(٢) «شرح المقصود» (٢٢٩/٢).

اللائق ولا القطع بوجودها في الفرع.

أما انتفاء المعارض فمعني على التعميل بعينين

الشرع (ولا لقطع بوجوده في الفرع) (١) لا يكفي نص صريح بحكم الأصل لأنه
عنه لأجناد في تقديره العمل، ونحو ذلك من النص صريح
بكثره المقدمات فهو بصحاح ولا يكفي

، أما مذهب أصحاب النص حجة، على تقدير حجة فمذهبه ندي
حائفة عنه لمصلحة من نص في الأصل بأن عدل هو يعرفه جوهرية
فيه إلى دليل آخر، والخصم يقول: الظاهر إسناده إلى النص المذكور.

(أما انتفاء المعارض) للعلم بالمعنى الآتي له (فمعني على التعميل بعينين) إن
قلنا: يجوز - وهو رأي الجمهور - فلا يُشترط انتفاؤه، وإلا فشيء.

الثانية قوله (بذلك) أي بوجود العلة في الفرع ولو قال: «فما كان أقرب

قوله (في الأصل) صلة النص، واحتراز به عن لمصلحة من نص
الصحابي، الذي يجوز استناده إليه مع أن ذلك واضح

ففيه (إلى دليل آخر) أي إلى دليل يدل على مسقط ما عدل به أصحابي من
أصل آخر، فلا يقدح في عليه المسد لعدم تعرض أحد من

الشرع (والصحيح) أنه (لا يشترط) في لغة مسقة (القطع بحكم الأصل) (١)
بأن يكون دليله قطعي من كتاب أو سنة متواترة، (ولا انتفاء مخالفة مذهب
الصحابي) (٢) أي مخالفتها له.

له شبه قوله (والصحيح) أنه لا يُشترط في إنبلة المستطعة القطع بحكم الأصل (ذكره
له في شرحه العنه صحيح ومما سب في حقه بعض ما عطف عنه، لكن
لا بد ذكره في نه، مع حكمه لأصل

قوله (من كتاب أو سنة متواترة) أي وإجماع قطعي.

(١) قاله حميد بن أبي (٢٩٤/٣)، المحقق (٥/٣٢٨)، «مجموع من حاشية»
(٢٣٧/٢)، «شرح الكوكبة» (٩٩/٤).

(٢) أي عند المالكية والشافعية، خلافاً للحنفية والحنابلة. «التبصرة» (٩/٤)، «مختصر ابن
الحاج» (٢٣٧/٢)، «الأحكام» (٢١٦/٣)، «البحر» (٥/١٦٨)، «شرح الكوكبة»
(١٠٠/٤).

(١) قاله حميد بن أبي (٣٠٢/٣)، «مختصر ابن الحاج» (٢٣٧/٢)، «البحر» (٥/١٦٨)،
«شرح الكوكبة» (٩٩/٤).

الشيء (ولا) يلزمه أيضا (إدعاء أصل) تشهدنا عارض به بالاعتبار (على المختار) ^١

وقيل: يلزمه ذلك حتى يُقبل معارضة كَأُ يقول: «ومعلة في لبر الطعم دون القوت بدليل الملح، فالتفاح مثلاً وبوي».

ورُدَّ هذا القول بأنَّ مجرد معارضة ما وصف تصحح بعدة كاف في حصول المقصود من الهدم.

اللائيَّة قوله (بالاعتبار) صلة لـ «يشهد».

مَنْ وَلِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ بِالْمَنْعِ، وَالْقَدَحُ، وَبِالْمُطَالَةِ سَائِثٌ أَوْ الشَّيْءُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَبْرَأً، وَبَيَانُ اسْتِقْلَالِ مَا عَدَهُ فِي صُورَةٍ وَلَوْ بَطَاهِرٍ عَامٍ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضَ لِلتَّعْمِيمِ.

ولِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ) أي دفع المعارضة بوجهه (المانع) أي مع وجود توصف للمعارض به في الأصل كان يقو في دفع معارضة يعوب ما كمل في شيء. كاخوَر لا نسب له مكنى لأن معرفة بعده من شيء ^١ وكان دوت مويوب أو معدود. (والقدح) في عبه الوصف معارض به كان حدته أو عدم تصافيه. (والمطالة) معترضة. (سائث أو الشئ) لا عارض به (إن لم يكن) دليل لنسب عن اعبيه (سائثاً) بأن كان مناسباً أو شيئاً يحصل معارضة الشيء بعينه بخلاف السر. فمجرد الاحتمال قاذح ^٢

اللائيَّة قوله (في الأصل) صلة «وجود».

قوله (كالبوز) مثال لقوله: «شيء»، فهو أصل معارض القوت فيه، ويعرف اتفاق المشاهير على نوب حكمه نص ورجوع. إذ حكمه ليس موصوف ولا مجعاً عنه

قوله (بيان صفاته أو عدم انضاطه) أي أو غير ذلك لكونه عدماً، أو غيره/ من مفادات العلة.

قوله (فمجرد الاحتمال قاذح فيه) أي لأن الوصف دخل في السر بمجرد احتمال كونه مناسباً وإن لم تثبت ماسسته فيه

(١) انظر «الأحكام» (٣٤٢/٤). و«شرح تكملة» (٢٩٩/٤).

(٢) في (ب) (أو) وهو صحيح

(١) قاله صاحب «مناقب» و«مناقب» (٢٧٢/٣)، «الشفا» (٦٨/٢)، «شرح تكملة» (٢٩٩/٤)

وأعاد المصنف «باء» دفع به عند شئ ما قبل مدحها معه. ومن أمثله أن يقول: لمن عارض القوت بالكيل: «لم قلت: إن الكيل مؤثر».

(وبين استقلال ما عداها) أي ما عدا الوصف المعترض به (في صورة^(١)) ولو كان الباء (مظاهر عام) كما يكون بالجمع (إذا لم يتعرض) لمصدر (للتعميم) كأن شئ يستدل بصفة مدح من يكفل في صورة حديث مسلم: «الطعام بالطعام مثلاً يمثلي» . يستدل مدح عن مدح.

فإن تعرض للتعميم فقال: «فتشت وبوئة كل مطعم» خرج عما نحن فيه من القياس الذي هو بمدح الدفع عنه إلى النص.

وأعاد المصنف الباء لطول الفصل

الخاتمة قوله في المن (ما عداها) صادق بوصف مدح شئ نصه وبوصف آخر من المستدل استقلاله بالعلة في صورة انتفى فيها وصف المعترض.

قوله (كما يكون بالاجماع) أي أو بعض مدح. «ما يصاهر الخاص» وكأنه تقتصر على إجماع لكونه مغايراً لبعض التعميم إن ما ذكر

قوله (حرج عما نحن فيه . . الخ) أي وتبقى المعارضة سالمة من القبح فلا يتم القياس.

قوله (إلى النص) أي إلى إثبات الحكم بالنص.

(١) انظر: «الأحكام» (٣٤٣/٤)، شرح الكوكب (٣٠٣/٤).

(٢) رواد مسلم في المسافة، باب بيع الطعام مثلاً يمثلي: (٤٠٥٦).

لشئ ولو قال: «ثبت الحكم مع انتفاء وصفك» لم يكف إن لم يكن معه وصف المستدل، وقيل: «مطلقاً»، وعندني ينقطع لاعتزافه ولعدم الانعكاس.

الرجح (ولو قال مستدل مدح من) «ثبت الحكم» في هذه صورة مع انتفاء وصفك (مدح من) «باء» وصفي عنه. (لم يكف) في دفع (إن لم يكن) أي يوجد (معه) أي مع انتفاء وصف المعترض عنها (وصف المستدل) فيها لا سوي في مدح. «فتشت» بخلاف ما زاد وجد وصف لمدح هو فكيف في الدفع باءاً على انتفاء تعليل الحكم بعكس الذي صححه المصنف كما قدم (وقيل) «كف» مطلقاً «باء» على حوزة تعليل مدح.

«باء» مصنف في مدح وصف مستدل زيادة على عدم تكافئه لدي تصروا عنه «وعندي أنه» أي مستدل (ينقطع) «باء» فانه (لاعتزافه) «باء» مدح وصفه «باء» «باء» وصف مدح من دفع هو «باء» (ولعدم الانعكاس) توصفه حيث «باء» حكم مع مدح «باء» لا انعكاس لمدح «باء» على مدح مدح مدح عن أن «باء» لا انعكاس لا «باء» عنه لا ينقطع. وكأنه ذكره بغيره للأول.

الخاتمة قوله (بخلاف ما إذا وجد وصف المستدل فيها) أي ووجد حصته. أو عرفنا اتفاق المتأخرين.

قوله (قال المصنف) «باء» يقول قوله في المن (وعندي) (الح)

قوله (على أن عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع) عترض عن المصنف بمنع كون عدم الانعكاس علة للانقطاع. «باء» لا شرط في مدح الانعكاس بناءً على جواز التعليل بعكس.

قوله (وكانه ذكره تقوية للأول)، أي لا تعليل ثابت. لأن عدم الانعكاس علة للانقطاع على القول بمنع التعليل بعكس، فيصح مغايرتنا لاعتراض الذي هو علة للانقطاع مطلقاً. «باء» فقصه كلامه من «باء» انتعش لثاني على مناع العديل بعكس دور الأول

لكن لو أبدئ المعتزض ما تجلّف الملقن سمي تعدّد الوضع، وزالت فائدة الإلغاء ما لم يُلغ الخلف بغير دعوى قصوره،

شرح (ولو أبدئ المعتزض في الصورة أي ألقى وصعه فيها المسدل) أما أي وجد (يخلف الملقن سمي) ما أتته (تعدد الوضع) بعد ما وصف في سمي عنه الحكم عنه من وصف بعد آخر (ورالت) بي أنه (فائدة الإلغاء) وهي سلامة وصف المسدل عن القذح فيه، وهذا أوضح من قول ابن الحاجب «فسد الإلغاء» (ما لم يُلغ) المسدل (الخلف بغير دعوى قصوره).

لمناسبة طاهر أن كلاً منها مبني على ذلك فتدبر لا يعكس عنه مسند لا معبره، فهذا هو اللائق في صحته نصف من مسح العمل بعلتين. ما على حجة فلا انقطاع في ذكره. ويدل ذلك عنه أن عدده نصف ما على ما صححه مصنفاً قوله (هذا أوضح من قول ابن الحاجب. «فسد الإلغاء» أي لأنه لا يفسد، وإتسان لمعرض في حقيقته عرف منه صحته كنه يرد فائدة عن قزوه.

المسئل أو دعوى من سلم وجود المطية ضعف المعنى، خلافاً لمن زعمها الإلغاء.

البيان أو دعوى من سلم وجود المطية لعللها لوجوده (ضعف المعنى) فيه لدي اعتبر المطية له بأن لم يعترض المسدل للخلف أصلاً، أو تعرض له بدعوى قصوره، أو بدعوى ضعف معنى المطية فيه (خلافاً لمن زعمها) الدعويين (الإلغاء) بحيث ساء في الأول عن امتناع لقاصرة. وفي لكسة عن تأثير ضعف المعنى في المسد، فلا تروى عنه هذا الرعمه فائدة الإلغاء الأول أما دأى المسدل حيث بعد الدعوى فسقى فائدة الإلغاء لأب.

نقطة قوله (أو دعوى من سلم) أي أو بعد دعوى مسدل سلمه وجود المطية ضعف المعنى نصف «ضعف» بـ «دعوى». وبوقد «أو دعوى ضعف معنى المطية وسلم أن خلف مصد» كـ أوضح

قوله (لوجوده) عنه بـ «سند»، والمعنى سلم وجود المطية لأجل وجود الخلف لكونه مطية، والصحيح في «سند» وفي «سند» بخلف. وفي «سند» بالمعنى

قوله (أو تعرض له بدعوى قصوره) (الح) بأن ذلك على أن قصوره لا يخرج عن صلاح العلية، وعلى أنه لا يرجع الوصف المتعدي على القاصر كما سيأتي، وعلى أن ضعف المعنى في المطية لا يضر كما في ضعف لشعة بذلك المترق في السفر، وزعم خلاف ذلك بناءً عن خلاف ذلك

وقوله (ساء في الأول على امتناع لقاصرة) أي على امتناع لتعليلها قوله (بغير الدعويين) أي وبالثانية أي ولم يسلم المسدل وجود المطية

مثال تعدد الموضع ما ينبغي فيه يقدر . يصبح ايمان العبد بحري كحظر جمع الإسلام ويعقل فيها مقتضى (صها مصلحة الإسلام من بدل لأمن) . فيعرض احثي "ساعات حربية معقبة فيها مطلة فرح شئت بنظر بخلاف الرقية لأشتغال الرقيق بخدمة سيده" ، فيلغي المستبد الحرية بثبوت الأمان بدوب في العبد مادون به في نفس شدي . فيحجب معرض من إردن له خلف الحرية لأنه مطلة لنذل وسعيه في النظر في مصلحة القتال والإيمان .

للأشبه قوله (فيما يقال) صفة "س" ثم قد تدب . سوف قد فوه "ما ينبغي فيه يقال هذا وفيه ياب" كك حصر . وضج . وحجاب من يمثل به من هو ما يقال : سح . بل هو ما يابى فيه من جواب معه من هذا . خبر فيه فيه سبي

قوله (والعقل) الأولى : والتكليف

سنت ويكفي رجحان وصف المستبدل بناء على منع التعدد . وقد يعترض باحتلاف جنس المصلحة وإن اتخذ ضابط الأصل والعرض ؛ فيجانب بحذف خصوص الأصل عن الاعتبار .

(ويكفي) في دفع معارضة (رجحان وصف المستبدل) على وصفها بمرجح ككوبه أسب من وصفها . أشبه (بناءة على مع التعدد) معناه انني صححه المصنف ^(١) ، وقول ابن الحاجب : "لا يكفي" ^(٢) مبني على ما رجحه من جواز التعدد ، فيجوز أن يكون كل من الوصفين علة .

(وقد يعترض) على مسدل (ماحتلاف جنس المصلحة) في الأصل ومرض (وإن اتخذ ضابط الأصل والعرض) ^(٣) كما يابى فيم يقال "أخذ اللانث كنزواي يجماع إيلاج فرح في فرح شستن طبعا محرم شرعا" ^(٤) ، فيعترض به أن الحكمة في حرمة اللواط الصيانة عن وذيلته ، وفي حرمة الزنا المرتب عنها الحد دوى احتلاط . لأسباب المؤدي هو به . وهما مختلفان فيجوز أن يختلف حكمهما بأن يقتصر الشارع الأخذ على الزنا فيكون خصوصه معتبر في عدة أخذ

(فيجانب) عن هذا الاعتراض (بحذف خصوص الأصل عن الاعتبار) ^(٥) في العلة بطريق فيسلم أن العلة هي القدر المشترك فقد كى بدم في مثل . لا مع خصوص الزنا فيه .

للأشبه قوله (على وصفها بمرجح) أي عند معرض فوه (بطريق الأولى) : أي من طرق الإبطال . قوله (فيه) أي في المثال .

- (١) واستأخره الأمل في الأحكام (٤٣/٤) ، وقروكني في المدة (٥٠/٣٢١) ، وعنه الثاني لمجموع
- (٢) مختصر المنتهى ، لأبن الحاجب (٢٧٤/٢) ، وأخره شيخ الإسلام في دس لأصوله (ص ١٩)
- (٣) قاله المالكية والشافعية ، مختصر ابن حبان (٢٧٧/٢) ، وسيف (٢٧١/٢)
- (٤) أجمع المسلمون على تحرمة اللواط ، ويكفي في حجب حد فيه من مدته . أحدهم لا حد فيه ، بل التمييز ، قاله أحمد . ثابها . وجوب حد فيه . قال المالكية والشافعية وأحمد
- (٥) الهدية (٣٠١/٣) ، وأبني لمصنف (٤٠٧/٤) . انصبي (١١٩/١١)
- (٦) قاله المالكية والشافعية ، مختصر ابن حبان (٢٧٧/٢) ، والشافعية (٢٧٢/٢)

- (١) أجمع لمصنف ، لأبن حجر للكني : (١٠٣/١٢) .
- (٢) أجمع به بمرغيباني : (٦٠٥/٣) .

لأنَّ وأما العلة إذا كانت وجوداً مانعاً أو انتفاء شرطياً فلا يلزم وجود المقتضي وفقاً للإمام وخلافاً للجمهور.

الشيء (وأما العلة إذا كانت وجود مانع، أو انتفاء شرط) بل كانت علة لانتفاء حكمه (فلا يلزم) من كونه كذلك (وجود المقتضي) لحكمه (وفقاً للإمام البراء) (وخلق الجمهور) "في وجه عدم وجوده، والأبداً حاشاه كن انتفاء الحكم حينئذ لانتفائه لا ما فرض من وجود مانع، أو انتفاء شرط، وأحب بأنه يجوز أن يكون لما فرض أيضاً حوازي دليلين مثلاً على مدلول واحد

وَمَنْعَ كَأَنَّهُ يَنْدَرُ مُعْظَمُ ، فَلَا حَبَّ حَبْلِهِ مُعْظَمُ ، وَاسْتِغْنَاءُ الشَّرْطِ
كَعَدَمِ إِحْصَانِ الزَّانَا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرِّجْمُ .

الخاتمة فوهه (وفاقاً للإمام) أي ولاس احاجت "، وجميع له أنه قد سبق بحكم مع وجود المفتي فمع علمه أجدر.

قوله (واجيب... الخ) قد يقال: هذا إنما يُناسب القول بجواز تعدد العلل، وهو خلاف ما صححه لمفسد، ويجب أن لا يصرح لا يصرح مدعنا لأنه هادم.

مسالك الجلة

(١) فانه المحصره (د ٣٢٣). وبه قال حميه وادانكه واناعنه ، سيره (٤ ٣٧).

المحصر من الحاجب (٢/٢٣٢)، «شرح التلخيص» (ص: ٤١١)، «التلخيص» (٢/٧١).

(٢) أنى جهه اخذت شرح بكون (١٠١/٤)، و احارة الأمدى في الأحكام (٢٦٣/٣)

(٣) المختصر المبهم، الأثر، جلد ٢ (٢٢٢)

الأول : الإجماع ؛ الثاني : النص الصريح مثل «العلة كذا» ، فلسف ، فمن أجل ، فتحو كي ، وإذن .

(مسالك العلة)

أي هذا محث الصريح لدالة على علية الشيء ، (الأول) منها - (الإجماع)^(١) كالإجماع على أن العلة في حديث الصحيحين : «لا يحكم أحد بين النبي وهو غضبان»^(٢) تشويش الغضب للفكر ، وقدم الإجماع على النص كاس حداد^(٣) - لتقدمه عليه عند التعارض على الأصح الآتي ، وعكس لصاوي^(٤) لأن النص أصل للإجماع .

لثانية (مسالك العلة) جمع مسلك ، وهو الطريق ، الأول منها : الإجماع .

قوله (كاين الحاجب ... الخ) نية به كالعراقي عن أن ما وقع بلزكتي^(٥) من عزو / تقديم الإجماع إلى اليضاوي وتقديم النص إلى من الخجب ، وهم قوله (الآتي) أي في مباحث الترجيح .

(١) حارر كتي في البحر (٥٠٠ ١٨٤) وهو من جملة من علة كميل ولاية مال بالضم ، الإجماع على أصل بضم وإن الخلف في عين الله كجماع السلف على أن عرب في الأوصاف لأربعة معن ، أحسن في ب اللغة مادة

(٢) سبق ترجمته في شروط العلة .

(٣) مختصر المتن «لايس الحاجب» (٣ ٢٣٣) ، معناه من لا يدي في الأحكام (٣/٢٢٩)

(٤) الملهام «المسبب» (ص ١٥٤) ، معناه بما للإمام في المصنوع (١٣٧/٥٨)

(٥) أشرف المصنف ، كتي (٢٠ ٧٣)

الشيخ (الثاني) من مسائل العنة: (الصريح الصريح) "أن لا حتمل عبر عنة (مثل العلة كذا، فليس كذا، فمن أجل كذا، فمحو كي، وإذن) نحو قوله تعالى: "من أجل ذلك كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ" "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ" "إِذَا لَأَدْفَأَكَ صَعْفَ آخِيَةٍ وَصَفَتْ أَلَمَاتُ" (١)

وفيما عطفه المصنف عليه، وفيه بعد، فإنه في هذه ما فيه في لونه بخلاف ما عطفه عليه.

الثانية، الثاني من مسائل لعنة النص قوله (الصريح) "أن لا حتمل عبر عنة" من الخاحب (٢) أدرج فيه ظاهره، وقال بعد شرحه، "وإنه لا يدرج ثلاثة في النص، وكل صحيح لكن ما صنعه المصنف أقعد."

قوله (فمحو كي) لا يفي صريحها في تعليل عنتها بمعنى "أن المصدرية لأن عمل كونها للتعليل الذي هي صريحة فيه إذا لم تكن مصدرية."

- (١) قال الأمامي رحمه الله في الأحكام (٢٢٢ ٣) "هو أن يذكر دليل من الكتاب، أو السنة على التعليل بما عطف به موضوعه في محله من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلاله."
- (٢) سورة البقرة الآية (٣٢)
- (٣) سورة البقرة الآية (٧)
- (٤) سورة الإسراء الآية: (٧٥)
- (٥) خسر المتقين لابن الخاحب: (٢١ ٢٣٤)

الذين والظاهر كاللام طاهرة فمقترة نحو "أن كان كذا"، قالوا، قالوا في كلام الشارع، فالراوي

الشيخ (والظاهر) بأن يحسن عدل عنة حتى لا يبرح من (كلام) طاهرة) نحو: "كتب أنزلت إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور" " (مقترة) نحو أن كان كذا كذا بعد "ولا تطلع كل حلال منهم" "أن كان ذا خالٍ وبين" "أي لا" (قالوا) نحو: "فيظلم من الدين" "هؤلاء حرمت عليهم طيبات" "حللت لهم" "في معناه منها عنتهم" (قالوا) في كلام الشارع "وكون فيه في حكمه نحو في عنتي" "والتأنيق والتأنيق فاقطعوا أيديهما" "ولي بوصف نحو حدث تصحيح في محرم ندي وقصه بآفة" "لا تموت طيب" "لا حتم" "به عنة نعت به العينة ملأه" (١)

لحاشية

- (١) منه في الأحكام (٢٢٢ ٣) "هو أن يذكر دليل من الكتاب، أو السنة على التعليل بما عطف به موضوعه في محله من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلاله."
- (٢) سورة البقرة الآية (٣٢)
- (٣) سورة البقرة الآية (٧)
- (٤) سورة الإسراء الآية: (٧٥)
- (٥) خسر المتقين لابن الخاحب: (٢١ ٢٣٤)
- (٦) سورة البقرة الآية (٣٨)
- (٧) سورة البقرة الآية (٧٥) "هو أن يذكر دليل من الكتاب، أو السنة على التعليل بما عطف به موضوعه في محله من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلاله."
- (٨) سورة البقرة الآية (٣٨)

للمؤمن ومنه: إن، وإذا، وما مضى في الحروف. الثالث: الإيماء: وهو اقتران الوصف الملفوظ-قيل: «أو المستنط» -بحكم ولو مستنبطاً، لو لم يكن للتعليل هو أو نظيره كان بعيداً كحكمه بعد ...

وَقَفَّيْ أَتَى مِنَ الصَّغَرِ (إِنْ) الْكَوْرَةُ لَمَسْدَةُ حَمَوُ ۝ رَبِّ لَا تَذَرْنِي لَأَرْضٍ
مِنَ الْكَافِرِينَ ذَكَرَ اللَّهُ بِكَ أَنْ تَذَرَهُمْ ۝ (و) إِذْ هُوَ حَسِرٌ
الْعَدِيدُ أَسَاءَ أَتَى لَأَسْتَه (وَمَا مَقْنِي فِي الْحُرُوفِ) أَتَى فِي مَحْطَتِهِ عَمَّا رَزَقَ يَنْتَعِسُ
غَيْرِ الْمَذْكُورِ هُنَا هُوَ : يَبِيدُ ، وَحَتَّى ، وَ عَلَى ، وَ قِي ، وَ أَيْنَ أَفْتَرَجُ .

وإنما فصل هـ عن صـ فتعبر به "وَمِنْهُ" لأنه يذكره لأصويبه، وإحتمل
 أن العبر بعض كل تكلم بمجرّد ساند كي يكون "وَمِنْهُ" وما مضى بعد
 التحليل كما تقدم في مبحث الحروف.

(الثالث) من مسكت منه (الإمامة) : وهو اقتران الوصف المنوط -
 قيل : (أو المستطوع - بحكم ولو) كـ حكمه (مستطوعاً) أي يكون منوط
 (لأنه يمكن للتنزيل هو) أي الوصف (أو نظيره) أي حكمه حيث يثبت
 بالوصف وحكمه ، في نظرهما أي لو لم يكن ذلك من حيث إفراده بالحكم
 لتعيل الحكم به (كان) ذلك لاقتراء (بعيداً) من الشرع لا يبين بمصاحته
 وإتيانه بالانفاظ في مواضعها :

الجزئية الثالثُ من مسائل العلة : الإيهامُ .

(١) سورة موع، الآية: (٢٦).

(١) سورة نوح، الآية: (١١).
(٢) تاريخ حمزة، الجزء ٤١: ٣٩. انظر ابن الجوزي (٢٠٣٤)، الجزء ١: ١٩٧/٥. انظر الكوكبية (١٢٥/٤).

يُقَدُّ أوْ تَكْتَفِيْقُهُ بَيْنَ حَكَمَيْنِ نَصْفُهُ مَعَ ذِكْرِهَا أَوْ ذِكْرُ أَحَدِهَا، أَوْ بَشَرِطٍ، أَوْ غَايَةٍ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ، أَوْ اسْتِدْرَاكٍِّ

التعليق (كمحاكمه أبي الشاح (بعد صراع وضعي) كما في حديث لأعرابي واقفت أهل
في بها مصار. فعلى أغني رقة الخ» رواه ابن ماجه^(١)، وأصله في
الصحاح^(٢) ما رواه عن علي بن ربيعة عن أبيه عن علي بن علقمة قال: «والأخلاق السوء
عن جده وولدت بعيدة فيقول السائل في الجواب فكانه قال: «واقفت فاقبت».

(وَكَذَكَرْهُ فِي احْتِكَمٍ وَضَعًا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَقَّةً) لَمْ يَلْبُثْ دَدُهُ كَفَرَهُ ۖ

الحاشية قوله (كحكمة) (إس) الكاف فيه مع انكشاف المقصود عنها. للاستفصاء
بأصغر من الاسم للمعنى عنها. والشئ من صغر من قصد لإيهاء. وعن الأول
يحمل خبر الإيهاء في مدخلاتها.

قُوْنَهُ (رواه ابنُ ماجه) هـ سَمِعْتُ بَدْرَةَ وَنَافِلَةَ فِي الصَّبَرِ
 وَكُنْتُ عَلَى مَا فِي مَقْصِدِهَا^{١٠}

(۱) لایحه در باره حکم برائت سید محمد علی - الوصف مذکور علیه
در حکم (در حکم ۳۱، ۱۹۶۵) مختص به "درج ۲۱" ۱۳۳۱، شرح یکم ۱۳۰۱

(٢) رواه عن محمد بن عيسى، بن عبد الله بن بكير، عن قيس بن سعد عن
(٣) رواه البخاري في الصائم باب إذا جامع في رمضان - يعني قصد في عبادة.

١٠- حديث الكعكة: (٢٥٩٠).

(1) محمد هو علی بن ابی طالب (علیه السلام) (الحکم، 3، 1990)

(۵) میں حرجہ کی ایک رات

(۶) و انہوں نے حاجی کی انصاف، سادگی اور جود کی نگاہوں میں فطرتِ جبروت میں اتصال، ۱۹۷۱ء

فمبيدة الملع من حكمه بحاله عصا مشؤوس متفكر يشد على رء عذته، وإلا
حلا ذكراً عن شاعره وحدث بعد

(وكثير يقو بين حكمين يصعب مع ذكرهما، أو ذكر أحدهما) نص

مثال الأول: حديث صحيح: "أنه لا يحمل لغيره سهمين، وللمرئ
- أي صاحبه - سهمًا، فمترينه بين هذين حكمين ليس عصا لو لم يكن
لعبة كل منهما بعد

ومثال الثاني: حديث صحيح: "لا يبرئ" في خلاف غيره
معلوم برئته، وسنرى بين عدم الإرث المذكور وبين الإرث المعلوم بفسه
القتل المذكور مع عدم الإرث لو لم يكن لعنه لكان مبيدًا.
(أو) عريقه بين حكمين (بشرط، أو غاية، أو استثناء، أو استثناء)،

المسألة

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام الإيهام. المحصول (١٥٢/٥)، الأحكام (٢٢٨/٢)
(٢) روى محمد في الجهاد والسري، باب سهام القوس، (٢٨٦٣)، ومسلم في الجهاد، باب
كيفية قسمة المنافع، (٤٥٦١)، وأبو داود في الجهاد، باب في سهام الخيل، (٢٧٣٠-
٢٧٣٢)، والترمذي في السري، باب في سهم الخيل، (١٥٥٤)، وابن ماجه في الجهاد، باب
في قسمة المنافع، (٧٨٥٤)

(٣) روى محمد في الجهاد، باب ما جاء في قتال من ثقل، (٢١٠٩)، وابن ماجه في الجهاد، باب
لا يصح لأحد من هذه، وأما ما جاء في قتال من ثقل، (٢١٠٩)، وابن ماجه في الجهاد، باب ما
العد منهم لأحد من هذه، روى عن هذا عدل من هذه، وابن ماجه في الجهاد، باب ما
برئ، (٢٦٤٥)، والدارقطني في الرافض (٤١٠٩) وقال: "ليس حاق متروك الحديث".
وروى بعض أهل العلم من هذا، روى عنه في الجهاد، باب ما جاء في ميراث العن، والتلفظ
به، (١٦٨٤)، وابن ماجه في الجهاد، باب القتال لا يبرئ، (٢٦٤٦)، قال أبو بصير في
المنهاج (٢٧٧/٣) هذا حديث حسن، روى البيهقي في معرفة (١٠٣/٩) قال أحمد هذا
مترسل يعني مقطع أو غير من قصده يترك غير من خصائصه، والله تعالى أعلم

سئل

المسألة

مثال الشرط: حديث مسلم: "الدعوى باللهيب، واليقظة باليقظة، والبر
بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والخلع بالخلع مثلاً بمثل، سواء سواء
يذهب، فإذا اختلفت هذه الأحاسيس فمبوا كيف يشتم إذا كان يد بيده،
وسنرى بين مع مع في هذه الأقسام متفاوتاً وبين جو، عند خلاف
حسن، سواء كان معه لأحلاف لمحو ركن بعد

ومثال العاية منه عان: "ولا تقربوهن حتى يظهن" في بد ظهن
فلا مع من في صرح في قوته بعد عنه: "فإذا تظهن
فأتوهن" في صرح مع من في صرح في خص من جو، في الظاهر
وإذا كان معه ظهن بعد، كان بعد

ومثال الاستثناء منه عان: "فصفت ما فرضتم إلا أن يغفوت" في
الروحان عن ذلك النصف فلا شيء من ذلك النصف من شوب نصف من
استثناءه عند عفو من عنه، لو لم يكن لعنه لعنه لكان بعداً

ومثال الاستثناء منه عان: "لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن
يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان" في صرح من عدم مؤاخذة بالآيات،
ومن المؤاخذة بها عند تعديده، سواء كان لعنه لعنه لكان بعداً

المسألة قوله (في الحيف) لأولى من الظاهر

- (١) روى مسلم في المساقاة، باب الصرف ويبيع الذهب بالورق، (١٠٣٩).
- (٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).
- (٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).
- (٤) سورة البقرة، الآية: (٢٣١).
- (٥) سورة البقرة، الآية: (٨٩).

لأنه وكترتيب الحكم على الوصف، وكمثله بما قد يقوَّت المطلوب.

لأنه

والعكس هذا القسم من باب نص

وفي الوصف الملقوط والحكم النسب وعكسه - وفي كثير من خلاف
تختلف له جميع كما أفاذه عن أن نصف، قيل «إيه» «إيه» «إيه» «إيه»
مربة للمعط، مقدم عن خاص عن شرط لا شيء، وقيل «نص»
بشيء، ولا يصح - لأنه «إيه» لا يبرهن الوصف بتلك خلاف شيء
غير كون الوصف عن مثال الأول، فإنه معنى «وأحل الله البيع» (١)
فجاء منه النصحه، والثاني كعبرين لربوياتنا بغيره.

الشَّيْءُ (وَكُتْرُ تَبْيِئِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ) نحو «أكرم بعلمه» فنربئ لآكرم على
العلم لو لم يكن لعلية العلم له لكان بعيدا.

(وَكُتْنِيهِ) أي الشارع (بِمَا قَدْ يَقُوَّتُ الْمَطْلُوبُ) (٢) نحو قوله تعالى:
«فَأَتَعَزَّوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ» (٣)، فبلغ من بيع وقت بدء الخطة اندي
قد يقوَّت، لو لم يكن لفظه تقويتها لكان بعيدا.

وهذه أمثلة لما اتفق على أنه إيهاء، وهو أن يكون الوصف والحكم الملقوط
وإن كان في بعضها تقدير.

للأشياء قوله (لمطه تقويتها) أي الحكم لتدفع عن شيء مطه تقويتها الخطة

قوله (وإن كان في بعضها تقدير) أي كمثل بعاده بقوله معنى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ
حَتَّى يَطْهَرْنَ» (٤) فإن يوصف وحكمه فيه مقدران كما قدره شارح

قيل: وإنما جعل الوصف في الغاية مقدرًا مع أن لفظه مذكور بقوله:
«يَطْهَرْنَ»، وجعل في الاستثناء مذكور بقوله: «أَنْ يَطْهَرْنَ» لأنه في الأول ذكر
عادة لا قبله من المنع، لا لتربئ حكمه عنه فيحتاج إلى تفسيره، وفي الثاني
ذكرها عجزًا عما قبله لترتب حكمه عليه

للأشياء قوله (وعكس هذا القسم) أي كونها منقسمين ليس بغيره، بل بدت
على فساد ما به منه كلامه نصف في تعريف أبيه، من أن هذا إيهاء عن قوب
قوله (وبه) أي في عكسه أكثر معنى، حجة معه صفة من لبدأ بآخر وهو
قوله «إخلاف» والخبر وهو قوله «في الوصف... الخ».

قوله (تختلف الترجيح) أي مرجح في قرب الوصف المقطوع بحكم شرط
خلاف المرحح في عكسه قوله (الخوار كون الوصف أهم) أي من حكم، فلا
بسرته لأنه موجود بذوه عصفاء معنى المعلوم قوله (مجله) أي بيع مستمرة
لصحة، فحده هو الوصف المقطوع في آية، وصحته هو الحكم المسند بها

قوله (كتليل الربويات) أي حكمها كحرمة لمعاصيه في بيع بعضها بعض
فالربويات بمعنى حرمة المعاصيه فيها هي الحكم المقطوع، وانقطع أو عبرة
من الفتوى أو الكيل هو الوصف المسند

(١) هذا هو القسم الرابع من أقسام الإيهاء، «الأحكام» (٢٢٩/٣)، «الشيء» (٧٧/٢٧)

(٢) هذا هو نفس القسم من قسم أبيه، «المحصول» (١٥٤/٥)، «الشيء» (٧٧/٢)

(٣) سورة الجمعة، الآية: (٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢)

(١) حار عصف بن أبيه، حقه عام، في «الأحكام» (٢٣١/٣)، وعمر بن محمد

(٢) وهذا هو أيضا لأنك قد عرفت أن الحكم من أحاطة ٢٣٦، «شرح التوك» (١٤١/٢)

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥)

لللغز الرابع: السبر والتقسيم، وهو حصر الأوصاف في الأصل، وإبطال ما لا يصلح فيتعين الباقي.

(الرابع) من مسائل العلة: السبر والتقسيم، وهو حصر الأوصاف الموحدة (في الأصل) لنفس علة (إبطال ما لا يصلح) منه نعمة (فيتعين الباقي) ما كان يحصر أوصاف البر في قياس الذرة مثلاً علة في الطعم وغيره وبطل ما عدا طعم حريقه بمعنى أن طعمه لنعمة وسبر لعة الاحتراز فالتسمية بجمع الاسمين واضحة، وقد يقتصر على السبر.

للمسألة الرابعة من مسائل العلة: السبر والتقسيم قوله (وهو) أي ما ذكر من لسبر والتقسيم كما نشر به شرح هذا منه فليس بجمع الاسمين واضحة، وهذا بمنزلة أصول الفقه علياً. وأما معناهما مفردين فالسبر^(١) الاعتبار، وتقسيمه اعتبار شيء به حد على نحوه تحقيقه وسبر بوعده لأن الباطل يحرق أي يعتبر أولاً من محض وصفه بعد تحريكه نفسه، ثم يعتبر ثانياً التصالح منه نعمة، ولا اعتبار لأول سبقه كان السبر مقدم على التسمية.

قوله (وبطل ما عدا الطعم بطريقه) أي كان أصل القوت ثبوت حكم في الملح مع انتفاء القوت فيه بناء على شرائط الانعكاس في لعله المستوي مع تعدده وبطل ببيان ثبوت نصاً بمخالفاتها لظاهر خير مسلم: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل»^(٢) لأنه علل حكمه به باسم لعدم بدي هو معنى الطعام، والمعنى بالمشققتي مثل بسمه الاشتقاق كالقطع ولحد المعلقين باسم لسبر والراعي

(١) انظر في (١٠٦، ٢) - تصحيحه (٢٦٣)

(٢) روى عنه في المسألة - ما مع هذه مثلاً مثل (٢٠٥٦)

للغز ويكفي قول المستدل: «بحث فلم أجد، الأصل عدم ما سواه»، والمجتهد يرجع إلى ظنه.

الذي (ويكفي قول المستدل) في المسألة في حصر الأوصاف التي ذكرها (بحث فلم أجد) غيرها، (والأصل عدم ما سواه) عدمه مع أهيه سطر يدفع عنه ذلك مع احصر (والمجتهد) أي سطر عنه (يرجع) في حصر الأوصاف (إلى ظنه) فيأخذ به، ولا يكابر نفسه.

للمسألة قوله (ويكفي) أي في دفع منع المعترض المحصر.

قوله (والأصل عدم ما سواه) الأول جعل الوو بمعنى «أو» كما عثر في نسخ ابن سينا محص من حديث^(١) وعده^(٢) لأن بناءه مع معناه الأصل يقتضي أنه لا بد من الجمع بين شدوينا/ وما قبلها، وليس كذلك.

وقوله (لعداته... الخ) تعليل لا قبلة.

(١) انظر في (الأحكام) (٢٣٣، ٣)، وشرح كوك (١٤٣، ٤)، وشرح العبد (٢٣٦، ٢).

ولم يرد في (٥٢٦)

(٢) انظر في (الأحكام) (٢٣٥، ٣)، وشرح الكوك (١٤٣، ٤)

(٣) انحصار من حديث (٢٣٦، ٢)

(٤) كالأصل في (الأحكام) (٢٣٣، ٣)

لأن: فإن كان الحصر والإبطال قطعياً فقطعياً، وإلا فظني، وهو حجة
للمناظر والمناظر عند الأكثر،

الضيق (فإن كان الحصر والإبطال) أي كل منهما (قطعي فقطعياً) أي يهد لمسك
قطعي (وإلا) بأن كان كل منهما طبياً، أو أحدهما قطعاً والآخر طبياً (قطعي
وهو) أي لطني (حجة للمناظر) عنه (والمناظر) عنه (عند الأكثر) "لأنه
الغفل بالظن".

وقيل: «ليس محققاً مطلقاً لجواز بطلان الباقي»^(٣)

للشبهة

والثالث: «إن أجمع على تعليل ذلك الحكم»، وعليه إمام الحرمين،
ورابعها: «للمناظر دون الناظر». فإن أبدئ المترص وصفاً رائداً لم
يكتف ببيان صلاحيته للتعليل، ولا يقطع المستدل حتى يعجز عن
إبطاله؛ وقد يتفقان على إبطال ما عدا وصفين، فيكفي المستدل
التريديد بينهما.

الخامس (والثالث) "حجة" إن أجمع على تعليل ذلك الحكم في أحسن، (وعليه
إمام الحرمين) خذوا من أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجموعين^(١).

(وزايمها): «حجة (للمناظر)» عنه (دون الناظر) عنه لأن صفة لا يعموم
حجة على خصيه^(٢)

(فإن أبدئ المترص) عن حصر مسدود صفي (وصفاً رائداً) عن أوصافه
(لم يكتف ببيان صلاحيته للتعليل) لأن بطلان حصر ما يده كذب في
الاعراض. مع مسدود دفعاً بفساد بعضه^(٣)

شبهة قوله (إن أجمع على تعليل ذلك الحكم) أي على أنه من الأحكام لمعلنه لا
لنفسه

قوله (خذوا من أداء بطلان الباقي... الخ) يدفع أنه يؤدي إلى ذلك.
ولا يلزم من إجماعهم على تعليل الحكم الإجماع عن أنه مفضل شيء على بعض
قوله (الظني) بالجزء صفة لـ «حصر».

(١) «البرهان» لإمام الحرمين: ٢ - ٣٠
(٢) «هو ما اختاره الأندلسي في الأحكام» (٢٣٤/٣)
(٣) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره»
(٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره»

(١) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره»
(٢) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره»
(٣) «عن حصره» «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره» (٢٣٦/٢) «عن حصره»

لذلك ومنها: أن لا تظهر مناسبة المحذوف، ويكفي قول المستدل: «بحث فلم أجد موهم مناسبة»

ابن عسك (ومنها) أي من طرق الاعتراض (أن لا تظهر مناسبة) بوصف (المحذوف) "عن الاعتبار بخلافه بعد بحث عنها لاسيما منسب الغيبة بخلافه في الإسم (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل) «بحث فلم أجد» (وهو مهم مناسبة) أي ما يقع في ساحة من مائة مائة مائة مع خمسة مائة"

لكنه قوله (للحكم) صفة مناسبة في الاستثناء مثبت الغيبة) في وهو ظهور المناسبة.

قوله (بخلافه في الإسم) أي من طرق الاعتراض (أن لا تظهر مناسبة) بوصف (المحذوف) "عن الاعتبار بخلافه بعد بحث عنها لاسيما منسب الغيبة بخلافه في الإسم (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل) «بحث فلم أجد» (وهو مهم مناسبة) أي ما يقع في ساحة من مائة مائة مائة مع خمسة مائة"

(١) هذا هو الصواب في طرق الاعتراض (أن لا تظهر مناسبة) بوصف (المحذوف) "عن الاعتبار بخلافه بعد بحث عنها لاسيما منسب الغيبة بخلافه في الإسم (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل) «بحث فلم أجد» (وهو مهم مناسبة) أي ما يقع في ساحة من مائة مائة مائة مع خمسة مائة"

(٢) قوله (للحكم) صفة مناسبة في الاستثناء مثبت الغيبة) في وهو ظهور المناسبة.

(٣) قوله (بخلافه في الإسم) أي من طرق الاعتراض (أن لا تظهر مناسبة) بوصف (المحذوف) "عن الاعتبار بخلافه بعد بحث عنها لاسيما منسب الغيبة بخلافه في الإسم (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل) «بحث فلم أجد» (وهو مهم مناسبة) أي ما يقع في ساحة من مائة مائة مائة مع خمسة مائة"

(٤) قوله (للحكم) صفة مناسبة في الاستثناء مثبت الغيبة) في وهو ظهور المناسبة.

(٥) قوله (بخلافه في الإسم) أي من طرق الاعتراض (أن لا تظهر مناسبة) بوصف (المحذوف) "عن الاعتبار بخلافه بعد بحث عنها لاسيما منسب الغيبة بخلافه في الإسم (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل) «بحث فلم أجد» (وهو مهم مناسبة) أي ما يقع في ساحة من مائة مائة مائة مع خمسة مائة"

لذلك فإن ادعى المعارض أن المستبق كذلك ليس للمستدل بيان مناسبة، لأنه انتقال، ولكن يرجع صدره بموافقة التعدية

التي (فإن ادعى المعارض أن) توصف (المستبق كذلك) أي لا تظهر مناسبة (ليس للمستدل بيان مناسبة لأنه انتقال) من طريق السيرة إلى طريق المناسبة، ولا يقال يؤدي إلى الاستبعاد محذور، (ولكن يرجع صدره) عن سر نفع من أضاف عنه فسحق كنه (بموافقة التعدية) حيث يكون المستبق متعديا، من بعده حكمه فند من قصوره عنه

لكنه قوله (ويكن يرجع) أي ويكن للمستدل ترجيح صدره قوله (كغيره) أي غير المستبق

قوله (سؤفة التعدية) سر المستدل قوله (معدلة) معمول (تعدية الحكم)

(١) قاله جماعة من الأئمة (٢٣٦/٣)، انظر من ذخاير (٢٣٧، ٢٤١)، البحر (٢٣٨، ٢٤٢)، شرح الكوكب (٢٤٩، ٢٥٠)

وَيُسَمَّى اسْتِخْرَاجُهَا تَحْرِيجُ الْمَنَاطِ، وَهُوَ تَعْيِينُ الْعِلَّةِ لِإِبْدَاءِ مَنَاسِبَةٍ مَعَ الْإِقْتِرَانِ وَالسَّلَامَةِ عَنِ الْقَوَادِحِ كَالْإِسْكَارِ .

الخامس (من مسائلِ العِلَّةِ) : (المناسبة والإخالة) (١)

سُمِّيَتْ مَنَاسِبُهُ بِصِفِّهِ لِأَنَّهَا حَالٌ لِيُطْلَقَ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً .
(وَيُسَمَّى اسْتِخْرَاجُهَا) بِمَا سَبَّحَ لَمْ يَصِفْ بِمَسَبِّ (تَحْرِيجُ الْمَنَاطِ) لِأَنَّ
إِبْدَاءَ مَا يَصِفُهُ أَحْكَمُ (وَهُوَ) فِي حَرْبٍ إِسَاءَ (تَعْيِينُ الْعِلَّةِ لِإِبْدَاءِ مَنَاسِبَةٍ) فِي
الْمَعْنَى وَاحْتِكَمُ (مَعَ الْإِقْتِرَانِ) فِي (وَالسَّلَامَةِ) نَسَبُ (عَنِ الْقَوَادِحِ) فِي عِبَةِ
(كَالْإِسْكَارِ) فِي حَدَثٍ مَسَبِّ (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَمٌ) ، فَبِهِ لِبَرِّهِ لَعْلَلْ
لِطَلُوبِ حَقِيقَةٍ مُسَبِّ مَحْرَمَةٍ وَفِيهِ قَوْلٌ بِمَا يَصِفُهُ عَنِ سَبِّهِ

الخامس من مسائلِ العِلَّةِ : المناسبة

للمناسبة

وَهِيَ لَعْنَةُ الْمَنَاسِبَةِ ، وَالْإِخَالَةُ وَهِيَ نَعْمَ طَعْنٌ ، وَهِيَ إِسْيَاؤُ لِلْمَعْنَى
الْإِصْطِلَاحِي . وَهِيَ مَنَاسِبَةٌ بِرِصْفِ لَعْنٍ بِمُتَحَكِّمِ قَوْلِهِ (تَحْرِيجُ الْمَنَاطِ) وَهُوَ
مَسَرَّةُ الْمَصِيفِ عَقْدَهُ . وَهُوَ مَسَرَّةٌ بِحَرْبٍ بِتَعْيِينِ ، وَهُوَ مَسَرَّةٌ بِالْعِلَّةِ الَّتِي يَنْطَبِ
الْحُكْمُ ، وَأَصْلُ الْمَنَاطِ مَوْضِعُ التَّوْبِ أَيْ التَّعْلِيقِ (٢) .

قَوْلُهُ (مَعَ الْإِقْتِرَانِ) حَرْجٌ فِي إِدَاءِ مَنَاسِبَةٍ فِي الْمُسْتَقْنَى فِي السَّرَرِ .

- (١) قَالَ بِهِ الْجَاهِلِيَّةُ . «التَّيْسِيرُ» (٤٣/٤) ، وَخُصَّصَ ابْنُ الْحَجَّابِ (٢٣٩/٢) ، «التَّشْبِيهُ» (٨٧٦) ، وَفُتِّحَ الْكُوكِبُ (١٥٢/٤) .
- (٢) وَهُوَ عِلْمٌ فِي الْأَشْرَةِ ، بِإِثْبَاتِ أَنَّ كُلَّ مَسْكُورٍ ، وَإِنْ كُلُّ مَسْكُورٍ ، ٥١٨٧ ، ٥١٨٨ . وَهُوَ الْعِلَالِيُّ فِي الْأَشْرَةِ ، بِإِثْبَاتِ الْحَمْرِ مِنَ الْعِلَالِ (٥٥٨٥-٥٥٨٦) .
- (٣) «الْفَقَاهُوسُ الْمُجْتَمَعَةُ» (١٧٩) ، «الْمُصْبِحُ الْكَبِيرُ» (٦٢/٢) .
- (٤) «الْفَقَاهُوسُ الْمُجْتَمَعَةُ» (٥١٠٣) .
- (٥) «الْفَقَاهُوسُ الْمُجْتَمَعَةُ» (٥٩٠٢) .

وَبَعْدَ الْمَسَبِّ فِي هَذَا يَنْقُضُ عَنِ الْمَسَبِّ فِي الْإِبْدَاءِ ، ثُمَّ السَّلَامَةُ عَنِ
تَوَدُّعِ كَيْفٍ قَدْ فِي شَيْءٍ بِحَسَبِ بَرِّهِ . وَلَا فُكْلَ مَسَبِّ (لَمْ يَكُنْ يَدُوبُ)
وَهِيَ ، لِأَنَّهَا مَسَبُّ عَنِ الْمَسَبِّ فِي حَدِّهِ ، كَيْفَ حَدِّهِ مَسَبِّ
وَصِفَاها تَحْرِيجُ الْمَنَاطِ ، وَمَا هِيَ الْمَصِيفُ أَقْعَدُ .

لِأَنَّهَا قَدْ أَبْغَضَ عَنِ التَّرْتِيبِ مِنَ الْإِبْدَاءِ (يَنْقُضُ) عَنِ تَرْبِطِ حُكْمٍ عَنِ
بَعْدَ مَسَبِّ فِي حَدِّهِ مِنَ الْمَسَبِّ ، كَيْفَ كَيْفَ يَصْرُحُ عَنِ عِلَّةِ مَسَبِّهِ بِمَسَبِّهِ
بِإِبْدَاءِ هَذَا قَوْلُهُ (كَأَنَّ قَيْدِي فِي التَّسْبِيَةِ) بِمَعْنَى حَرْبٍ . مِنْ مَعْنَى هَذَا مَسَبِّ
بِمَسَبِّهِ فِي حَدِّهِ وَفِي حَدِّهِ عَنِ مَسَبِّهِ عَنِ الْمَسَبِّ فِي حَدِّهِ
مَسَبِّ حَرْبٍ فِي حَدِّهِ لِأَنَّهَا عَنِ الْمَسَبِّ فِي حَدِّهِ سَبَّحَ

قَوْلُهُ (لَكِنَّ حَدِّهِ) فِي حَدِّهِ وَهُوَ عِلَّةٌ بِحَسَبِ مَسَبِّهِ فِي مَعْنَى
الْحُكْمِ .

قَوْلُهُ (وَمَا صَعُبُ الْمَصِيفِ أَقْعَدُ) فِي حَدِّهِ لِأَنَّهَا مَسَبِّهِ فِي حَدِّهِ
يَنْقُضُ . لِأَنَّهَا مَسَبِّهِ . وَلَا يَكُنْ مَسَبِّهِ لِأَنَّهَا مَسَبِّهِ فِي حَدِّهِ
بِمَسَبِّهِ فِي حَدِّهِ . وَلَا يَكُنْ مَسَبِّهِ فِي حَدِّهِ فِي حَدِّهِ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَعْرِيفُ شَيْءٍ بِمَسَبِّهِ وَفِي حَدِّهِ بِأَنَّ حَدِّهِ لِمَسَبِّهِ
بِمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي . وَلِأَنَّهَا فِي حَدِّهِ مَسَبِّهِ بِالْمَعْنَى بِمَعْنَى ، وَبِمَعْنَى
أَحَدِهِ فِي يَعْرِيفِ حَرْبٍ بِمَسَبِّهِ فِي حَدِّهِ

- (١) عَنِ هَذَا حَدِّهِ فِي الْمَسَبِّ (٢٣٩/٢) ، وَفِي حَدِّهِ لِمَسَبِّهِ .
- حَرْجٌ شَاءَ وَهُوَ فِي حَدِّهِ مَسَبِّهِ فِي حَدِّهِ مَسَبِّهِ (لَا يَكُنْ يَدُوبُ)
- سَبَّحَ

للتحرر ويتحقق الاستقلال بعدم ما سواه بالسيرة.

السيرة (ويتحقق الاستقلال) في استقلال بوصف لمساواة في العلة (بعدم ما سواه بالسيرة)، لا يقول لمساواة بحيث فيه أحد عدمه، لأصل عدمه كما تقدم في السيرة لأن المقصود هنا الإثبات، وهناك النقيض.

للحاشية قوله (وَيُحَقِّقُ) معنى يسمو - فوبه (بعدم ما سواه) بمعنى - 'أختر' وفوبه (بالسيرة) متعلق بـ 'عدم'.

وقد يقال في ثبات مستند استقلال بوصف بعدمه عدمه مثبت بالسيرة يقال من صيرت مساهمة في بق السيرة، وهو مجموع للإشعار المحذور كما تقدم الشارح بصره في هذا البيت.

ويجوز أن يسوغ فيه الاستدلال من حيث أن أحد في هذا، وهذا سديد منه، بل تكفي دليلاً بمسلك آخر.

قوله (والأصل عدمه) محض تأكيد، فإن من خلاف ما قدمناه في السيرة لأن المعنى هنا إثبات بوصف تصانيع معينة، ومنه ينبغي أن لا يصححها كما في سيرة عليه الشارح. فإذا لم يكف هذا الأمران فأحدهما أولى.

للذين والمناسب: الملائم لأفعال العقلاء عادة، وقيل: ما يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً،

السيرة (والملائم) المأخوذ من مناسبة لتقدمة (الملائم لأفعال العقلاء) إعادة كما يقال هذه الملائمة مناسبة هذه التولية، بمعنى أن جمعها معها في ذلك موقف عادة العقلاء في فعل مثله، فملائمة الوصف بتحكمه المنزلة عليه موافقة عادة العقلاء في صميمه شيء، بل ما يلائمه.

(وقيل): «هو (ما يجلب) للإنسان (نفعاً أو يدفع) عنه (ضرراً)»^(١) فإن في محذور «هذا قول من يعقل أحكام الله بالصانع، ولأن قول من يباهى به صانع عبده الصانع»^(٢)

عشيه فوبه (والصنع لئلا) والصنع لألم) في توسل.

(١) هذا تعريف من لا يعقل أفعال الله تعالى بالصانع، وهو جمهور الأصغر المحصورة.

(٢) (١٥٨ هـ) سحر (٥١) (٢٠٦)

(٣) هذا هو السوي في الصانع (١٥٨ هـ) والفرقي في الصانع (٣٩١)

(٣) المحصور (١٥٨ هـ) في (١٥٨ هـ) وفي هذا تعريف جمع الصانع وهو ما ينبغي أنه لا يجوز تحديده.

لنقل: وقال أبو زيد: «ما لو عُرض على العقول لَتَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ»،

الشيخ (وقال أبو زيد) الذبوسي^(١) من أخفهم: هو (ما لو عُرض على العقول لتلقته بالقبول)^(٢) من حيث التعبير به. وهذا مع الأول متقاربان^(٣). وقول الخصم فيها هو كذلك: «لا يتلقاه عني بالقبول» غير قاض^(٤).

لثانيه قوله (الذبوسي) سختلف بوحدة سنة إلى ده مني وده من نحاري وسمرند

قوله (وهذا مع الأول متقاربان) يدل في الثاني والرابع، وهو ما عمنده الأمدني ومن حجب، وغيرهم كسند من ثلثي ومن الثالث عند التحقيق^(٥) إيضاح للأول.

قد وقعنا فيه في أربع عن صاحب حنفي، عن صاحب مدني، عن صاحب قد تكون حكمه عندنا بعد ما بعدة كذا من، لأولى ما قلناه لشارح في ترجيح جواب أن حكمه نصف، لأنه نصف بغير سماعه به^(٦).

(١) هو عبد الله بن عمر بن حسن الذبوسي الخفي، العلامة القاضي، طُرف به المثل في الظر واستخراج الحجج، وهو أول من أبهر علم الخلاف إلى الوجود، وكان له مناظرات في البخاري وسمرند مع الفحول، وأقبل تصانيفه الأسراو، وتقويم الألفة، توفي ببغداد سنة ٤٣٠ هـ. «العوائد النبوية» (ص: ١٨٤)

(٢) في شرح برهان ٢١، ٢٢، (الأحكام ٣، ٢٣٧)، نصف - جرح ٢١، ٣٣٩

(٣) من صاحب مدني، خلاف نصي. ثم - عند علي بن أبي طالب في شرح - جرح ٢١، ٥٢٧

(٤) هذا دعي عن صاحب الأمدني عن صاحب مدني، وهو جمع بين خبرين مختلفين الأول: وهو صاحب - جرح ٢١، (الأحكام ٣، ٢٣٧) نصف المناسب به نصي وإن أمكن - خففه - مع ما مع فلا عيب بضمده بن ثناء عن حصصه في مقدم البصر لا يمكن، بعدا - حصص - هذا كما - سنة عمل - غير - فلا يمكن - فاسا بالنسبة إلى ابن سقاء عمل عدي ما بعد - فيه - لا يحتاج - علي بن سفيان عن عدي بن - سابق أول من الإجماع عن عدي بن سفيان عن علي بن - بعد أن^(٥)

(٥) في «س:» (الخصم)

لنقل ٣٥٧

الشيخ

لثانيه وقد يقال - نصف في مثل هذا صار عني عن ما يبط به الحكم سواء أكان صاحب مدني أم لا، لكن لا - أن نصف أن ذكره بوجهه بخارج غيره احتمل التعريف الأول.

فيه (وقول الخصم - الع) ووجه أن لعمري ينبغي نقول لسليمة بالقول. فلا يقدح فيه عدم تلقي عقلي لمعرض، وهذا ما دنا بعض من اعتنى كالشارح بكلام الذبوسي، والذي جرى عليه المصنف كالعمد وغيره: أن الذبوسي قائل بامتناع التمسك بملك في مقام البصيرة دون مقام النظر لأن بعدا لا يكاد يحتمل نصي به عقبه

(١) في الشرح المحصر ٢١، ٢٣٩، (شرح صاحب ٢/ ٢٣٢)، وهو أول. والله تعالى أعلم

لأنه وقد يكون محتملاً سواء كجحد الخمر، أو نفية أرحح كتناكح الأيسة للتوالد، والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع كجواز القصر للمترقة.

البرهان (وقد يكون) خصوص المقصود من شرح حكم (محتملاً) كحصول سنده (سواء كجحد الخمر) فإن حصول المقصود من شرعه وهو لا حد على شرب وانتفاؤه متساويان بتساوي المتمتعين عن شربها والمقدمين عليه فيظهر (أو) يكون (معنى) في سنده المقصود من معنى "سند" مقدس، أي سمي (أرحح) من جهة كتناكح الأيسة للتوالد الذي هو المقصود من التناكح فإن انتفاءه في مكانها أرحح من حصوله.

(والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع) في المقصود متساوي حصول والانتفاء.

الناطقة قوله (فإن المتمتعين عنه أكثر من المتقدمين عليه) لا بد من حال لمكيف أنه إذا علم: أنه إذا لم يكن، كيف عن سنده

قوله (فيما يظهر) في سنده لا بد من سنده (أصح) عنها فهو يفرسي لا تحقيقاً.

قوله (من نفي شيء) الخ) سنده على سنده، كفي يستعمل مُعَدِّياً يستعمل لازماً.

قوله (والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع أي المقصود... الخ) فقصة جواز التعليل بالحكمة، وبمعنى، بد المقصود بقرينة قوله قل: فإن كان الوصف حقيقاً، أو غير منطبق... الخ وإن كان عالياً لما اقتضاه كلاماً في أوائل شروط العلة

(١) قال الأسيدي: (الحكمة ٣١ ٢٣٩) الخ لا بد من سنده عن صحة التعليل به عند المقارنة للمعنى، ومن بعد الثالث الخ لا بد من سنده عن صحة التعليل به إذا كان ذلك في حال الغيب لا بد من حصوله من وجه في غالب صور حاله (مختص)

والمرجح حصول نص في خصوص في خمسة (كجواز القصر للمترقة) في سنده المعنى فيه لشقه أي هي حكمة المدعى به في خصوصها في خمسة وقبل لا حد العمل بها لأن الثالث مشكوك في حصوله، وبمعنى مرحوله أن الأول والثاني فيجوز التعليل بهما قطعاً.

فأشبهه ونحو ذلك مع ما مر أن حكمه بد غلب بها يكون دليلاً (الحكمة)

وهو (كجواز القصر للمترقة) نظير سنده فكذا دليلاً له كما صرح من صاحب المدعى كجواز القصر لم يذكر حيث اعترضه استمر مع سنده خمسة في هذا وشكاً، وخامس سنده ومن ذلك استمد المقصود من سنده في هذا

قوله (أما الأول والثاني فيجوز التعليل بهما قطعاً) هذا مبدئ سحر الخلاف لمقدم في جواز التعليل بالحكمة، أو هو باسطة إلى الحق جواز التعليل بهما إن حصلت لأن صاهر أن الكلام هذا مفرغ عنه

(١) قال الأسيدي: (الحكمة ٣١ ٢٣٩) الخ لا بد من سنده عن صحة التعليل به عند المقارنة للمعنى، ومن بعد الثالث الخ لا بد من سنده عن صحة التعليل به إذا كان ذلك في حال الغيب لا بد من حصوله من وجه في غالب صور حاله (مختص)

لِلثَّانِي فَإِنْ كَانَ قَائِمًا قَطْعًا فَقَالَتْ الْخَفِيَّةُ : «يُعْتَرَى» ، وَالْأَصَحُّ لَا يُعْتَرَى سِوَاهُ
كَانَ مَا لَا تُعْبَدُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ نَسَبَ الْمَشْرِقِيِّ بِالْمَغْرِبِيِّ ، وَمَا فِيهِ تَعُدُّ
كَاسْتِبْرَاءَ جَارِيَةٍ اشْتَرَاهَا بِأَتَمِّهَا فِي الْمَجْلِسِ .

الْخَفِيَّةُ (فَإِنْ كَانَ) الْمَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الْحُكْمِ (قَائِمًا قَطْعًا) فِي بَعْضِ الصُّوَرِ . فَقَالَتْ
الْخَفِيَّةُ ^(١) : «يُعْتَرَى» مَقْصُودٌ فِيهِ حَتَّى يَنْتَبِذَ حُكْمُهُ مِنْ بَعْضِ عَدَمِهِ كَمَا
سَيُظْهِرُ . (وَالْأَصَحُّ لَا يُعْتَرَى) ^(٢) لِلْقَطْعِ بِأَسَدِيَّةٍ . (سِوَاهُ) فِي الْإِعْتِبَارِ وَعَدَمِهِ
(مَا) أَيْ الْحُكْمُ الَّذِي لَا تَعُدُّ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ نَسَبَ الْمَشْرِقِيِّ بِالْمَغْرِبِيِّ) عَدَمُ
الْخَفِيَّةِ ^(٣) . فَهِيَ تَعْنِي مِنْ بَعْضِ عَدَمِهِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِمَحَلِّهِ
فَالْمَقْصُودُ مِنَ الشَّرْحِ . وَهُوَ حَقٌّ لِنَصِّهِ فِي حَقِّهِ بِحَقِّهِ الْغَنِيِّ فَيُحْجَرُ
الْبَيْتُ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الصُّورِ بِمَقْصُودٍ عَدَمِ بِلَاغِي الْإِرْوَاجِ وَفِي
عَدَمِ الْإِحْفَاقِ فِيهِ خُذْ مَقْصِدَهُ وَهُوَ إِرْوَاجٌ حَتَّى يَنْتَبِذَ كُلُّ حَقٍّ وَعَدَمُهُ
لَمْ يَكُنْ . وَفِي . لَا عَدَمَ مَعْنَاهُ مَعَ مَقْصُودِ بِلَاغِي الْإِرْوَاجِ .

لِلثَّانِي قَوْلُهُ (يُعْتَرَى الْمَقْصُودُ فِيهِ) أَيْ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ .

الْبَيْتُ

الْبَيْتُ (وَمَا) أَيْ وَالْحُكْمُ الَّذِي (فِيهِ تَعُدُّ كَاسْتِبْرَاءَ جَارِيَةٍ اشْتَرَاهَا بِأَتَمِّهَا) بِرَجُلٍ مَن
(فِي الْمَجْلِسِ) أَيْ عَدَمُ الْبَيْعِ . فَالْمَقْصُودُ مِنْ اسْتِبْرَاءِ جَارِيَةٍ شَيْءٌ مِنْ رَجُلٍ .
وَهُوَ مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ وَرَجْعِهَا مِنْهُ بِالسَّبْقِ بِأَخِيهَا - فَإِنَّ قَطْعًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ
لِإِنْتِفَاءِ الْجَهْلِ فِيهَا قَطْعًا . وَقَدْ أَعْبَرُوا حَقَّقَهُ فِيهِ بِقَدْرِ حَتَّى يَنْتَبِذَ فِيهِ
الْإِسْتِبْرَاءَ ^(١) . وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا . وَقَالَ لَا اسْتِبْرَاءَ فِيهِ تَعْدَاكُمَا فِي اسْتِبْرَاءِهِ مِنْ
مَرَأَةٍ لَا لِمَنْعِهِ . فَهُوَ يُوَافِقُ تَعْدَاكُمَا فِي مَحَلِّهِ خِلَافَ حَقِّهِ لِمَنْعِهِ

لِلثَّانِي قَوْلُهُ (لِرَجُلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ«بِأَتَمِّهَا» . وَقَوْلُهُ (مَنْ) مُتَعَلِّقٌ بِ«اسْتِبْرَاءِهَا»
قَوْلُهُ (الْمُسَبَّوْقَةُ) تَعْنِي بِ«مَعْرِفَةِهَا» .

(١) إرواح بر حجاب (٢/٢٧٧-٢٧٨) .

(٢) قَوْلُهُ لِمَنْعِهِ . وَتَضَاعُفُ . الْخَائِلَةُ . «الْأَحْكَامُ» (٣/٢٤٠) . «مُخَصَّرُ ابْنِ الْمُنَاجِجِ» (٢/٢٤٠) .

وَشَرْحُ الْكَذِّبِ (١٥٩) .

(٣) إرواح بر حجاب (٢/٢٦٢) .

(١) إرواح بر حجاب (٢/٢٧٣) .

للثقل ويُلحق به مكملته كحد قليل المسكر .

والحاجي كالبيع بالإحارة . وقد يكون ضروريا كالإحارة لتربية
الطفل . ومكملته كخيار المجلس . والتحسيني : غير معارض القواعد
كسلب العبد أهلية الشهادة ، والمعارض كالكتابة .

أقول (ويُلحق به) أي بالنصوري فيكون في سنة (مكملته كحد قليل المسكر) وإن
قليله يدعو إلى كثرة مقتضات حفظ نفس في حصة مانع من النفس وخذ
عليه ككثير

(والحاجي) وهو ما مضى منه ولا يصل إلى حد منه . (كالبيع ، بالإحارة)
لمشروعين بحيث يمتدح منه . ولا يمتدح منه . (أي شيء من
الضروريات السابقة .

وعطف لإحارة - لئلا لأن حجة به دور حجة من نوع

(وقد يكون) حاجي في الأصل (ضروريا) أي بعض اضطرار كالإحارة
لإثابة الطفل) وإن من منتهى من . وهي بديهة . فثبت عنه أنه لو لم يُشرع
(إحارة - حفظ نفس لصل

للحاجة قوله (فإن ملك المنفعة فيها) أي في (إحارة) قوله (حفظ نفس لطيف) دعل
"يقوت" أي يموت حفظه يموت ملك المنفعة . وعرض بأنه قد يموت
المنفعة ولا يموت حفظ نفس اضطرار بأن يوجد متزوج . أو من يرضه خلع . أو
يأشتر بولي تربيته . أو يشترى به مة تربيته "وتحت بأن أفرادهم أن هوات ملتب
المنفعة مطلة لغوات حفظ نفس لطفل لو لم تُشرع الإحارة . واعداً المطلة لا
يؤثر فيه مع وجودها فوات المنية .

(١) الأحكام (٢٤١/٣) ، شرح العبد (٢٤١/٢) ، البحر (٢١١/٥) ، شرح الكوكب
(١٦٥ ، ٤) ، العواتق (٢٧١/٢)

أقول

البيع (ومكملته) أي حاجي (كخيار البيع) المشروع ضروريا كمنع بيع نسيم عن
نفس

(والتحسيني) وهو ما مضى منه ولا يصل إلى حد منه . (أي شيء من
(غير معارض القواعد كسلب العبد أهلية الشهادة) فإنه غير صحيح منه . إذ هو
يُستبعد لأنه ما مضى منه مسجل في حده يقتضي بغيره من نصيب
الشرعية المأزوم بخلاف الرواية .

(والمعارض كالكتابة) فإنها غير محتاج إليها إذ لو مُنعت ما خسر كنها
مستحقة في حده منسوبة إلى من يرضه من بولي . وهي خارقة مدعوى
"الصحيح" بحيث يحفظ بعض منه بعض حراً . إذا ما خصته المكت في قوة
منه بديهة - حفظ نفس

حاشية قوله (المأزوم) أي بديهة هو من لا يرضه أحق ولا يرضه عن شهود عبه

(١) الأحكام (٢٤١/٣) ، شرح العبد (٢٤١/٢) ، البحر (٢١١/٥) ، شرح الكوكب

(١٦٦ ، ٤) ، العواتق (٢٧١/٢)

(٢) الأحكام (٢٤١/٣) ، شرح العبد (٢٤١/٢) ، البحر (٢١١/٥) ، شرح الكوكب

(١٦٦ ، ٤) ، العواتق (٢٧١/٢)

(٣) البحر (٢١٢ ، ٥)

المثل وإن لم يُعتبر بهما، بل يترتب الحكم على وفقه ولو باعتبار جنسِهِ في
جنسِهِ فالمالئق؛

(١) قال الإمام في المحصول (١٦٦/٥)، والأدبي في الأحكام (٢٤٧/٣) هذا متفق على دونه بين القائلين، ولكن وجه العبد تشاك لا الحبيب، فقال في شرح المختصر (٢٤٩/٢) دون كان نسب ملائكة فقد صرح الإمام والخبر لا يقبله، وقد ذكر أنه مروي عن الشافعي ومالك

..... ملّا

[illegible]

الشرح (والإلا) أي وإن لم يدل دليل على بعده كما لم يدل على اعباره (فهو المرسل) لإرساله أي بإصلاحه عن بدل عن عتده أو العتبه. ونعبر عنه بالاصلاح المرسله، وبـ «الاصلاح».

لأنه قوله (والإلا) أي وإن لم يكن قوله: فهو المرسل) محذوفاً فيه خلاف لأن بدا علم عتده عبه في جنسي الحكم أو عكبه، أو جنبيه في جنسي الحكم، وإلا فهو مردود اتفاقاً كما ذكره العبد تبعاً لابن الحاجب^(١)

لأن وقد قبله مالك مطلقاً، وكان إمام الحرمين يوافق مع مناداته عليه بالنكير.

الشرح (وقد قبله الإمام مالك^(١) مطلقاً^(٢)) وعادة للمصلحة حتى حوز ضرب التهم بالنسبة لغير^(٣)، وعوده بأنه قد يكون بريئاً وثقوك الطرب للذنب أهون من ضرب بريء.

(وكان إمام الحرمين يوافق مع مناداته عليه بالنكير) أي فـ «من» منه ومن يوافق^(٤).

لأنه قوله (أي قرب من موافقته) من جهة كلاً منهم عن مصالح نفسه وهي ما لم يحمه من سرح عتبه ولا العتوه. لأن ما حرم من مدعى عتبه منها يكف من جهة ما عتبه أعداءه، ومالك يفتيه وبدي تكبره إمام الحرمين عليه هو عدم التقييد.

(١) لأعضاء المجلس (٢٠١٩)، شرح الشيخ العراقي (ص ١١١٦).
(٢) قوله المصنف: «هذا ما نكح على مصلحة أو كذا» أي ما نكح على مصلحة أو كذا، وهو كذا في حال ذلك، كذا ذكره بعد المصنف، وهو حقيقة ما نكح وهو أحد مصنفه، فإنه عند ذلك في كتابه بعد المصنف (ص ٢٩١-٢٩٦).
(٣) تبع الشارح في عزو هذه المسألة لملك الإمام بدي في المصنف (١١٢٠) كبر في هذا النوع من المسائل، قال المصنف: «نكح في شرح» (ص ٢٤٥) «نكح في شرح» إن طاع، كما نكح بالية، وإلا بأن أكره عن ذلك من حاكم و«نكح» أو غير ذلك يلزمه شيء... وقال صاحب: «يُعمل به» فيه ذكره. وفي حكمه في «نكح» حاكم به من أهل البلد فيجوز سرحه ويضمن بآراءه. ولأنه من نسو ولا في غير ذلك سرح. وإذا لم يصحوا جمع من أهل البلد، فوجوه عدة لا تعد الحكم (١٢) من واقعه كما في «نكح» (٣٠١٩، ٢٠١٥، ٢٠١٦)، وقد قال بركتي في «نكح» (٢١٧). وبدي في الشرح للمصنف (ص ١١٢٠) «نكح» أي حرم من قوله أكره مع تشديده إلا نكح على ما في ذلك.

(١) شرح العبد على المحقق من حاشية (٢٠٢٢)

(وقيل) ، «هو (قطعي) في إفاءه العتية وكان قائل ذلك قائله عند ماسه الوصف كالإسكار حرمة حبر»

(والمحتار وفاقاً لأكثر) «...» (طبي) لا قصي عدم لاحول لسان

للمشقة قوله (وكان قائل ذلك قاله عند ماسية الوصف) أي بعد عدمها ان كان قائله من لا يشترطها فهو عنده غير قطعي ، وإلا فليس معلية .

لا يلزم المستدل بيان نفي ما هو أولى منه .

فإن أبدى المعارض وصفاً آخر تُرْجَحْ جانبُ المستدل بالتعدية ، وإن كان متعدداً إلى (المرع صر عند مانع العلتين ، أو إلى فرع آخر طُلب الترجيح

الذي (ولا يلزم المستدل) به (بيان نفي) أي سواء (ما هو أولى منه) بوفده العتية ، بل يصح الاستدلال به مع مكن الاستدلال به من من خلاف ما تقدم في «شبه»

(وإن أبدى لمعارض وصفاً آخر) أي غير صدر (تُرجَحْ جانبُ المستدل بالتعدية) بوصفه عن جانب المعارض حيث يكون وصفاً قاصر

(وإن كان) بوصف مُعارض (مُتعدداً إلى الفرع) مُتبع فيه (هـ) بدو (عند مانع العلتين) دون مخوَرهما ، (أو إلى فرع آخر طُلب الترجيح) من خارج لتعدّل بوصفه حسب

للمشقة قوله (دون مخوَرهما) أي فلا ينظر ، وعنده إذا اتحد مقتصر بوصفه ، وإلا فصحت البرهنة ، قوله (أو إلى فرع آخر طُلب الترجيح) هذا أيضاً عند مانع التعديل بعلين ، أمّا عند المخوَر فلا نصّ لترجيح

(١) قاله بعض معبريه «(أحكام) (٢٦٠/٣)» «المصنوع» (٢٠٧/٥) ، «البحر» (٢٤٣/٥) (٢) أي من فائده وشافعة واحداً ، «المختصر ابن الحاجب» (٢٤٦/٢) ، «الأحكام» (٢٢٠/٣) ، «شرح النصب» (ص ٣٩٦) ، «البحر» (٢٤٣/٥) ، «شرح الكوكب» (١٩٣/٤)

وهو مقارنة الحكم للوصف.

والأكثر على رده، قال علمائنا: «قياس المعنى مناسب، والشبه تقريب، والطرد تحاكم».

(الثامن) من مسالك العلة: (الطرد).

الشرح

وهو مقارنة الحكم للوصف من غير نسبة بين وصفين من جنس واحد، لا تبين القطر على جسمه فلا تُزال به الحاسة كالذهب، في يخلاب الماء فتبين القطر على حبيبه فتزال به الحاسة. فبقاء القطر وعدمه لا مناسبة فيه للحكم أصلاً وإن كان مطرداً لا يقص عليه.

(والأكثر)^١ من نسبة (على رده) لا نسبة من نسبة عند (قال علمائنا: «قياس المعنى مناسب» لا نسبة على وصف مناسب. (و) فليس (الشبه تقريب، (و) قياس (الطرد تحاكم) ولا عند

الثامن من مسالك العلة: الطرد.

ملحظة

هو مشترك بين ما ذكرناه وبين كون لعمه غير منقسمه لمقابل يعكس عن ما يأتي.

قوله (من غير مناسبة) أي لا ينداب ولا يبالغ، فخرج عنه أمالك

قوله (لا مناسبة فيه) الأول: «فيها».

(١) أي من حيث هو حكمه، سمعه وحسنه، سحر (٥٩)، والحر (٥١)، (٢٤٩).

شرح كوكب (١٩٩)

(٢) من ص ٢٠١ - ١٤١ - شرح كوكب (١٩٨)

يشي وقيل: «إن قارنه فيما عدا صورة النزاع أفده، وعليه الإمام وكثير»
وقيل: «نكهي المقارنة في صورة» وقال الكرخي: «يُقيد الماطر دون الناظر».

الشرح (وقيل: «إن قارنه» في ضرب حكمه وصف (هي عدا صورة النزاع أفاده)
العلية فيُقيد الحكم في صورة النزاع، (وعليه الإمام) الرازي. (وكتير) من العلماء^(٢).

(وقيل: «نكهي المقارنة في صورة» أحد لأفاده عنه.

(وقيل الكرخي: «يُقيد» بعد ذلك الماطر دون الناظر) عنه. لأن الأول في مداه مع، «يشي» مداه لانت،^٣

عاشه موه (في صورة واحدة) أي غير صورة سخر

(١) «المعقول» للرازي (٢٧١/٥).

(٢) «حد» بضم هاء، في الشرح (١٥٦)

(٣) عنه عند «شي» السحر (٢٥٠) «فأ» «ب» خلاف في هذه مسألة بغير لون أحد

لا يُكره دعت عن نص. واحد لا يبع كير «صعب» لا يجب على نص وإن خالفه صرادا

لا يفت عن عنه صر

وهو أن يدل ظاهر على التعليل بوصف، فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد، ويُنَاطُ بالأعم، أو تكون أوصاف فيحذف بعضها ويُنَاطُ بالباقي.

(التاسع) من مسالك العلّة: تنقيح المناط.

لَا تَجِدُ

وهو أن يدلّ نصّ ظاهر عن التعبير بوصف فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد ويُنَاطُ حكمه بالأعم، أو تكون أوصاف فيحذف بعضها عن الاعتدال (ويُنَاطُ حكمه بالباقي) وحاصله: أنه الاجتهاد في الحذف والتعيين^(١)

التاسع من مسالك العلّة: تنقيح المناط.

لَا تَجِدُ

قوله (أو تكون أوصاف) (الح) فيه ما نفى عن هذا نكاح به معنى وملاك السر؟

وأجيب بأن السر بحث فيه خصوص الأوصاف الصادرة لصفة، ثم بعد ذلك ما عدا ما ادّعى عليه. وتنقيح المناط بالمعنى المذكور إنها يلاحظ فيه الأوصاف التي دلّ عليها ظاهر النصّ وفي تنقيح ما ذكره «الاجتهاد» ودلّ على من زعم أن الحذف في ذلك قد يكون بإلغاء الغاري الحاصلي بالاجتهاد، وقد يكون بدليل آخر.

(١) قال به الجهايز. «التيسير» (٤٢/٤)، «شرح التنقيح» (ص: ٢٨٩)، «الأحكام» (٢٦٤/٣)، «شرح الكوكب» (٤/٢٠٣)

وتمثل لذلك حديث الصحيحين في الدافعة في شهر رمضان. فإن أن حقيقة ما ملك حدا خصوصها عن الاعتدال وأنها الكفارة بمطيق الإفطار^(٢). كما حذف شافعي غيرها من أوصاف محلّ ككون لوادة أعراب، وكون موظف، ووجه، وكون الوطء في التمثيل عن الاعتدال وأصل الكفارة بها^(٣)

لأنه قوله (ويتمثل لذلك حديث الصحيحين في الواقعة في شهر رمضان) لا ينافي التمثيل، بل فيها مرز للإيهام لأن استعمله حديثه بعد افتراق قول الله. «أعيت وقبة»، بقول السائل «واقعت أي في شهر رمضان»، ولما لها بصائر اجتهاد المجتهد في الوصف حتى ينطو به حكم

قوله (فإن أنا خيفة) (الح) يؤيده أنه أن حصة يستعمل تنقيح مناط في الكفارة، وإن منع القياس فيها لكنه لا يسميها قسماً، بل استدلالاً ورفق الحنفية بينهما بأن القياس ما ألحق فيه حكم باتخذ من غير قصد عنه لغو، والاستدلال ما ألحق فيه ذلك بغيره، بدو قصد تنقيح^(٤). وهذا في حقيقة خلاف لمعطى

(١) من حرمه في صلب ثابت الإجماع
(٢) قوله (٢٧٣) «أعيت بنسوي» (١/٢٢٨)
(٣) «معني النجاشي» (١/٢٩٦)
(٤) ذكره الإمام في «مجموعه» (٥١/٢٣٠)، «الترغيب في «نعم» (٥/٢٥٥)

(وهو) أي العدة المرفوعة (والدوران، والطرد) عن نفوذ به (ترجع) ثلاثها (إلى ضرب شو، إذ تحصل الظن في الجملة) لا مطلقا، (ولا تُعين جهة لمصلحة) المقصودة من شرع الحكم لأن لا يدرى ما هو حكمها بخلاف العدة

للأشياء قوله (لما اشتركا فيه) أي لاجل وصف مشترك في الأصل، شرع

قوله (كإلحاق الأمة بالعبد) مثلاً يعني لأنه قد سجن فيه حبساً اعتبار الشارح في غير بعد استدلاله في جهاد جمعه ووجهه مما لا دخل للأشياء فيه ومثال القطعي ما في صفة سور في سورة الكافرة

قوله (ترجع ثلاثها إلى ضرب شيء) أي أنها تفيد شيئاً بعدة لا عدة حقيقة لما ذكره بخلاف بقية المسائل الماردة بقوله: بخلاف المناسبة. وقوله (تُحصن الظن) أي للعلة.

خاتمة: [في نفي مسلكين ضعيفين]

ليس تأتي القياس بعلة وصف، ولا العجز عن إسناده دليل عليه عن الأصح فيهما.

خاتمة: [في نفي مسلكين ضعيفين]

(ليس تأتي القياس بعلة وصف، ولا العجز عن إسناده دليل عليه عن الأصح فيهما).

وقيل: بعد فهم ما لا يؤيد فلا نقاس ما يؤيد به بقوله يعني «فأعنيروا»^(١) وعن تقدير عليه الوصف يؤيد بقياسه عن عهدة الأمر يكون بوصفه

لأشياء

خاتمة:

قوله (بعلة وصف) أي سبها بأن يقال: إذا كان هذا الوصف علة يتأني بها القياس على النص.

قوله (عن إسناده) أي بوصف محمود علة. وهو قال «إسناده» أي العدة كما است

(١) سورة عسرية (١٧)
(٢) في إسناده ما يوجب من أصحابه (الراجح: ٣١٢)

(١) عهدة لجام (١) (٢٧٣). انتهى لجام (١) (٦١)

وَأُجِيبَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ أَنْ نُوَلِّهُ يُخْرِجُ عَنْ عَهْدِهِ لِأَمْرِ لَا لِقَامِهِ وَبِئْسَ كَذَلِكَ^(١).

وَأَمَّا الثَّانِي فَكَمْ فِي الْمَعْرُوفَةِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ لِمَعْرِعٍ مُمَازَظَتِهَا.

وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ فَإِنَّ الْمَعْرُوفَةَ هُنَاكَ مِنَ الْخَلْقِ وَهَنَا مِنَ الْخُصْمِ^(٢).

لِإِثْبَاتِ قَوْلِهِ (وَأُجِيبَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ الْحُجُجُ) أَحَبُّ إِلَيْهِ بِمَا تَرَوْنَهُ مِنْ دَوْرٍ فِيهِ صِحَّةُ الْقِيَاسِ تَتَوَقَّفُ عَلَى عِدَّةِ تَوْصِيفٍ، فَمِنْ ثَمَّ عِدَّةٌ مِنْ أَرْبَعِ أَسْوَاقٍ

قواعد العلة

(١) انظر المحصول ١٠٣٣، لا بدح (٨٢/٣١)، الشيف (١٠٠/٢)، دعاء الوصول (ص: ١٢٧).

(٢) انظر الشيف (١٠٠/٢)، نهاية الوصول (ص: ١٢٧).

لث

القَوَادِحُ

الفرق

(القَوَادِحُ)

اي هذا مبحثها ، وهي ما يقدح في الدليل من حيث العدة أو غيرها

للخدمة

(القَوَادِحُ)

قوله (من حيث العدة أو غيرها) الأوصح . عنة كان ندسأل أو غيرها

للنكر وقال الأمدي: «إن كان التخلُّف مانعاً أو فقد شرط أو في معرض الاستثناء أو كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل لم يقدح».

القول (وقال الأمدي) (١) «إن كان التخلُّف مانعاً، أو فقد شرط، أو في معرض الاستثناء، موصوفة كانت، أو مستعصية، أو كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل لم يقدح». وإلا فصح إلا في خصوصية غير سببية فإشباع من يدين^(٢) وقيل يصح عنه في خصوصية لا يقبل التأويل «مدح» هو لازم منه فيها أن كان محققاً من شيء لا يقبل التأويل في نفسه، أو قصي فتعارض قطعي محال.

للثانية قوله (موصوفة كانت أو مستعصية) أي مع شيء من الأحكام الثلاثة مذكرة قوله (أو كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل) أي لا يكون شيء من الأحكام الثلاثة. وقوله (بها) أي بعض.

قوله (إلا في الموصوفة بها يقبل التأويل) فيه استدراك منه أن لا يبعد الأمدي بـ «ما لا يقبل التأويل» مستقلاً^(٣).

قوله (هو لازم قوله فيها) (الح) أي أنها سببية ذلك لازم من الأمدي، لأنه نفس قوله، ووجه لزومه له أن القدر بالتقضي فرع التعارض فإذا انتفى التعارض لم يلزم انتفاء القدر.

(١) الأحكام الأمدي (٣/ ١٩٤)

- قال العبد الفقير غير الله له والوالد لله: الصواب في قول مصنف «كانت موصوفة بها لا يقبل التأويل» مدح، أي لا يكون ذلك موصوفاً به في نفسه، والله تعالى أعلم
- (٢) في نه رجل بعد رجل محقق، فإنه سببي «حاشه» (٢/ ٤٦٠)
- (٣) قد يقدح عن أنه مصنف من الأمدي، مع أن الذي في «الأحكام» بالأمدي حقيقة لا بد منها بعد لأنه بعد ما لا يقبل التأويل لا يقبل سببية، والله تعالى أعلم

.....

أي في فان المصنف «لا يمكن حذفها»

بأنه قوله (أقل المصنف) «إلا أن يكون أحدهما مانعاً» قضية نه سببية من المصنف عن الأمدي، لأن الأمدي به يذكره وليس كذلك، بل هو من كلام الأمدي نفسه صح به في الأحكام^(١)

(١) الأبحاث المصنف (٣/ ٨٦)

(٢) الأحكام الأمدي (٣/ ١٩٤)

لكن وليس له الاستدلال على تخلف الحكم، وثالثها: «إن لم يكن دليل أول».

والثاني (وإن لم ينعرض الاستدلال على تخلف الحكم) في عه من به يوم بعد مع يستدل بحجة لم تقدم من الاستدلال من الأدلة التي لا استدلال المؤدي إلى الاستدلال.

وقيل أنه قد ثبت من مضمونه من صدر عنه^(١).

ووثالثها: أنه قد ثبت أن لم يكن دليل أول من صحف ما عرج في صدره ولا^(٢).

فدائبة

الذي ويجب الاحتراز منه على المناظر مطلقاً، وعلى المناظر إلا فيما اشتهر من المستنبات فصار كالمذكور، وقيل: «يجب مطلقاً»، وقيل: «إلا في المستنبات مطلقاً».

والثاني (ويجب الاحتراز منه) في من صحف ما يذكر في دليل ما عرج منه بسمي عن الأدلة من على المناظر^(١) مطلقاً، وعلى المناظر^(٢) نفسه. (إلا فيما اشتهر من المستنبات) كذا في بعض النسخ (المذكور) فلا حاجة إلى الاحتراز عنه^(٣).

وقيل «يجب» عنه لا عنه (مطلقاً) وليس عنه يذكر كالمذكور^(٤).
وقيل «احتراز» لا عنه (إلا في المستنبات مطلقاً) من منبهه كذا أو غير مشهورة فلا يجب الاحتراز عنها للعلم بأنها غير مرادة^(٥).

فدائبة قوله (ويجب الاحتراز منه) هو عكس ما عرج من صاحب محكي عن الأكثرين، لكن الذي حكاه البرماوي عنهم الوجوب.

فدائبة في قولنا (ويجب) أي على المستنبات مناظرًا كان أو لا، صرح به في بعض النسخ في شرحه بـ «مصحف» فكونه الراجح مفصلاً بين المناظر والمناظر. وقد لا الأثر في بعده عن من فيه وإن قيد بأنه آخر، وكلامه شارح بوجه أنه في المناظر^(٦) فقط.

(١) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» وليس حجة، ولا «احتراز منه» هو الصحيح. (٢٦٦/٢)

(٢) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» (٢٦٦/٥)، «احتراز منه» (٢٦٦/٦)، «احتراز منه» (٢٦٦/٧)، «احتراز منه» (٢٦٦/٨).

(٣) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» (٢٦٦/٩)، «احتراز منه» (٢٦٦/١٠).

(٤) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» (٢٦٦/١١)، «احتراز منه» (٢٦٦/١٢)، «احتراز منه» (٢٦٦/١٣)، «احتراز منه» (٢٦٦/١٤).

(٥) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» (٢٦٦/١٥)، «احتراز منه» (٢٦٦/١٦).

(٦) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» (٢٦٦/١٧).

(١) قاله الشافعية وأصحابه: «البحر» (٢٧٣/٥)، «شرح الكوكبية» (٢٨٦/٤).

(٢) قاله بعض الأصناف: «الأحكام» (٣٣٨/٤).

(٣) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» (١٣٩/٤)، «احتراز منه» (١٣٩/٥).

(٤) قاله بعض النسخ: «احتراز منه» (٣٣٩/٤).

للأن ودعوى صورة معينة أو مبهم أو نفيها يتقضى بالإثبات أو النفي
العائني، وبالعكس.

يقول (ودعوى صورة معينة أو مبهم) لأن في نفيها (أو نفيها يتقضى
بالإثبات أو النفي العائني) بدلائل واضحة على نفي تقدمه عنه طبع.
(وبالعكس) أي لأن تقدمه يعني عدم تقدمه عليه، فمبهم
محمود يثبت، وبالعكس يثبت، فمبهم لا يثبت، وبالعكس يثبت.
ونحو «يُزَيَّلُ ليس مكاتب» أو «إنسان ما ليس مكاتب» يناقضه «كل إنسان كاتب»

لأنه فيه (ودعوى صورة معينة) الخ. بدلائل واضحة على نفي تقدمه عنه طبع.
الحواش وهو مشتمل على ثمان صور. لأن دعوى الحكم قد يكون في صورة
معينة، أو مبهم، أو جميع الصور، وهو المقادير ثمانية، وبالعكس، وعلى كل
منها فالمدعى إما إثبات الحكم، عليه، وعلى كل من الإثبات والنفي في الثالثة
فالقضى إما بصورة معينة، أي كاتب، أو مبهم، أي إنسان ما كاتب.

والهاء في قوله: «بالإثبات» للعلاصة، أي دعوى صورة متسقة بالإثبات.

قوله (بدأ بالإثبات) الراجع إلى النقص، أي على كل من الصور نصفها
وتشترط معكوساً مع توجيه ارتكابه.

ففيه (يتقدمه عليه طبعاً) أي تقدمه لأن في نفيها (أو نفيها يتقضى
بالإثبات أو النفي العائني)، وقد صرح بذلك في الكلام الآتي على عدم التأخير حيث
قال: «أودعه تقدمه على النفي».

(١) قوله: «في إثباتها» الراجع إلى دعوى، وقوله «أو نفيها» عطف على دعوى.
(٢) «أو نفيها» (١٦٦)

ومنها: الكسر

قدح عن الصحيح لأنه نقض المعنى، وهو إسقاط وصف من العلة
إما مع إيدله كما يقال في الخوف: «صلاة يحق فسادها»، فيجوز
أداؤها كالأمن، فيعرض به «أن خصوص الصلاة ملغى»، فليبدل
خصوص الصلاة بـ «العبادة».

(ومنها) أي من القوادح (الكسر):

هو (قدح عن الصحيح) لأنه نقض المعنى، أي بمعنى أنه يبدل
الوصف من العلة، أي بأن قيل أنه ملغى بوجود الحكم عند
انتفاؤه. ومقابل الصحيح يقول: «إن ذلك غير قاذح».

ومنها: الكسر

قوله (لأنه نقض المعنى) مع ما يبين شدة أن الكسر قسم من أقسام
القوادح السابق وهو تخلف الحكم عن العلة.

قوله (وهو إسقاط وصف من العلة) أي ونقض بانه كونه في صورة
البدل من قوله الآتي: «ثم يتقضى»، وفي غيرها من قوله «وليس» الخ.
وقبيلاً قاله تنبيه على أنه إنما يتعرض به على العلة المركبة.

(١) في نسخة واحدة: «البرج» (٢٩٩) «البرج» (٢٩٨)

(٢) «لأنه ملغى» جامعة المحققين، «جامعة» (٢٩٩) «جامعة» (٢٩٨)

(٣) «أو نفيها» في نسخة واحدة: «أو نفيها» (٢٩٨) «أو نفيها» (٢٩٩)

الشيخ وعمره بن حاجب 'كلامدي' - 'القضي المكسور'، وعرفا 'الكسر'،
 وأوجود حكمية العلوة بذولي العلة والحكميم . بعد عنه - 'نقص المعنى' في حكمه
 والراجع بن لا يفتح لأنه برز على غيره . ومن سدد لأعده
 المقصود مثله . لا يجوز حتمي في حتمي سدد . 'مستوي في حتمي'
 كغير لخاصي حكمه سدد . فلهذا من عنه - 'في حقه شاذ في حتمي'
 كمن حمل لأشياء وصفت بأعداد . فلهذا لا 'حتمي' .

ملحظة قوله (وعمره) في عمر سدد بن حاجب كلامدي - 'القضي المكسور' . وهذا
 كمن قال مصنفه عنه . تسمية لا يعرفها الخليليون^(١) .

قوله (وعرفا الكسر الخ) عرفه بن حاجب بما أنه نفس بعض في
 لأعلن به معنى حتمي حكمه من عنه فحكمه عدد معين حتمي حكم
 وعلمه من حكمه . وعلمت حكمه من عنه

فقول الشارح (أي الحكمة) احتراز به عن نقص المعنى بمعنى نقص العلوة
 قوله (والراجع أنه لا يقدح) أنه لا يقدح . هو ما وجهه الأمدى^(٢) . ومن
 الحاجب^(٣) على تعريفها المذكور .

(١) مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٣)

(٢) الأحكام للأمدى (٣/٢٠٦)

(٣) أي الأمدى في الأحكام (٣/٢٠٣) . وابن الحاجب في المختصر (٢/٢٢٢) .

(٤) وبه قاله الحياثير . 'المواضع' (٢/٤٩٨) . مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٢) . الشرح
 كمن (٤٩٨)

(٥) لا يفتح 'حتمي' من في سدد مع حتمه . خلاصته (١٩٦٢) . الشرح
 الكه (١٠١٠٣٥٨) . معنى لفتح (١/٣٥٨) . الشرح الكبير (١٠١٠٣٥٨)

(٦) مع حاتم عن مختصر ابن الحاجب (٢/٢١٦)

(٧) أي في الأحكام (٣/٢٠٣)

(٨) أي في المختصر (٢/٢٢٢)

وهو انتفاء الحكم لا انتفاء العلة فإن ثبت مقابله وأنع

(ومنها) أي من القواعد : (العكس)

في حقه كمن سدد (وهو) أي لعكس (الانتفاء الحكم لا انتفاء العلة) فإن
 ثبت مقابله (وهو ثبت الحكم ثبوت العلة أنه لا يحد (فأبلغ) في حكمه
 بما . ثبت مدعى . لا ثبت حكمه مع انتفاء العلة في بعض الصور لأنه في
 (أول عكس جميع الصور . وفي ثلث بعضها

ومنها : العكس

ملحظة

قوله (كما مباني) . في قوله (أوجده قدح) . وقدح عرفت لعكس . لا
 هو فإنه شرط العلوة عند ما مع بعده لا قدح . وقد عرفت أصوب
 وغيره^(١) . 'عدم العكس' .

قوله (وهو) أي العكس . فيه مع ما قبله شبه استخدام لا معنى

قوله (بأن ثبت الحكم . الخ) . بأن لا يثبت . ثبوت مقابله لعكس

قوله (فأبلغ في العكسية) أي في حصول شرط معه من كونها منعكسة عند
 من يصح بعدد مع

(١) 'المباح' . مصدري (ص ١٥٧)

(٢) كالمثلثي في (ص ٢٨٣)

لذلك وشاهدته قوله **سبح** : «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر؟» في جواب «أياي أحدنا شهوته وله فيها أجر؟»

سبح (وشاهدته) في بعض من صحاح لاسدود... حكمه (قوله) بعض صحاح... أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟... فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر؟... (في جواب) هذه... «أياي أحدنا شهوته وله فيها أجر؟»... الداعي به فربما... من سبب حكمه... في حلال... في حرام... المصنف بإفادته هاهنا مع العكس وإن كان المبحث في القدر بحدته...

شأنه قوله (أي الداعي إليه) في قوله **سبح** قوله (وفي نصيحتكم) أي وحثه عليه

قوله (استشع) استشعوا... أو للمفعل وهو الواطئ.

قوله (ورد) مع الوجه قد لا يملك كون عدم عكس أي الكلام في المدح به منه قد عكس وكون قبسه شاعرا له

(١) رده مسند في الزكاة باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، (٢٣٢٦)،
عن رده... ما يعلق المذكور ورواه البخاري في الأذان باب الذكر بعد الصلاة (٨١٣)،
وسند في مسند باب استحب أن لا يحد الصلاة... (١٣٤٦)، كلاهما رواه
عنه...

لذلك وتخلّفه قاذخ عند ما يع عتني ومعني باستفاته تنفد لعلم أو الطي،
إذ لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول.

سبح (وتخلّفه) في عكس بأن يوجد الحكم بقوّة العلّة (قاذخ) وبعدم ما يع عتني.

(ومعني باستفاته) في سبب حكمه في قوّة تنفذه... (إذ لا يلزم في عدم الدليل) من عدم ما يع عتني (عدم المدلول) لنقص ما يع عتني العالم الدال على وجوده لم يتنب وعودته، وإنما يتنبي العلم به (٣).

لأنه قوله (وتخلّفه - أي ولو في صورة - قاذخ) أي كما يقدح تخلّف الاطراد، إذ شرطه... فهو... عتني...

(١) أي كالمصنف كما تقدّم في شروط العلّة
(٢) أي الخياهر كما تقدّم في شروط العلّة.
(٣) مختصر ابن الحاجب (٢٢٣/٧)، شرح مصدق (١٢٣٣)، شرح
الكاتب (٦٩٠)

ومنها : عدم التأثير

أي أن الوصف لا مناسبة فيه ، ومن ثم احتُصن بقياس المعنى ، وبالمستبطن المختلف فيها .

الشرح

(ومنها) أي من القوايح : (عدم التأثير .

أي أن الوصف لا مناسبة فيه) لِلْحُكْم (ومن ثم) أي من هنا .

للإشارة

ومنها : عدم التأثير .

قوله (أي أن الوصف لا مناسبة فيه) لا تنافي بينه وبين ما في نسخة «الطردي» أن يزيد «ولا شبه» ، لأننا نقول : الكلام هنا في تفسير «عدم التأثير» ، وثم في تفسير «الطردي» / فلا جامع بينهما .

وقد يقال : تفسير عدم التأثير بـ «عدم المناسبة» لا يصدق على القسم الثاني لأن المناسبة فيه وفي وضع المتكلم موجودة لا أنه متفتن عنه كما يعلم مما يأتي فيه من مبرر . «عدم» حكمه بنون الوصف في الأصل ، كما مبرر به البيضاوي^(١) تبعاً للإمام الرازي^(٢) سليم من ذلك ؟

ونجأت بأنه قد سعى عنه في الثاني عند عدم مناسبة معناه . بل لا نسلم أنه مناسب للمردف «مناسب» ما در معه حكمه وهو معتود في الثاني كما يوجد من قول الشارح فيه : «وعدته موجود مع الرؤية» مع أن تفسيره بـ «قالة» هو الأصل مغفلة «ومن ثم» الخ .

(١) أي في «المنهاج» ص ١٥٧

(٢) أي في «المعبر» ص ٢٦١

بأن

الشرح وهو يعني المناسبة فيه من حيث (احتصن بقياس المعنى) (لأنه من المناسب بخلاف غيره قالوا فلا يتأتى فيه) (وبالمستبطن المختلف فيها) ولا بد من في مصداقه والمستبطنه المجمع عليها .

لأنه قوله (احتصن بالقياس المعنى) وهو الذي ثبت فيه عيناً بوصف مناسبة إيديه ولا مدح لأنه لا وجود مناسبة فيه بخلاف قياس شبهة وهو يعني ثبت فيه عينه - حيث مناسبة ويصرد فباء داخل على المقصود عينه ، ومقصود فتح عدم - -

قوله (وبالمستبطن... الخ) أي في قياس المعنى .

للتل في الحكم، وهو أصرت لأنه إما أن لا يكون لذكره فائدة كقولهم في المرتدين: «مشركون أنتموا مالا في دار الحرب فلا ضمان كالخربي»، و «دار الحرب» عندهم طرد في فلا فائدة لذكره، إذ من أوجب الضمان أوجه وإن لم يكن في دار الحرب وكذا من نفيه، فيرجع إلى الأول لأنه بطالب بتأثير كونه في دار الحرب؟

البرج (و) الثالث عدة ناله في حكم، وهو أصرت ثلاثة لأنه إما أن لا يكون لذكره) في «صف مني شمس عنه عدة فائدة، كقولهم) في الخصوم حقيقه (في المرتدين) «مشركون أنتموا مالا في دار الحرب فلا ضمان» يعني ضمان عنهم في ديت «مشركون أنتموا مالا في دار الحرب فلا ضمان» عنيهم (كالخربي) «شك ماله» (ودار الحرب عندهم) في خصوم الطرد في فلا فائدة لذكره. «إذ من أوجب الضمان من يضمن في خلاف مرتد من لم يضمن» (أوجه وإن لم يكن في دار الحرب، وكذا من نفيه) منه في ديت حقيقه نفيه، إن يكر خلاف في دار الحرب أي سواء أكان في دار الحرب أم في دار الإسلام في الشقي

لناشيه قوله (ودار الحرب) لأولى «دار الحرب» بأغناء كسره وفي عدة

مثن

البرج والماسد عدة «عندهم» مني شمس في أفص عنه غيره. «وراد هو شق الإنبيات تقوية للاعتراضي» وبدأ يؤلفه على النقي.

(أبرج) «أع من في ديت (إلى) لنفسه (الأول) لأنه) أي المعترض (بطالب) المستدل (بتأثير كونه) أي الإتلاف (في دار الحرب)

عنه فوه «عندهم» ر. «حدا» «بكم» «فصر عنهم» لأنهم استدلون فوه (ولماسد قوله: «عندهم» شق النقي) أي ماقول. «إذ من يضمن نفيه وإن لم يكن في دار الحرب

(١) كالأندلي في الأحكام (٤/٣٣٥)، وابن حاتم في المحصر (٢/٢٦٥)، والعمد في شرح المحصر (٢/٢٦٦).
(٢) التيسير (٤/١٣٤)، «أحكام» (٤/٣٣٦) المحصر من حاتم (٢/٢٦٥)، شرح كنز الدقائق (٢/٢٦٨)

(١) «سب» ٤٠١٣٢، «مربع» (٢/٥٧٥)
(٢) وقد قاله، «حاشية الدموقي» (٤/٣٠٧)، «مفتي المحتاج» (٤/١٧٥)، «العمي» (١٢/١٧)

لأنه أو يكون له فائدة ضرورية كقول معتبر العدد في الاستحجار بالأحجار: «عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجوار»، فقله: «لم يتقدمها معصية» عديم التأثير في الأصل والفرع، لكنه مضطر إلى ذكره لئلا ينتقص بالرجع

شرح أو يكون له) في صدر وصف تشمل عنه بعد فائدة ضرورية كقول معتبر العدد في الاستحجار بالأحجار: عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد^(١) كالجوار^(٢) فقله: «لم يتقدمها معصية» عديم التأثير في الأصل والفرع لكنه مضطر إلى ذكره لئلا ينتقص من عدله يذكر فيه بالرجع شخص عبادة متعلقة بالأحجار بعد فيها عدد

لثانية قوله (أو يكون له فائدة) فيه لقوله لا يكون له ذكره فائدة

قوله (في الأصل والفرع) أي في حكمها

من أو غير ضرورية، فإن لم تعتبر الضرورية لم تعتبر، والأفترق مثاله: «الجمعة صلاة مفروضة فلم تعتقر إلى إدي الإمام كالطهر»، فإن «مفروضة» حشو، إذ لو حذف لم ينتقص شيء. لكنه ذكر لتفريب الفرع من الأصل بتقوية الشبه بينهما، إذ الفرض بالفرض أشبه

الشرح (أو غير ضرورية) فإن لم تعتبر الضرورية) بأن صيغ الاعتراض يحلها (لم تعتقر عدد عدد) (و) (والأفترق)^(١) أي وإن اعتبرت الضرورية فضل العدد عدد عدد وفي (أ)

(مثاله: «الجمعة صلاة مفروضة فلم تعتقر» في نفسه (إلى إدي الإمام) الأعظم (كالطهر)، فإن «مفروضة» حشو، إذ لو حذف) في عدله (لم ينتقص) في نفسه (استوى) لكنه ذكر لتفريب الفرع من الأصل بتقوية الشبه بينهما، إذ الفرض بالفرض أشبه) به من غيره .

لثانية قوله (وإن اعتبرت الضرورية) في حاله يصح الاعتراض يحلها

(١) هذا هو العرث الثاني من الأعراف الثلاثة للقسم الثالث ص ٢١ (١١٢) الكوكبة (٢٦٩/٤)

(٢) حذف العلاء في اعتبار العدد في الاستحجار عن ماله مدفع أحمد عدد عدد احمة وثانيها: اعتبار العدد (أي وجوهه) أنه ثلاثة سمعة وحاشية صاحب العدد قاله المالكية «الهداية» (١/٢٨٠)، «الشرح الكبير» (١/١٠٥، ١٠٩، ١١٣)، «مغني صاحب» (١/١٢٠)، «مغني» (١/١٩٣)

(٣) تغير العلم عن عددي هو صيغ حشوية في من حركات الثلاث «عبادة» (٣/٨٤)، «الشرح الكبير» (٢/٤٧)، «مغني المحتاج» (١/٦٧٣)، «الفتاوى» (٥/٨٣، ٨٤)

(١) هذا هو العرث الثالث من الأعراف باسم الثالث ثلاثة ص ٢٢ (١١٢) شرح كوكبة (٢٧٠)

(٢) «الأصح صيغة لا شيء» في «شرح كوكبة» (٢٧٠) ص ٢٢ (١١٢) شرح كوكبة (٢٧٠)

يرى وقيل: «شاهد رور لك وعليك». وهو قسمان، الأول لتصحيح
مذهب المعتزلي في المسألة إما مع إبطال مذهب المستدل صريحاً كما في
بيع الفضولي: «عقد في حق الغير بلا ولاية فلا يصح كالشراء»،
فيقال: «عقد يصح كالشراء»

يرى (وقيل) «شاهد رور» شاهد لك وعليك) حيث سئل في
الدليل واستدلّت به على خلاف دعوى المستدل فلا يقبل^(١١)

(وهو قسمان، الأول لتصحيح مذهب المعتزلي في المسألة إما مع إبطال
مذهب المستدل) «صريحاً كما في حق البيع» في بيع
الفضولي: «عقد في حق الغير بلا ولاية فلا يصح كالشراء»
الفضولي فلا يصح لمن ساء^(١٢).

(فيقال) من حيث مذهب حنفي: «عقد يصح كالشراء»
الفضولي فيصح له وتلقو تسميته لغيره^(١٣). وهو أحد وجهين عندنا^(١٤).

لمشبه قوله (وقيل: هو شاهد رور) عرض من هذا القول على القائل به بقاء
مطلق وقد مر ويرد عليه ما مر غير مبني ولا قدح لأنه شاهد رور وما مر
مقبول قاذح لإفساد دليل المستدل.

(١) قال بعض أصحابنا: «البحر» (٢٩٩/٥).

(٢) وهو أيضاً على ضربين كما ذكره المصنف «الأحكام» (٣٥٣/٤)، «المحصول» (٢٦٦/٥)،
«البحر» (٢٩٤/٥)، «شرح الكوكب» (٣٣٢/٤)، «مفتاح الرحمن» (٥٨٩/٢)، «شرح
الفتح» (ص: ٤٥١)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٨/٢).

(٣) «مفتاح المحتاج» (٤٦٥/٥)، «مفتاح المحتاج» (٢٩١/٢)، «الزبد» (٢١٣).

(٤) «مفتاح المحتاج» (٤٦٥/٥)، «مفتاح المحتاج» (٢٩١/٢)، «الزبد» (٢١٣).

(٥) «مفتاح المحتاج» (٤٦٥/٥)، «مفتاح المحتاج» (٢٩١/٢)، «الزبد» (٢١٣).

بشبه قوله (حيث سئل) (حيث سئل)
والنشر المعكوس.

قوله (صريحاً) حال من مذهب المستدل، لا من المذهب الذي حاد كقول مذهب
المستدل نفسه كما في الاستدلال، وهذا من حيث كلامه شارب بعد

قوله (وهو أحد وجهين عندنا) بمشبه قوله (شاهد رور) من عندنا ولم
يصف عقد في نفسه، بل قال «تسميته لغيره» كما سئل، قال سئل
«من حج من حج بعد عقد يكون له عقد» «أولاً»
شراً، «ثانياً» «مذهب حنفي» «أصح» «وهو» «للوكيل» قال:
والفرق: أن المشتري ثم وكيل عقده صحيح إن شاء أو لم يكن له، فمع
لمحله وقع له، بخلافه فلا يكون له، وهو «بشبه» «وما» «أوجه»
«رعية» «بعضهم» «لا» «في» «سائر» «حج» «ثم» «من»
«وقد» «المعقد» «بعد» «الجماع» «له» «فهي» «تصرف» «بغير» «اد» «في» «نصف» «ف» «هـ»

(١) «المعقد في مذهب» (٢٢٣/٢٢٣)

لذلك أو بالالتزام: «عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح»،
 فيقال: «فلا يشترط خيار الرؤية كالنكاح».

الشيخ (أو بالالتزام) كان يقول: «حي في بيع يثبت» (عقد معاوضة فيصح مع
 الجهل بالمعوض كالنكاح) صح مع جهل بالوجه، في عدم رؤيتها
 (فيقال) من حيث لمعنى ذلك معنى (فلا يشترط) فيه (خيار الرؤية
 كالنكاح) ونفى لا شرط بغيره على صحة البيع به سواء بالاشارة

لأنه قوله (فلا يشترط فيه خيار الرؤية) هو في البيع (فلا يثبت) كان
 لأن اللازم للصحة عند تعدد ما ثبت ما ذكر لا شرط
 قوله (ونفي الاشتراط بغيره على الصحة) في الصحة بغيرها لا شرط
 كما أشار إليه عقب ذلك فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

(١) كلام في المحصر: ٢٦٧ - وصار في «المعجم» (ص ١٥٧). وخلصت منه
 في ٢٦٣ (٢٦٣)

[قلب المساواة]

الشيخ

ومنه خلافاً للقاضي قلب المساواة مثل «طهارة المائع فلا تجب فيها
 النية كالنجاسة»، فنقول: «فيستوي حامدها ومائعها كالنجاسة»

الشيخ (ومنه) في من حيث نفس (خلافاً للقاضي) في كبره في ذلك (قلت
 المساواة، مثل) في حيث في صورة ونفس (طهارة المائع فلا تجب فيها
 النية كالنجاسة) لا حيث فيها، وعنده خلافه سمعته به (١)

حيث قوله (أي من القلب) في حيث لا يعد مذهب من يدعي

قوله (فيقول) قد سمعته عن خلافة القاضي في قول قلب مساواة، لا
 فيه بغيره.

قوله (قلت المساواة) هو في كبره في جهة الأصل حكمه. أحدهما سبب عن
 جهة الفرع اتفاقاً والآخر مختلف فيه، فيثبت المسئل الحذف في غير جهة
 الأصل فيقول المعترض: «حيث يسببه من الحكمين في جهة الفرع كما وجب
 سببه في جهة الأصل» ففي مثل نصبت أحد حكمين في جهة الأصل عدم
 وجوب النية في طهارة ما حامده وهو سبب عن جهة الفرع أيضاً، وأخر عدم
 وجوب النية في النجاسة المائع وهو مختلف فيه فثبت المسئل في الفرع فيقول
 المعترض: «حيث يسببه من الحكمين من جهة الفرع كما وجب سببه في جهة
 الأصل»

(١) أن عبد حميد المدعي (٥٩٩ ٢) (١٦٥ ٢)، محمد بن حبيب
 (٢٦٨ ٢) في كتاب (٣٣٣ ٤) نسخة (١٦٦ ٢)، (أحكام) (١٣٣ ٤)،
 السراج في كتاب (١٥٩) (١٣٣ ٢)

(٢) مقدمة المحرر (١١) (٢٦٣، ١٢)
 (٣) في المصنف (ص ١٦٣-١٦٤)

الشيء (وجاؤها) أي حرب شرع فيها (باليان) كمال صلاحه مباحة في البيان أن يقال: «تحریم المحرم بالمصاهرة مؤثدا صالح لأن يفهم إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم» فيعترض به «أنه ليس صالحا لذلك، بل للإفضاء إلى الفجور فإن النفس مائلة إلى المصروع» فيجواب به «أن تحريمها المؤيد يثد باب الطمع فيها بحيث يصير غير مشتهة كالأم».

لثاني قوله (باليان لها) أي بالسلامة لوصف فيها من حيث شرع، أي حرب الفتح في المصلحة فصار راجعا إلى مصلحته على ذلك لمصلحة، أي في صلاحية إبقاء حكمه في المقصود فلا لاغواء به شر في مثل بدني ذكره، وأما في الانضباط فيبان أنه مضطرب بعبه أو يوصف معه يعبطه كالسمر بمنفعة، وإنما في صهر فصار صهر: بعبه بعبه صهره كصطرب بعبه بصيح العقود.

ومنها: الفرق

وهو راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع، وقيل: «إليهما معا»

الشيء (ومنها) أي من القواعد: (الفرق) بين الأصل والفرع.

(وهو راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع)

وقيل: «إليهما» أي من أصل في الأصل وفرع (معا)، لأنه على الأصل بدء حصصه من الأصل جعل شرعا يحكم بأن فعل من عبته، أو بداهة خصوصية في شرع جعل مباح من حكمه، وعن الثاني إبداء خصوصيته (معا) (٣).

ومنها الفرق

قوله (وقيل: إليهما) تضعيفه بالنظر إلى حصر الفرق فيه ولا يفرق حاصل برجوعه إليهما كحصوله برجوعه إلى أحدهما بالأولى، وأما في كلامه مانعة بخلاف (١).

(١) الفرق: المعترض معنى يحصل به الفرق بين الأصل وفرع من لا ينعونه في حكمه شرح الحديث (٤) (٣٢١)، (٢) (٣٠٢).

(٢) في حصره شرح التلخيص (١) (١٠٣)، (٢) (١٥٧)، (٣) (٣٢١)، (٤) (٣٢١).

(٣) في بعض حواشي (٤) (١٥٧)، (٥) (٣٢١)، (٦) (٣٢١)، (٧) (٣٢١)، (٨) (٣٢١)، (٩) (٣٢١)، (١٠) (٣٢١).

والصحيح أنه قاذخ وإن قيل: «إنه سؤالان» وأنه يحتج تعدد
الأصول للانتشار وإن جاوز عتاني»

الشيخ (والصحيح أنه) أي الفرق (قاذخ^(١)) وإن قيل: «إنه سؤالان»
القول الثاني أنه لا ينافي مع المستدل وقيل: «لا يؤثر فيه»^(٢)
وقيل: «لا يؤثر عن القول بأنه سؤالان لأن جمع الأسئلة المتبعة غير
مقبول»^(٣).

وسبب تصنيف هذا كتاب الفرق، وما نأخذ به من كون المذهب في الأصل
جزءاً من العلة، وفي الفرع ما يفرق بين الحكمين^(٤).

خاتمة قوله (سواء على القول الثاني) أي وهو أنه معارضة في الأصل ومعارضة في
الفرع، ومعنى كون سؤالاً واحداً التماثل المقصود منه وهو قذخ الجميع، ومعنى
كونه سؤالاً شاملاً عن معارضة علة الأصل بعلة، وعلى معارضة الفرع بعلة
مستترة في حاشية لأن يدعى لما أنى سابق اعترى في علة المستدل قيد آخر
كالمقابلة في مثال شرح، فصار العلة عدة غير العلة عند المستدل، ولو قال
بدل ما قاله «سواء على رجوع الفرق إليهما» كان أولى لتلازمهم أنه مسمى على
صعيق (وهو حصص رجوع الفرق إليهما) وليس مراداً كما مررت الإشارة إليه

الشيخ مثاله على الأول بشقيه أن يقول الشافعي: «بشيء في الموضوع» ووجه كلفه معجم
الظهارية عن حديث، فيعرض أحسن ما يمكن في الأصل الصادرة عنه،
وأن يقول الحنفى: «يقاد المسلم بالدفع كغير المسلم بجامع القتل العمد
العقوبات»^(١)، فيعرض الشافعي: «أن الإسلام في الفرع مانع من القود».

وقد ذكر لأمدني^(٢) يذكر رجوع يدعى إلى ما عده من مسمى معارضة في
الأصل إياه قيد في العلة، ومن مسمى معارضة في الفرع إياه مانع من حكم،
ولم يذكر ذلك لمصنف فاحص معنى الفرق عن مذهب شافعي لأمدني

لخاتمة قوله (تجعله ما يفرق بين الحكمين) أي فكأن ذلك معارضة في فرع لأن مانع من
لشيء، وصفت مستنداً فيكون ذلك معارضة في الفرع. قوله (مثاله على
الأول بشقيه) أي لكل شيء مثال.

(١) فانه اعتبر الفرق بين «الأحكام» (٣٤٩/٤)، «تحرير المسائل»

(٢) (٢٧٦/٢)، «شرح الكوكب» (٣٢١/٤)

(٣) قال البرزنجي في «التبصير» (١٧٢/٢) «انه مذهب سابقه»

(٤) «من شرح ولاستاد» (٣٤٩/٤) «الأحكام» (٣٤٩/٤)

(٥) قال سيف الدين الأمدني في «الأحكام» (٣٤٩/٤)

(١) «أمدني» (٣٤٩/٤)

(٢) وكما «الملك والحنابلة» «الشرح الكبير» (٢٧٧/٤)، «مغني المحتاج» (١٩/٤)، «المصنف»

(٣٥٠/١١)

(٣) «الأحكام» (٣٤٩/٤)

الفرع ومهد المصنف مسألة معن بالفرع . (و) صحيح (أنه يمتنع تعدد الأصول) لفرع واحد بأن يقاس على كل منها (للاشتراك) في نفس البحث في ذلك (وإن جُوزَ جُعلَ في) لملول واحد .
وقيل : «يجوز التعدد مطلقاً وقد لا يحصل اشتراك»^(١) .

للشبهة قوله (والصحيح : أنه يمتنع تعدد الأصول لفرع واحد) ما في (أصح بعد العلة)^(٢) ، ولدي صحة من صاحب^(٣) وعده^(٤) ما عده غيره أصح ، وهو المعتمد .

قوله (بأن يقاس على كل منها) لأست بقول من قبل ذكره أن يقول : بأن يقاس عليها ، الصادق لكل منها وجميعها .

الفرع قال المجيزون : «ثم لو فرق بين الفرع وأصل منها كفن» ، وثالثها : «إن قصد الإلحاق يجمعونها» .

الفرع قال المجيزون (بعد) «ثم» على تقدير وجوده (لو فرق بين الفرع وأصل منها كفن) في صحيح ما لأنه يمتنع جمعها لفصيلاً^(٥) وبين «لا يكفي لاسيغلة في ما» (وثالثها) . «يكفي» (إن قصد الإلحاق يجمعونها) لأنه يبيطه بخلاف ما إذا قصد بكل منها^(٦) .

لشبهة قوله (لأنه يمتنع جمعها) على جمع مع السروع في معه لأن مقصود المستدل جمعها مع في العلة وهو يمتنع بالفرق بين أصل منها والفرع .

(١) أنه يمكنه والشماعية والجمالية . «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٤/٢) ، شرح المقصد (٢٧٤/٢) . «أصح» (سؤال : من) (١٢٢) ، «شرح الكوكب» (١١٠/١٣١) .
(٢) وهو الذي حذره المصنف ، والجمهور على جوازها وقد سبق في شروط العلة .
(٣) «مختصر من صاحب» (٢٧٤/٢) .
(٤) كما عده في شرح «مختصر» (٢٧٤/٢) .

(١) أنه أحسنه المختص من صاحب (٢٧٤/٢) ، «أحكام» (٣١٢/٤) «البحر» (٣١٠/٥) . «شرح كوكب» (١١٠/١٣١) .
(٢) أنه الصواب على من استعمله «الشرح» (٢٧٤/٢) .

لأنَّ ثَمَّ في اقتصارِ المستدلِّ على جوابٍ أصليٍّ واحدٍ قولانٍ .

الاشارة

ومنها : فسادُ الوضع

بأن لا يكون الدليلُّ عن أهنية الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم كتلقي التخفيف من التعليق ، والتوسيع من التصيق ، والإثبات من النفي مثلاً : «القتلُ حناية عظيمة فلا يكفر كالردة» .

(ومنها) أي من القوادح (فسادُ الوضع

الاشارة

بأن لا يكون الدليلُّ عن أهنية الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم) عليه كان يكون صاحباً حكمه ، بنسخه كتلقي التخفيف من التعليق ، والتوسيع من التصيق ، وإثبات من النفي ، . وعكسه الأول (مثلاً) قول الحنفية : «القتلُ» عند حناية عظيمة فلا يكفر^(١) أي لا تحلُّ له كفارة (كالردة)^(٢) .
معصم حناية شاست بمقتضى حكمه لا تحقُّ لعدم وجوب كفارته

ومنها : فسادُ الوضع

الاشارة

قوله (كان يكون صالحاً ليقض ذلك الحكم أو نقضه) الكاف استقصائية
قوله (وعكسه) أي وهو تلقي النفي من الإثبات .

(ثم في اقتصارِ المُستدلِّ على جوابٍ أصليٍّ واحدٍ) منها حيث قد افترق بين جميعها (قولانٍ) . قيل يكفي خصوصاً لفصل ما يدفع عن واحد منها ، وقيل : لا يكفي لأنه التزم الجميع فلزمه الدفع عنه^(١) .

الاشارة قوله (وقيل : لا يكفي لأنه التزم الجميع) فسادٌ يرجح خصوصاً للدفع بامتناع من المخرج واحد واحد يرجح هذا ، . فسادٌ ساد من فصل السامع في كلامه أن يأتي بصيغة ما يقال : إن قصد الإحدى للجميع لا يصلح له كلف الاقتصار ، وإلا كمن .

(١) أن نفي جميع من سجد ، انشعب (١٧٣ ٢) ، شرح الكوكب (٢٤٤ ٤)

(٢) أجمع العلماء على أن عن عدلٍ حكم كفاة ، وبكيفية جميع في وجوب الكفارة عن تعذيب

عنه عن ثلاثة مدد ، أحدها لا تحل ولا تدب ، . منه عكسه وحاشاه ثابها

سجد ، منه ما نكته ، ما شها ، . منه ما شافعه ، منه به (٧٤ ٥) ، «الشرح الكبير»

(٤ ٢٨٦) ، «نفي صحيح» (٢٢٠ ٢٢٠) ، «نفي» (٥٣/١٢)

(١) فإنه أحسنه شرح الكوكب (٢٤٤ ٤)

(٢) فإنه أشبهه ، عليه ما صرح (ص ١٣٢)

والرابع: 'كأنه' في معناه، 'في المحضر'، 'بوجوده' سوى 'بوصف' فلا يستعمل 'بيع' كما في غير المحضر، فالرضي الذي هو مناط البيع يتأبى
الاعتقاد لا عدمه

الخامسة قوله (والرابع) (البحر) سمع على من سمع مني سمع مني سمع مني
لثلاث - وهو يعني لثلاث من سمع مني سمع مني سمع مني سمع مني
الاعتماد وهو يعني معنى من وجوده وهو ثابت في كل وقت -
إنما يناسب الاعتماد.

- [illegible]

(۱) فی سلسلہ لائبریری میں بھی موجود ہے (۱۳۳۳ھ)

☰ ☱ ☲ ☳ ☴ ☵ ☶ ☷

الشيخ

الثاني وأما مثال الثالث فكان يقال في معناه في غير المحترق ثم يوجد فيها مع الرضى صيغة بعدد ما أبيعكم في المحترق عن الرضى - ساعدت ما فيه - فعدم الصيغة ليست عدد الأعداد لا الأعداد

وقد يقال : قد مدح في خمسة فهو داحض في المدح فيها وقد مر ؟

وَيُرَدُّ بِنَاءُ مَا فِيهِ مِنَ الْقُنُودِ وَالْأَرْوَاقِ إِلَى مَا رُفِعَ بِهِ

للتلخيص ومنه كون الجامع ثبت اعتباراً بنص أو إجماع في نقيض الحكم.

(ومنه) أي من فساد نوصع : (كون الجامع) في قياس المسدول (ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم) في ذلك قياس مثال إجماع ذي النص في الأحكام : (أمره مع دو) باب فكون شذوذاً كالتكليف. فقال السعة عتريها الشارع عنه لظاهرة حيث دعي إلى ذلك فيها كلف وسمع. وفي أخرى فيها سورة أوجب، فقيل له ؟ فقال : (البيزور) (٢) «نص» ورواه الإمام أحمد (٣) «وعد».

الغاية قوله (ومنه) (الح) فيه سعة على فساد نوصع على من ذلك. لا أنه هو في يؤممه تفسير ابن الحاجب (١) وغيره (٥) له به وقوله (ثبت اعتباره نص أو إجماع في نقيض الحكم) في معنى ثبت حكمه له لأن لوصف بواحد لا ثبت به انفصال ولا يكره قول في أحدهما لأن ثبوت كل منهما يستلزم انتفاء الآخر.

للتلخيص

ومثال ذي الإجماع : قول الشافعي في مسح رأس في نوصع. «يُستحب تكراره كالاستحباب» سحر حيث يستحب لأكثر فيه. قياس : المسح في حلق لا ينسحب تكراره. إجماع فيه هل وإن حكى ابن كح (١) أنه يستحب تثلثه كمسح الرأس.

الغاية قوله (يُستحب تكراره) في مسح. فيستحب تكراره لأن إجماع هو المسح كما تعلم من قوله في باب جمع فاسد نوصع : (فيما : المسح. الح) قوله (حيث يستحب الإتيان فيه) أي بأن زاد على الثلاث فاندفع به الاعتراض به أن تثلث الاستحباب عندنا (٢) واجبه لا مستحب.

- (١) سورة الحرة البنية طاهر إجماعاً، وكذا سورة البرية عند الجمهور خلافاً للحنفية. حاشية ابن عابدين (١/٣٨١)، الشرح الكبير (١/٦٦)، بروضة (١/١٤٣)، المعجم (١/٦٢).
- (٢) قال المعجم في المصباح (١/٢٩٩) : «البيزور» هو «ولاشي» سعة.
- (٣) رواه أحمد (٢/٣٢٧)، وأبو بصير في الطهارة، باب الأساس (١/٦٢)، وحاكم في الطهارة (١/٦٢٩) وقال : «صحيح ودينه حديث»، ولكنه ضعفه في «المتن» (١/١٥٨).
- (٤) حاشية جده الله تعالى في المصباح (٢/٢٦٠) : «ثالث» فساد نوصع، وهو كون الجامع ثبت اعتباراً بنص أو إجماع في نقيض الحكم.
- (٥) كما في شرح تكرار (٢/٣٢٧)، وشرح المصباح (٢/٢٦٠)، والبيزور (١/١٥٨) و«الجامع» (٢/٥٨٢).

(١) بل يكره على الصحيح. «الروضة» (١/٢٤٣)، «المصباح» (١/٢٢٥)، «معجم» (١/٩٧).

(٢) هو يؤيده ابن أحمد بن كح البيهقي، أبو يعقوب الحمصي، بقوله على من انفصل. وجمع منه الشافعي، باب «ذكر حدته» في كتابه في حقه، معجم، ورجل من الناس رحمه في حقه وحده. فله بعد ورواه البيهقي، جامع «المصباح» من مسير، «مصابك» (١/٤٠٥).

(٣) أي وقد حد حدته «معجم» (١/١٨٣).

البيان (وجوابها) أي قسمي فساد الوصف (بتقرير كونه كذلك) فقرّر كون ادين صالحاً لا اعتباره في ترتيب حكمه كأن يكون به جهل بغير المستند فيه من إحداهما، والاعتراض من الأخرى كالأثر في دفع الحاجة في مسألة البركة

للمسألة قوله (وجوابها أي قسمي فساد الوصف) رد فساد الوصف وهي : مبنى تخفيف من تعريض . ووصف من نصيب . وشاب من ملى . وعكسه . وكون الجامع ثبت اعتباراً بغير . وإجماع في بعض الحكم . في قسمي تعريض من جنده أو بقبضه . وكون الجامع ثبت عنه بغير . وإجماع في بعض الحكم . فقرر عن ذلك بقوله (وجوابها) . ولا فلاح . بغير . (وجوابها) أي أقسم فساد الوصف . وأولى منه أن يكون (وجوابها) في فساد جامع

قوله (كون الدليل) به به مرجع نصير في أدبه . وقوله (صالحاً) (الخ) يثنى به المشار إليه في «كذلك» .

البيان (وجواب عن الكفاية في نفس ذاته عطف فيه ما ليس فلا يُعطف فيه بالكفاية . وعن المعاطاة من عدم الاعتداد بها مرتب على عدم نصيبه لا عن مرجع ونقير كون جامع معه في ذلك حكمه ويكون عطفه عنه بأن وجامع بمقبضه لما في كما في صرح الخلف فإن تكراراً يُقبله كقبضه .

للمسألة قوله (وتجيب) (الخ) بأن قوله : «يقعز... الخ» بالنسبة إلى المثال الأول ولربيع

قوله (وعن المعاطاة) (الخ) هو كما يرى حوت عنها في المثال الرابع . وأما الجواب عنها في المثال الثالث الذي قدمته : فإن الاعتداد بها مرتب على مرجع لا على عدم الصيغة

قوله (ويقعز) معطوف على قوله : «انفرا» لا عن «وتجيب»

واعلم أن الفسحة ثابتة بقبض النفس من حيث عطف الحكم عن موصوف لا أن الوصف هو ثابت بقبض الحكم . وفي القبض لا يتعرض لذلك . بل يقع فيه ثبوت بقبض الحكم مع موصوف . ويثبت القلب من حيث إنه ثابت بقبض الحكم بعبء المستند إلا أنه يُدركه بأن في القلب إثبات النفس بأصل المسند لها بأصل آخر . ويثبت القدر في المناسبة من حيث إنه يعني مناسبة للحكم لماسبه بقبضه . لا أنه لا يقبضها بيان عدم مناسبة الوصف للحكم . بل بيان بعض حكمه عنه في أصل آخر

(١) «المسألة» (١٢٦) . «معتبر بين الحاجب» (٢٦٦/٢) . «الفتاوى» (١٢٦/٢) . «شرح الكون» (٢٢٥) .

لذلك وجوابه يتبين اعتبار الخصوصية، وكأنَّ المعترض يُتَّخَذُ المطاط،
والمستدلُّ يُحَقِّقُهُ؛ ومنعُ حكم الأصل، وفي كونه قطعاً للمستدلِّ
مذاهبٌ، ثالثها: قال الأستاذ: «إنَّ كان ظاهراً»، ...

الشيخ (وجوابه يتبين اعتبار الخصوصية) أي خصوصية وصف في العدد كان ليس
عند الخلق في الكثرة بل في ندرج رتبها عليه حيث أحاط به من مائة عن جملة
كما تقدم (وكانَّ المعترض) هذا لاعتراض (يُتَّخَذُ المطاط) بحدوده خصوص
لوصف عن الاعتراض (والمستدلُّ يُحَقِّقُهُ) أي عبارة خصوصية له حسب

(و) من اجمع (منعُ حكم الأصل) وهو لمسموحٌ كان يقول محلي
الإشارة عند عن سمعة فصل بموت كسحج - فصل في كسحج لا
يبطل بالموت أي بل ينتهي به.

للخليفة قوله (كما تقدم) أي في الثالث من مسالك العلة

قوله (وكانَّ معترض سطح مدام ومستدل حُقُقَةً) أي فقدم المستدل
لترجحان خبر سطح مدام برفع اجماع كنهه عنه - ركني - وعادة
قوله (أخذاً عن التفرع الآتي) أي وهو قوله «فإنَّ كانَّ المستدلُّ سطحاً»،
ففيه مفرغ عن عدم انقضاء، ووجه الأحد المذكور^(١١) أن التفرع عن أحد
أقوال محكية دون غيره منها يؤيد برُجحانيه.

(١١) الأحكام (٢١/٣٣٢)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٦٢)، والبحر (٥/٣٢٧)، شرح
الكفا (١/٢٥٥)

(٢) منه حرمه المواتية (٢/٥٦٨)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٦٢)، والأحكام
(٤/٣٢٨)، شرح الكوكب (٤/٢٤٦)

(٣) من حيث لا يخفى (٩/١١٤)

(٤) أي اجتهاد - ركني (٥/٣٧٨)، ووجه (٤/٣١٤)، مختصر (٧/٣٧٢)

(٥) نفس صاحب الركني (٢/١٢٧)

(٦) ما بين مقتضى ما نص من سطح مدام - شأنه من وجوه ركني (٣/٥٠٤)

الشيخ (وفي كونه قطعاً للمستدلِّ مذهباً) أرخصها أحد من تدعى لأنَّ لا سوف
القياس على ثبوت حكم الأصل - وثاني: «مع عدم الاستدلال عن إثبات حكم
الفرع الذي هو بعبده لأنَّ غيره».

(ثالثها: قال الأستاذ) أي إسحق لا مذهب - «يكون قطعاً» (إنَّ كان
ظاهراً) معرفة كنه الغيب، بخلاف ما يعرفه إلا نحو ضمه.

للخليفة قوله (لا) أي ليس مع حكم الأصل مجرد قطعاً للمستدلِّ، وسي يكون
قطعاً إذا عجز عن إثباته بالدليل.

قوله (لوقوف القياس على ثبوت حكم الأصل) أي فلا يصح الاستدلال به
عن إثبات حكم الفرع.

قوله (قال الأستاذ - الع) نقل ابن برهان في «الأوسط» عنه أنه «متن
منه ما إذا قال المستدلُّ في استدلاله: «إنَّ سلمت حكم الأصل ولا نقلت
الكلام إليه».

(١١) حرمه - ركني (٤/١٢٨)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٦٢)، والبحر (٥/٣٢٧).

شرح الكوكب (٤/٢٤٦)

(١٢) الأحكام (٢/٣٢٨)، شرح (٥/٣٢٧)

للغزالي وقال الغزالي: «يُعْتَبَرُ عَرَفُ الْمَكَانِ»، وقال أبو إسحاق الشيرازي: «لَا يُسْمَعُ». فَإِنْ دُلَّ عَلَيْهِ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الْمُخْتَارِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَعْتَرِضَ.

الشيخ (وقال الغزالي: «يُعْتَبَرُ عَرَفُ الْمَكَانِ» الذي فيه البحث في القطع به أو لا؟^(١)) (وقال) الشيخ (أبو إسحاق الشيرازي: «لَا يُسْمَعُ») لأنه من مذهب «حكاه» عنه ابن الحاجب^(٢) كالأمدني^(٣)، على أن الموحود في «المخلص» والمعوته للشيخ - كما قاله المصنف - السماع^(٤).

ثم على الشيخ، عدم قطع المصنف (فإن دُلَّ على سببه) (عليه) على حكم الأصل في سبب عدم قطع المصنف (لأنه لا يكون له أن يعود ويختار، بل له أن يعود ويختار) (الدليل لأنه قد لا يكون صحيحاً)^(٥). وقيل: «ينقطع» فليس له أن يعترضه بخروجه باعتراضه عن المقصود^(٦).

للجنة قوله (بل له أن يعود ويختار) (لذلك) في «لا ينقطع» إلا بالحد كالمتن^(٧).

قوله (لم لا يكون مما يختلف في حوار القياس فيه) أي ويستند لا يبره

(١) «المحور» لمعالي: (ص: ٤٠١).

(٢) «اختصار ابن الحاجب» (٢/٢٦١)، وثقه المصنف في شرح المختصر (٢/٢٦٢).

(٣) «الأحكام» (٤/٣٢٩)، وثقه ابن القيم في «التحريم» (٢/١٢٨)، وابن النجار في شرح كوكبه (٤/٢٤٦).

(٤) «درة الزركشي» وحده الله تعالى في «البحر» (٥/٣٢٨)، و«التشيف» (٢/١٢٨).

(٥) قاله الجليلي، «التيسير» (٤/١٢٨)، «اختصار ابن الحاجب» (٢/٢٦١)، «البحر» (٥/٣٢٨)، «شرح الكوكبه» (٤/٢٤٨).

(٦) قاله بعض النسخ، «الأحكام» (٤/٣٢٩)، «البحر» (٥/٣٢٨).

(٧) «مجمع معارف» ص ١٠٠.

وقد يقال: «لَا تُسَلِّمُ حُكْمَ الْأَصْلِ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَمَّا يُقَاسُ فِيهِ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ عَنْهُ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِيهِ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعْتَدٌ، سَلَّمْنَا وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِي الْفَرْعِ» ؟ ...

الشيخ (وقد يقال) في ثلاث نسخ مرسية: «(لَا تُسَلِّمُ حُكْمَ الْأَصْلِ، سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَمَّا يُقَاسُ فِيهِ) لَمْ لَا يَكُنْ يَمَّا خُفِّفَ فِي حِوَارِ الْقِيَاسِ هَذَا (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ) لَمْ لَا يَقَارَنَ تَعْنِي (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ عَنْهُ) لَمْ لَا يَقَارَنَ لَعْنَةُ عَرَفْ (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِيهِ) أَيْ وَجُودَ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا يُسَلِّمُ أَنَّهُ) أَيْ الْوَصْفَ (مُعْتَدٌ) لَمْ لَا يَقَالُ: «أَبَاصَرُ» (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلَا تُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِي الْفَرْعِ). فَهَذِهِ سَبْعُ مَنَاقِبَ تَتَعَلَّقُ ثَلَاثَةُ الْأَوَّلَى بِحُكْمِ الْأَصْلِ، وَالْأُخْرَى بِحُكْمِ الْفَرْعِ وَالْقِيَاسِ مَعَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي بَعْضِهَا.

للجنة قوله (في بعضها) متعلق بمعية الأصل والفرع، فالرابع وحاشي متعلقان بالعلة مع الأصل، والسادس بالعلة مع، والساكن بها مع الفرع

(١) أي كل منها من حيث علمه ص ١٠٠ (٢/٥٠٤)

المتن فيجانب بالدفع بما عُرِف من الطرق، ومن ثم عُرِف جواز إبراء المعارضات من نوع، وكذا من أنواع وإن كانت مترتبة لأن تسليمه تقديري، وثالثها: «التفصيل».

البيح (فيجانب) عهد بالدفع) (ب) عُرِف من الطرق) في دفعها لا يرد ذلك ولا فيكمي لاعتبار عن دفع واحد منها (ومن ثم) من هذا وهو جواز المعلوم من جواب عهد. في من حل ذلك عُرِف جواز إبراء المعارضات من نوع) كالقروض والمعارضات في الأصل وتشرح لأب كسوة واحدة به كاتب أو لا. (وكذا) عُرِف من دفع صحت (من أنواع) التفصيل، وعدم تأثير. والمعارضه (وإن كانت مترتبة) في بدعي سابق بسببه منها (لأن تسليمه تقديري) (١) وفي (أ) هو من نوع لا يند.

ثانيه قوله (المعارضات من نوع) (الح) لا يند. فيه وفي عطف عهد بنسب شيء إلى نفسه وغيره حيث فيه فيها المعارضات إلى معارضها وغيرها، وهذا من باب القول من فيها ذلك لأن المعارضات لا قرب بكرر امرء وذلك، أو صحاح من ذلك بقريضة السياق الاعتراضات كما عُرِف بها غيره، وهي تنقسم إلى المعارضات (٢) وغيرها.

- (١) ما عُرِف من نوع (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، الأحكام (٣٥٩/٤)، الشرح بك (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٢) في (أ) (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٣) في (أ) المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٤) في (أ) المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٥) في (أ) المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).

المتن

(وثالثها: «التفصيل») فيها في خبر مترتبة دون مترتبة لأب ما قبل لأخر في لمرة مسلم قد صدق صريحاً، ودفع باب تسليمه تقديري، كما هو مبين.

مثال النوع (ب) (أ) ما ذكر أنه علة مفوض كد ومفوض كدا، أو معارض كدا، معارض كدا.

ومثال الأنواع غير المترتبة (ب) (أ) ما ذكر أنه علة مفوض كد، وغيره مؤثر كد.

ومثال الأنواع المترتبة (ب) (أ) ما ذكر من أنوصف غير موقوف في الأصل، وفي سنة مهر مضاعف كد.

ثانيه قوله (مثال النوع) (الح) مثال نوع في لها صحت غير امرئه، ومثاله في مترتبة (ب) (أ) ما ذكر أنه علة مفوض كدا، وفي سنة مهر مفوض بكدا.

- (١) ما عُرِف من نوع (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٢) في (أ) المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٣) في (أ) المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٤) في (أ) المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).
- (٥) في (أ) المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢)، المختصر ابن الحاجب (٢٨٠/٢).

لذلك : ومنها : اختلاف الضابط في الأصل والفرع لعدم الثقة بالجامع .
 وجوابه بأنه القدر المشترك ، أو بأن الإفضاء سواء ، لا إلغاء التفاوت .

الشيخ (ومنها) أي من القوادح : (اختلاف الضابط في الأصل والفرع

لعدم الثقة فيه (بالجامع) ^(١) وجوداً ومساواة كما يعلم من الجواب كأن
 يقال في شهود الرور بالقتل : «تسبوا في القتل في القتل فيجب عليهم
 القصاص» ^(٢) كالمكروه ^(٣) غيره على القتل ، فيعترض به «أن الضابط في الأصل
 لا كراه في الجمع بينهما» ، والرد أن الضابط في المقصود
 فإين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك ؟

ومنها : اختلاف الضابط

والمراد بالضابط هنا الوصف المتمثل عن الحكمة المقصودة .

(وجوابه بأنه) أي الجامع (القدر المشترك) ^(١) من الضابط ككتاب في
 القتل فيما يعدمه ، هو مصطف غفر ، (أو بأن الإفضاء سواء) ^(٢) أي بقاء
 الضابط في الجمع أن المقصود مساو لإفضاء ضابط في الأصل إلى المقصود
 كحفظ نفس من عدة ، (لا إلغاء التعاوت) ^(٣) من الضابط بأن يقال
 التعاوت بينهما بمعنى في الحكم ، فإنه لا يحصل حوت به لأن التفاوت قد
 بُعِيَ كَم في عدة من واحد وقد لا بُعِيَ كَم في حَرٍّ لا يُقْتَلُ بعدد ^(٤)

الثانية قوله (أو بأن الإفضاء سواء) أي / أو بأنه في الفرع أوجع ^(٥) كما فهم بالاولى ،
 والاولى لا يتفرع لا يتغير ، المعنى : أن عَرْضُ عدم وجود جميع حيث
 بالاولى أو بعدم المساواة ، وبالتالي أو يجب عليها بأن تعمل «أو» مانعة حلو .

(١) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، البحر (٣٣٣/٥) ، شرح
 الكوكب (٣٢٦/٤) .
 (٢) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، البحر (٣٣٣/٥) ، شرح
 الكوكب (٣٢٦/٤) .
 (٣) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، شرح الكوكب (٣٢٦/٤) .
 (٤) عند الجمهور خلافاً للحنفية ، «الهداية» (٨٦/٥) ، «شرح الكوكب» (١٧٧/٦) ، «العدة»
 (١١/٥٢) ، المعنى (٣٦١/١١) .
 (٥) كفي بالأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، والبحر (٣٣٣/٥) ،
 وشرح الكوكب (٣٢٦/٤) .

(١) الأحكام (٣٤٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٧٦/٢) ، البحر (٣٣٢/٥) ، شرح
 الكوكب (٣٢٤/٤) .
 (٢) أي عند الجمهور خلافاً للحنفية في إيجابهم القيمة دون المقاصص ، «الهداية» (١٨٨/٤) ،
 «الشرح الكبير» (١٢٦/٦) ، «الروضة» (١٠/٧) ، «الفتاوى» (٣٣٨/١١) .
 (٣) أي عدا إجماع خلافاً لأبي يوسف في إيجابه القيمة عليه ، «الهداية» (٣٨٢/٤) ، «الروضة»
 (١٦/٧) ، المعنى (٣٢٧/١١) .

من والاعتراضات راجعة إلى المبع . ومقدمتها الاستفسار وهو طلب ذكر
معنى اللفظ حيث عرابة أو إجمال . والأصح أن يبينها على المعترض ؛

البرق (والاعتراضات) كتب (راجعاً إلى المبع) قد سرحنا كذا كثير حديث
«أو المعارضة» لأن عرض المستدل من إثبات مدعاه بدليله يكون لصحة
مقدمته لصحة شهادته . وسلامته من معارضته . وعرض
المعترض من عدم ذلك يكون بالقدح في صحة الدليل بمنع مقدمته منه ، أو
معارضة بما يتقوضه .

وقد نصت بعض حديثنا : «أما جعفر بن محمد» . فلهذا
هنا لأن المعارضة منع العلة عن الجواب .

عاشية قوله (والاعتراضات) هي لغة عجمية في سرحنا . والسمعة تأتي من
لغتهم . وهذا سرح كتب . ونحوه لم يصنف ذلك عن أنفسهم . كما
فعل البرماوي كان أولى^(٢١) .

قوله (لتصلح لشهادة) أي قدح الاعم ضد المانع . قوله (وسلامته عن
المعارض) معصوف عن الصحة . قوله (لتشهد شهادته) أي منتهى الاعم ضد
بالمعارضة .

(١) في نسخة . ٢٨٧/٢ . وفيه الضعف في شرح المختصر ٢٨٧/٢ .

(٢) في نسخة . ٣٥٩ . في نسخة . ٢٨٠/٢ . وفي شرح المختصر ٢٨٠/٢ .

(ومقدمتها) كتب . ٢٨٠/٢ . في نسخة . وفي نسخة . ٢٨٠/٢ .
لمتقدم . أو استفسار . (الاستفسار) . فهو صيغة كطليعه .
(وهو طلب ذكر معنى اللفظ حيث عرابة أو إجمال) . (والأصح أن
يبينها على المعترض) . لأن الأصل عدمه . وقد «على سبيل بيان عدمها
ليظهر دليله» .

لأنه قوله (ومقدمتها الاستفسار) . أي قد لا يستفسر مقدمتها لأنه دائماً يعرف
مدلول مقدمتها من سبيلها . وهو مدد الاعتراضات كنه .

قوله (لأن الأصل عدمها) . الأصل فيه . وفي نسخة . معنى تراخي في تعاطف

قوله (وقيل) . على المستدل بيان عدمها . أي بعد سبيل مقدمتها . وفي
«بيناؤها لها» .

(١) عند شرح قول المصنف «وينحصر أي جمع الجوامع» في مقدمته .

(٢) قاله الأثير . ١١٤/٢ . والأحكام ٣٦٠/٤ . ٣٦٠/٤ . ٣٦٠/٤ .

الكوكب ٣٥١/٤ .

(٣) في نسخة . ١١٤/٢ . والأحكام ٣٦١/٤ . في نسخة . ٣٦١/٤ .

الكوكب ٣٥١/٤ .

(٤) في نسخة . ٣٦١/٤ . في نسخة . ٣٦١/٤ . في نسخة . ٣٦١/٤ .

(٥) في نسخة . ٣٦١/٤ . في نسخة . ٣٦١/٤ .

لأن لا يكلف بيان تساوي المحاميل، ويكفيه «أن الأصل عدم تفاوتها»
فيثبت المستدل عدمها، أو يثبت اللفظ بمحتمل، قيل: «أو غير
محتمل».

(ولا يكف) المعترض بالإجماع (بيان تساوي المحالين) مُحْتَمِلٌ
 يُعْرِى ذلك عليه، (ويكفيه) في بيان ذلك حيث تبرع به (أن لأهل عدم
 ثبوتها) (١) أن مؤخر من الأضلاع عدة الاحمال (فَيُبَيِّنُ مُسَدِّدُهَا
 فِي عَدَمِهَا) (٢) (وحيث لا لغة في عدمه) (٣) (فإن وجهه بقصد
 في مقصوده كما ذكره في قوله: «الوصوة قريبة فلنحب فيه اليه»
 بأن هي «مصلحة» مصر على صدقة وعلى الأعمال المحصورة» فيقول:
 «حقيقته شيء غير محتمل» (أو يُعْرِى لِمَعْدَمِ مُحْتَمَلٍ) (٤) (فإن وجهه لتأنيده

للتأنيب فيه أو يكفيه في بيان ذلك (الحج، في خمسة في بيان ما في الحديث من حيث أراد الترمذي به أن يقول: «الأصل عدم تناوئهما».

عربية (وإن غورصن) ترجمتها مستند إلى أصل عدم العمل، "التي" في
به وصلة.

مَوْنَه (حيث تم الاعتراض عليه ههنا) أي ساسي مَوْنَه (بأن يُبَيَّنْ ظهوره) اللفظ في مقصوده) أي لنقل عن لغة أو عرف أو بقرينة.

قوله (بأن قيل: الوضوء يطهر على النطفة) أي عهده، وهو الحواري
«الوضوء»: الحزن والنظافة، نقول: منه وضوء الرجل: أي صار وضوءاً،
وتوضأت للصلاة»^(١).

۱: قاله حمزه : ۲۳۳ ، (نکته) ۳۲۶ - انحصار بن حجاب (۲۲۸/۲) .
۲: - بنو کیه (۲۳۳/۲)

۱: - بکرمه (۱/۲۲۳)

(٢) : لأحكام (٢٢٦/٤)، انظر ابن الحاج (٢٥٨/٢)، شرح الكوكبية (٢٣٤/٤).

(٣) (أ) حكمه (١٣٣٢) محمد بن الحاجب (٢/٢٥٨) شرح الكوكب (٤/٢٧٦) -

(٢) : المرحوم - رحمه الله - له من الأبناء :

لكن وفي قبول دعواه الطهور في مقصده دفعا للإجماع لعدم الطهور في الآخر خلاف.

(قيل: «أو غير محتمل» من أن عنة لا ير به نفعه جسده ولا محذور في ذلك، على أن اللغة اصطلاحية». وروى بأن فيه فتح باب لا ينسد.

(وفي قول دعواة الطهور في مقصيده) كسر عباد ادفعاً للإحمال لعدم الطهور في الآخر خلافه) قال في مسند المعاصم بالإحمال على عدم جهل من دفع في ع مقصوده، وأدعى طهور في مقصوده فليس قيل ادفعاً للإحمال الذي هو خلاف الأصل^(٢١)، وقيل: لا يقبل لأن دعوى طهور بعد بيان المعترض بالإحمال لا أثرها وإن كانت على وفق الأصل^(٢٢).

الحاشية قوله (وَعَلَّا لِلْإِخْلَالِ) سببه في أن دس دعواه صهور كأن يقول وهو عز
ظاهر في عدم مقصود مدعيه، وهو أن يكن ظاهرا في مقصودي ربه (لاشأن) فما
إذا جعل دليها النفاذ، أو القرينة ففصل جزئيا كما يعلم مما قدمته.

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ لَا يُقْبَلُ هَدْيُهُمْ وَأَنْزِلُ الْكَلْبُ فِي هَيْمِهِمْ "وَعَدُوهُ"

(١) قاله بعض المتأخرين: الأحكام (٤/٣٣٣).

(۲) قالة المالكية والحنابلة، انحصار امر الحاجبة (۲/۲۵۸)، ۱۰۱ - كى ك (۱: ۲۳۵)

(٣) قاله الختمية والتأنيده: (١١٥) أمم - العهد: (٢٥٨)، الحاشية بوجه أول:

(عص: ۱۲۵)

(11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34) (35) (36) (37) (38) (39) (40) (41) (42) (43) (44) (45) (46) (47) (48) (49) (50) (51) (52) (53) (54) (55) (56) (57) (58) (59) (60) (61) (62) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (69) (70) (71) (72) (73) (74) (75) (76) (77) (78) (79) (80) (81) (82) (83) (84) (85) (86) (87) (88) (89) (90) (91) (92) (93) (94) (95) (96) (97) (98) (99) (100)

(21) كالسوري (حجـ ٢١٠ ٥١٣)

ومنها : التقسيم

وهو كون اللفظ متردداً بين أمرين أحدهما ممنوع . والمختار وروده .

(ومنها) أي من القوادح : التقسيم

وهو كون اللفظ متردداً في نفس (متردداً بين أمرين) مثلاً على السواء (أحدهما ممنوع) بخلاف الآخر (المختار وروده) "نعدم ماء اندس" . وقيل : لا يرد لأنه لم يعترض المراد^(٣)

ومنها : التقسيم

هو راجع إلى الاستيفاء مع وجوده في أحد جهتي شرط مثله أن يقال في مثال الاستيفاء لاجل من مر "مضوء لصفه أو الأفعال المخصوصة، والأول ممنوع إنه قربة".

وقال جماعة^(١) : «مثال في التردد بين أمرين : أن يستدل على ثبوت الملك لمشي في من جاز شرط وجوده وهو بيع لصادق من جهة في محله ، فيقول المبرض : أنت مطلق بيع ، أو البيع الذي لا شرط فيه ، ولأول مجموع والثاني مستبعد موقوف على من نزع لأنه ليس بعد لا شرط ، بل شرط الاختار

(١) الأحكام (٣٢٩/٤) ، انظر من الحاشية (٤٦٦/٢) ، «البحر» (٣٣٢/٥) ، اشرح لكاتبه (٢٥٢/٤) .

(٢) «الملك» و«البيع» وحده محمد بن حبيب (١٦٢/٢) ، اشرح لكاتبه (٢١٠/٢٥) .

(٣) «وعدا لأمدني في الأحكام» (٣٣٠/٢١) .

(٤) «معد لأمدني في الأحكام» (٣٣٩/٢١) ، «وعدا لكاتبه في البحر» (٣٣٢/٥) .

الشيء ومثاله في كذا من مدين : لو قيل في المرأة انكفء : عاقبة فصيح منها انكاح كالرحل ، فبين معنى من : العاقلة إما بمعنى أن ه عاقبة وه حسن رأي وتدبير ، أو لها عقلاً غريزياً ، والأولان ممنوعان ، والثاني مستبعد ولا يكفي لأن الصغيرة لها عقل غريزي ، ولا يصح منها النكاح ، ويمتنع بذلك أن يثبت جعلهم الممنوع في كلام المصنف ، هو المراد ، وسأني رده .

قوله (على السواء) فخرج به ما لو كان ظاهرهما في أحدهما فيزول عليه .

قوله (الآخر المراد) حادث من يكسب عنه . ولا يصرح بتسليمه . وذلك صرح العصاة^(١) وغيره .

وفي وصف شرح «الآخر» أي مسمى ، به مراده إشارة إلى رد قول الزكائي^(٢) : «من سعة» أن زاد هو لمضوء قبله لأن جواب المصنف إياها يقيد عرض مستبعد على قوله ، لا على فوهه لئلا يفهم عن أن بعده عند استدلال مع وجوده لا بعده ، وإسناد بعده اجتزأ بثنائها مستند من مسالك الجليلية .

(١) اشرح محمد بن عبد الله (٢٠٢/٢) .

(٢) «تسليمه» صريح الزكائي (١٣٣/٢) .

لأن وجوبه أن اللفظ موضوع ولو عرفاً أو ظاهراً ولو بقرينة في المراد

يرج (وجوبه أن اللفظ موضوع) في مراد (ولو عرفاً) كما يكون معه (أو) به (ظاهراً ولو بقرينة في المراد) كما يكون ظاهراً بغيرها. وبسبب صريح لفظه

للآية فقوله (المراد) أي للمستبدل لا للمعترض.

لأن ثم المنع لا يعترض الحكاية، بل الدليل إما قبل تمامه لمقدمة أو بعده. والأول إما محذور أو مع المستند كـ «لا تسلم كذا، ولم لا يكون كذا» أو «إنما يلزم كذا لو كان كذا»، وهو المناقضة. فإن احتج لاستفاء المقدمة ففصت لا يسمعه المحققون.

يرج (ثم المنع لا يعترض الحكاية) أي حكاية المستند لا قبل في اسمه لمحوث بها حتى يسهل ما لا يسهل عنه (بل) يعترض (الدليل) إما قبل تمامه لمقدمة أو بعده أي بعد تمامه

(والأول) مع من يسميه للمدعي (إما) مع (محذور) أو (مع) مع (المستند) مع من يسميه (كـ «لا تسلم كذا، ولم لا يكون» لأمر (كذا)، أو) «لا تسلم كذا» (إنما يلزم كذا لو كان) لأمر (كذا). وهو) في الأول يسميه من المنع المحذور مع من يسميه (المناقضة) أي يسمى بذلك (فإن احتج) مدعي (لاستفاء المقدمة) أي معها (فصت) أي فاحتج به بذلك يسمى عصا لأنه عصفت فصت من (لا يسمعه المحققون) من نصير فلا يستحق جواباً وقيل: «يُسمع من سمعته»

للآية قوله (ثم المنع) أي الاعتراض بمنع أو غيره. ففاعل «يعترض» «أب» أي مع هذا المعنى، لا المعنى المصطلح عليه فقط لتلا يزول المعنى في قوله «أب» «والنبي» إما مع مع الدليل، أو مع سلمه، إلى أن يكون الشيء مع نفسه أو مع صده، ولا معنى له. ويدل سقوط قول العراقي: «كان ينبغي لافتصار على قوله مع دليل» ولا يظهر لي وجه عصه (مع) «^١»

قوله (أي يستثنى بذلك) و«انقص التفصيل» أيضاً

^١ انقص تفصيله بعد في (٧٤٣)

لأنَّ والثاني إمام مع منع الدليل بناءً على تحلف.

البرهان (والثاني) وهو منع عدم الدليل (إمام مع منع الدليل بناءً على تحلف حكمه

لأنَّ قوله (الذي) (الح) ظهره احصاءً تفصيلاً - (الح) عدم دليل
وليس مراداً بل هو حار في مع ضمة ياء ثم هو كمن يسمى بنفسه
يُسمى «مناقضة» أيضاً.

لأنَّ حكمه فالتقصُّ الإجمالي، أو مع تسليمه والاستدلال بها يثبت ثبوت
المدلول بالمعارضة. فيقول: «ما ذكرت وإن دُلَّ، فعندي ما ينفيه»،
وينقلب مستدلاً

البرهان فالتقصُّ الإجمالي وصورته: أن يقال: «ما ذكرت من الدليل غير صحيح
تحذف حكمه في كذا»

ووصف - «لاحمل» لأنَّ جهة مع من غير مُعلِّب بخلاف اعصبي الذي
هو منع بعد تمام الدليل لمقدمة معينة منه.

(أو مع تسليمه) في الدليل والاستدلال بها يثبت ثبوت المدلول بالمعارضة.
فيقول: في صورتها المتعرض للمستدل: «(ما ذكرت) من الدليل (إن دُلَّ)
هل ما قلتُ (لَمَعْنِي) ما ينفيه» أي ينفي ما قلتُ ويذكره. (وينقلب) لمتعرض
بها (مُستدلاً) والعكس.

لأنَّ وقوله (لمقدمة معينة منه) أشار به إلى دأ ما عرَّض به على المصنف في تقييده
بـ «لاحمل» ووجهه: أن ظاهر كلام المصنف إياها هو في مع الدليل مع
مقدمة مُبْهَمَةٌ منه وهو لا يسمي نقضاً تفصيلاً.

فوله (أو مع تسليمه) لا يقال: كيف يحمل هذا قسم من ذلك، بل من مطلق
الاعتراض؟ وهو هنا وارِدٌ على المدلول لا على الدليل

لذلك وعلى الممنوع الدفع لدليل ، فإن منح ثانياً فكيف مر ، وهكذا إلى إفحام
المعلن إن انقطع المنوع أو إلزام المانع إن انتهت إلى ضروري أو يقيني
مشهور .

خاتمة [في حكم القياس، وأقسامه]

لِللَّيْلِ وَحَكْمُ الْقِيَاسِ قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «يَقَالُ: إِنَّهُ دِينُ اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قَالَهُ اللَّهُ».

ثُمَّ الْقِيَاسُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ يَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مَجْتَهِدٍ احْتِاجٌ إِلَيْهِ.

لِللَّيْلِ وَحَكْمُ الْقِيَاسِ قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «يَقَالُ: إِنَّهُ دِينُ اللَّهِ» وَشَرَعُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قَالَهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ، لِأَنَّهُ مُشْتَبَطٌ لَا مَنْصُوصٌ».

(ثُمَّ الْقِيَاسُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ) عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ^(١) (يَتَعَيَّنُ عَلَى مَجْتَهِدٍ احْتِاجٌ إِلَيْهِ) بَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فِي الْوَاقِعَةِ أَوْ يُصِيرُ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَيْهِ.

لِللَّيْلِ قَوْلُهُ (يَقَالُ: إِنَّهُ دِينُ اللَّهِ) أَيْ وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْقِيَاسَ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ.

[أقسامُ القياس]

لِللَّيْلِ

وَهُوَ جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، فَالْجَلِيُّ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَتْيِ الْفَارِقِ أَوْ كَانَ احْتِمَالًا ضَعِيفًا، وَالْخَفِيُّ خِلَافَهُ؛

(وَهُوَ جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، فَالْجَلِيُّ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَتْيِ الْفَارِقِ) أَيْ بِإِلْغَائِهِ، (أَوْ كَانَ) ثَبُوتُ الْفَارِقِ أَيْ تَأْثِيرُهُ فِيهِ (احْتِمَالًا ضَعِيفًا). الْأَوَّلُ: كَقِيَاسِ الْأُمَةِ عَلَى الْعِيدِ فِي تَقْوِيمِ حِصَّةِ الشَّرِيكِ عَلَى شَرِيكِهِ الْمُتَعَيَّنِ الْمُؤَسَّرِ، وَغَتَّقَهَا عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي «إِلْغَاءِ الْفَارِقِ» وَالثَّانِي: كَقِيَاسِ الْعَمِيَاءِ عَلَى الْعُرَوَاءِ فِي الْمَنَعِ مِنَ التَّضْحِيَةِ^(١) الثَّابِتِ بِحَدِيثِ الشُّنَنِ الْأَرْبَعِ: «أَرْبَعٌ لَا تُجَوَّزُ فِي الْأَصْحَابِ الْعُرَوَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا... الْخ»^(٢).

لِللَّيْلِ قَوْلُهُ (وَهُوَ جَلِيٌّ... الْخ) تَقْسِيمٌ لِلْقِيَاسِ بِإِعْتِبَارِ قُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ^(٣). وَقَوْلُهُ (ضَعِيفًا) زَادَ فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ «بَعِيدًا كُلُّ الْبُعْدِ»^(٤). فَالْجَلِيُّ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَتْيِ الْفَارِقِ أَوْ مَا قُرِبَ مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ (كَقِيَاسِ الْعَمِيَاءِ عَلَى الْعُرَوَاءِ فِي الْمَنَعِ مِنَ التَّضْحِيَةِ) أَيْ احْتِمَالِ تَأْثِيرِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْعَمِيَاءَ تُرْشَدُ إِلَى الْمَرْعَى الْجَيِّدِ فَرَعَيْنِ قَسَمَتْنِ، وَالْعُرَوَاءُ يُوَكِّلُ أَمْرَهَا إِلَى نَقِيصِهَا، وَهِيَ نَاقِصَةُ الْبَصَرِ فَلَا تَرَعِي حَقَّ الْمَرْعَى فَيَكُونُ الْعَوْرُ مَقْطَعًا لِلْعَلَاقِ. وَهَذَا سَقَطَ قَوْلُ الْعِرَاقِيِّ: «وَفِيهِ نَظَرٌ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا مِنْ قِسْمِ الْقَطْعِيِّ»^(٥).

(١) وَقَالَ: «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» (٤٦٨/٩)، «التَّحْقِيقُ» (٢٦٢/١٢)، «الْمَغْنِي» (١٤١/١٣).

(٢) رَوَاهُ أَبُو هَارُونَ الضَّحَّاكُ، بِأَنَّهُ مَا يَكُونُ مِنَ الضَّحَّاكِ، (٢٧٩٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَصْحَابِ، بِأَنَّهُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَصْحَابِ، (١٤٩٧) وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَصْحَابِ، بِأَنَّهُ مَا يَكُونُ أَنْ يُضْحِيَ بِهِ (٣١٤٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٩١٩، ٥٩٢١، ٥٩٢٢)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، (١٧١٨) وَالذَّهَبِيُّ فِي التَّالِيفِ (٦٤٠/١) وَابْنُ حِبَّانَ لَكَ فِي «التَّحْقِيقِ» (٢٦٠/١٢).

(٣) «الْأَحْكَامُ» (٢٦٩/٤)، «مَقْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٤٧/٢)، «الْبَحْرُ» (٣٧/٥)، «شَرْحُ التَّوَكُّيدِ» (٢٠٩/٤).

(٤) «رَوَعَ الْحَاجِبُ» لِلْمَصْنُفِ (٣٥٤/٤).

(٥) «الْعَيْتُ الْمُنْعَى» لِلْعِرَاقِيِّ: (٧٩٣/٣).

(١) عَلَى كَوْنِهِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقَدِّدِينَ إِذَا تَعَلَّقَ بِوَاجِبٍ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَنْتَهِي أَنْ يَكُونَ فَرَضٌ هَبْنِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ لِمَتَّاعٍ تَقْلِيدٍ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. «الْبَنَاءُ» (٥٢٣/٢).

وَالْحَقِيقِي خِلَافَهُ) وهو ما كان احتمالاً تأثير الفارق فيه قوياً كقياس القتل بِمُقْتَلٍ عَلَى الْقَتْلِ بِمُحْدَدٍ فِي وُجُوبِ الْقَصَاصِ، وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بَعْدَهُ وَجُوبُهُ فِي الْمُثْقَلِ^(١).

لِلْمُثَقِّلَةِ قَوْلُهُ (وَهُوَ مَا كَانَ احْتِمَالُ تَأْثِيرِ الْفَارِقِ فِيهِ قَوِيًّا) أَيِ وَكَانَ احْتِمَالُ نَقْيِ الْفَارِقِ أَقْوَى مِنْهُ لِجَبِّ الْقِيَاسِ، وَقِيَاسٌ مَا زَادَهُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ^(٢) فِي الْجَلِيِّ أَنْ يُزَادَ هُنَا: «أَوْ مَا كَانَ احْتِمَالُ تَأْثِيرِ الْفَارِقِ فِيهِ ضَعِيفًا وَلَيْسَ بِعِيدًا كُلَّ الْبُعْدِ».

قَوْلُهُ (وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بَعْدَهُ وَجُوبُهُ فِي الْمُثْقَلِ) جَعَلَهُ كَثِيرٌ الْعَمْدَ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحْدَدِ بِأَنَّ الْمُحْدَدَ (وَهُوَ الْمُفْرَقُ لِلْأَجْزَاءِ) آلَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْقَتْلِ، وَالْمُثْقَلُ كَالْعَصَا آلَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّأْيِيبِ بِالْأَصَالَةِ لِغَدَمِ تَقْرِيقِ الْأَجْزَاءِ، وَوُجَدَ أَنَّ الْمُرَادَ بِـ «الْمُثْقَلِ الْمُلْحَقِ بِالْمُحْدَدِ» مَا يُقْتَلُ غَالِيًا كَالْخَنَازِيرِ وَالذَّبُوسِ الْكَبِيرَيْنِ وَالتَّحْرِيقِ، وَتَحْوِ هَذِهِ الْجُدَارِ.

(١) تَفَضَّلَتْ مَذَاهِبُ الْأُئِمَّةِ فِي وَجُودِ الْقَصَاصِ، وَعَدِمَهُ فِي الْقَتْلِ بِالْمُثْقَلِ فِي «الْقَوْلِ بِالْمَوْجِبِ».
(٢) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ «٣٥٤/٤».

القول قيل: «الجليُّ هذا، والحقيقيُّ الشَّبهُ، والواضحُ بينهما»؛

وقيل: «الجليُّ الأوَّلُ، والواضحُ المساوي، والحقيقيُّ الأدون».

وَالْقَوْلُ (قِيلَ: «الجليُّ هَذَا) أَيِ الَّذِي ذَكَرَ، (وَالْحَقِيقِيُّ الشَّبهُ، وَالْوَاضِحُ بَيْنَهُمَا) وَقِيلَ: «الجليُّ» الْقِيَاسُ (الْأَوَّلُ) كَقِيَاسِ الضَّرْبِ عَلَى التَّأْيِيبِ فِي التَّحْرِيمِ، (وَالْوَاضِحُ الْمُسَاوِي) كَقِيَاسِ إِحْرَاقِ مَالِ الْبَيْتِ عَلَى أَكْلِهِ فِي التَّحْرِيمِ. (وَالْحَقِيقِيُّ: الْأَدُونُ) كَقِيَاسِ الشُّنَاقِ عَلَى الرِّثِّ فِي بَابِ الرِّبَا كَمَا تَقَدَّمَ. ثُمَّ الْجَلِيُّ عَلَى الْأَوَّلِ بِضَدِّهِ بِالْأَوَّلِ كَالْمُسَاوِي فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِلْمُثَقِّلَةِ قَوْلُهُ (أَيِ الَّذِي ذَكَرَ) أَيِ فِي تَعْرِيفِ الْجَلِيِّ.

قَوْلُهُ (ثُمَّ الْجَلِيُّ عَلَى الْأَوَّلِ .. النِّجَازُ) قَضَيْتُهُ: أَنَّ الْجَلِيَّ عَلَى الثَّانِي وَالثَّلَاثِ لَا يَصْدُقُ بِمَا قَالَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ / لِأَنَّ الْجَلِيَّ عَلَى الْأَوَّلِ أَعَمُّ مِنْهُ عَلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُهُ وَيَتَنَاوَلُ الْوَاضِحَ فِيهِ. وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَمَمْنُوعٌ لِاتِّحَادِ تَعْرِيفِ الْجَلِيِّ فِيهِ وَفِي الْأَوَّلِ، وَعَلَيْهِ فَلِلْمُرَادِ بِالْحَقِيقِيِّ فِيهِمَا وَالْوَاضِحُ فِي الثَّانِي قِيَاسُ الْأَدُونِ، لَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقِيِّ فِي الثَّانِي أَدُونٌ مِنْهُ فِي الْوَاضِحِ.

قَوْلُهُ (كَالْمُسَاوِي) نَبَّهَ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: «وَالْمُسَاوِي» عَلَى أَنَّ الْمُسَاوَاةَ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ فِي رَكْنِ الْقِيَاسِ كَمَا مَرَّ. فَالْمُسَاوِي مُقَيَّسٌ عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلُ مُقَيَّسٌ، وَلَمَّا كَانَ فِي ذَلِكَ دِقَّةٌ قَالَ: «فَلْيَتَأَمَّلْ».

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَفْسِيرَ الْمُصَنِّفِ لِلْجَلِيِّ بِمَا رَجَّحَهُ أَقْدَمُ مِنْ تَفْسِيرِ الْعَصْدِ لَهُ تَبَعًا لِابْنِ الْحَاجِبِ بِـ «مَا يُقْتَلُ فِيهِ بِنَقْيِ الْفَارِقِ»^(١) فَقَطْ.

(١) «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٤٧/٢)، وَشَرَحَ الْعَصْدُ (٢٤٧/٢).

لِلثَلَاثَةِ وقياس العلة : ما صُرح فيه بها ؛ وقياس الدلالة : ما جمع فيه بلازمها ،
فأثرها ، فحكموها ؛

وَقِيَّاسُ الْعِلَّةِ^(١) : ما صُرح فيه بها كأنه يقال : يُعْرَمُ النِّبَذُ كَالْحَمْرِ لِلْإِسْكَارِ .
(وَقِيَّاسُ الدَّلَالَةِ^(٢) : ما جَمَعَ فِيهِ بِلَازِمِهَا فَأَثَرُهَا فَحُكْمُهَا) الصَّائِرُ لِلْعَلَةِ ،
وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَكُلٌّ مِنَ الْآخِرِينَ مِنْهَا دُونَ مَا قَبْلَهُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ
الْفَاءُ .

مثال الأول : أن يقال : النِّبَذُ حَرَامٌ كَالْحَمْرِ بِجَامِعِ الرَّائِحَةِ الْمَشْتَدَةِ وَهِيَ
لِأَزْمَةِ لِلْإِسْكَارِ .

ومثال الثاني : أن يقال : القَتْلُ بِثِقَلٍ يُوجِبُ الْقَصَاصَ كَالْقَتْلِ بِسُحُودٍ
بِجَامِعِ الْإِثْمِ ، وَهُوَ أَثَرُ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ الْقَتْلُ الْعَمْدَ الْعُدْوَانِ .

قوله (وَقِيَّاسُ الْعِلَّةِ . . الخ) تقسيم للقياس باعتبار عليه ، وهو قياس علته ،
وقياس دلالة ، وقياس في معنى الأصل ، كما سيأتي في كلامي . وقياس العلة هنا
شامل لما إذا كانت المناسبة في علته ذاتية ، وغير ذاتية . فهو أعم من قياس العلة
في قولهم : «ولا يَصَارُ إِلَى الْقِيَّاسِ الشَّيْءَ مَعَ امْكَانِهِ قِيَّاسِ الْعِلَّةِ» .

وقوله (وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ يَدُلُّ عَلَيْهَا) أي على العلة . فيه إشارة إلى وجه تسمية
كُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ بقياس الدلالة وهو كون الجامع بينهما دليل العلة لا نفسها .

(١) «الفتاوى» (٥٥٦/٢) ، «الأحكام» (٢٧٠/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٧/٢) ، «شرح
الكوكب» (٢٠٩/٤) .

(٢) «الفتاوى» (٥٥٦/٢) ، «الأحكام» (٢٧٠/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٧/٢) ، «شرح
الكوكب» (٢٠٩/٤) .

لِلثَلَاثَةِ

وَمَثَالُ الثَّالِثِ : أن يقال : «تَقْطَعُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ^(١)» كَمَا يَقْتُلُونَ بُو^(٢) بِجَامِعِ
وَجُوبِ الدِّبَةِ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ غَيْرَ عَمْدٍ وَهُوَ حُكْمُ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ
الْقَطْعُ مِنْهُمْ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَالْقَتْلُ مِنْهُمْ فِي الثَّانِيَةِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ اسْتِدْلَالُ
بِأَحَدٍ مُوَجِّهِ الْجَنَابَةِ مِنَ الْقَصَاصِ وَالدِّبَةِ وَالْفَارِقِ بَيْنَهُمَا الْعَمْدُ عَلَى الْآخِرَةِ .

لِلثَلَاثَةِ

(١) عند الجمهور خلافاً للحنفية . «الهداية» (١١٣/٥) ، «الشرح الكبير» (١٩٧/٦) ، «الروضة»
(٥٣/٧) ، «المغني» (٣٩١/١١) .

(٢) أي دُفَعًا ، «الهداية» (١١٣/٥) ، «الشرح الكبير» (١٩٨/٦) ، «الروضة» (٣٧/٧) ، «المغني»
(٣٨٦/١١) .

وَالْقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ هُوَ (الْجَمْعُ يَنْفِي الْفَارِقَ) وَيُسَمَّى بِالْجَلِّي كَمَا تَقَدَّمَ كَقِيَاسِ الْيَوْلِ فِي إِنْاءٍ وَصَبِهِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ عَلَى الْيَوْلِ فِيهِ فِي الْمَتْنِ ^(١) بِجَمَاعٍ أَنَّ لَفَارِقَ بَيْنَهُمَا فِي مَقْصُودِ الْمَتْنِ الثَّابِتِ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَبَيَّنَ أَنَّ يَبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ» ^(٢) .

لِلثَلَاثَةِ قَوْلُهُ (وَالْقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ) هُوَ الْمُسَمَّى بِـ «إِلْغَاءِ الْفَارِقِ» وَ بِـ «تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ» كَمَا ذَكَرَهُ الْعَصَدُ ^(٣) ، وَ بِـ «الْجَلِّي» كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ ، وَتَعْبِيرُهُ فِي الْقِسْمِ الثَّلَاثِ كَابْنِ الْحَاجِبِ ^(٤) وَغَيْرِهِ ^(٥) بِـ «الْقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ» مُفَسِّرًا لَهُ بِـ «الْجَمْعُ يَنْفِي الْفَارِقَ» غَالِظٌ لِتَعْيِيرِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ ^(٦) عَنْهُ بِـ «قِيَاسِ الشَّيْءِ» مُفَسِّرًا لَهُ بِـ «الْفَرْعُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ» ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ اصْطِلَاحٌ وَلَا مَسَاحَةَ فِيهِ . وَقَوْلُهُ (فِي مَقْصُودِ الْمَتْنِ) هُوَ تَجَسُّسُ الْمَاءِ أَوْ اسْتِقْدَارُهُ .

تَفْصِيلٌ

- (١) تَقَدَّمَتْ مَسْأَلَةُ الْيَوْلِ فِي الْإِنْاءِ ثُمَّ صَبَّ فِي الْمَاءِ فِي الْمَسْلُكِ الْعَاشِرِ «إِلْغَاءُ الْفَارِقِ» .
- (٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ ، بَابُ النِّهْيِ عَنِ الْيَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ، (٦٥٣-٦٥٥) .
- وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرُّعُومِ ، بَابُ الْيَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، (٢٣٩) ، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ ، بَابُ النِّهْيِ عَنِ الْيَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ (٦٥٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا يَتَوَلَّى أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ثُمَّ يَتَعَتَّلُ مَتَهُ» .
- (٣) شَرَحَ الْمُخْتَصَرُ لِلْعَصَدِ (٢٤٨/٢) .
- (٤) مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ (٢٤٧/٢) .
- (٥) كَالْأَمْدِيِّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٢٧٠/٢) ، وَالْعَصَدِيِّ فِي «شَرَحِ الْمُخْتَصَرِ» (٢٤٧/٢) ، وَابْنِ الْجَوَارِيِّ فِي «شَرَحِ الْبُكَوْرِيِّ» (٢٠٩-٢١٠) ، وَعَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ فِي «فُرَاغِ الرُّوحَاتِ» (٥٥٦/٢) .
- (٦) الزُّوْرَقَاتُ فِي «أَصُولِ الْفَقْهِ» لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (ص: ٣٨-٣٩) .